جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علـوم التسيير

الموضوع

الاستعلام الاقتصادي نظام لتفعيل الاتصال الأمني

دراسة حالة بمديرية الأمن العمومي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير، الطور الثالث

تخصص: الاستعلام الاقتصادي ونظم المعلومات

من إعداد الطالب:
زواوي رابح

تحت إشراف الأستاذ:
د. حديد نوفيل

أعضاء لجنة المناقشة

بوروبي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيساً
حديد نوفيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مقرراً
عظيمي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	عضواً
مسوس كمال	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الجزائر 3	عضواً
حسين علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الوادي	عضواً
حذبي عتيقة	أستاذ محاضر قسم "أ"	م.ع.ت.إ.ر بالقليعة	عضواً

السنة الجامعية: 2026/2025

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علـوم التسيير

الموضوع

الإستعلام الإقتصادي نظام لتفعيل الاتصال الأمني

دراسة حالة بمديرية الأمن العمومي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير، الطور الثالث

تخصص: الإستعلام الإقتصادي ونظم المعلومات

من إعداد الطالب:
زواوي رابح

تحت إشراف الأستاذ:
د. حديد نوفيل

أعضاء لجنة المناقشة

بوروبي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيساً
حديد نوفيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مقرراً
عظيمي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	عضواً
مسوس كمال	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الجزائر 3	عضواً
حسين علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الوادي	عضواً
حذبي عتيقة	أستاذ محاضر قسم "أ"	م.ع.ت.إ.ر بالقليعة	عضواً

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

... الآية 30، سورة البقرة

الإمام الشافعي

الإهداء

إلى
التي حضنتني أحشاؤها
قبل أن تحضنني ذراعيها

إلى بلسم أقراحي وزغرودة أفراحي
إلى سماحة والدتي أطال الله عمرها

وأعانني الله على برها
ورزقني رضاها.

زواوي رابح

التشكرات

وقل

إن الحمدُ لله رب العالمين الموفقُ والمعين

على إتمام هذا العمل المتواضع وبعد

خالص تشكراتي

إلى كل من ساهم في مخاض

هذا المولود العلمي الجديد دون استثناء

أخص ذِكراً، صاحب القيمة والقامة

والفضل والاستقامة

الأستاذ المشرف، الدكتور

نوفيل حديد.

زواوي رابح

الملخص

الملخص:

أمام الأهمية البالغة التي يكتسيها الاستعلام الاقتصادي، نظرا لنجاعته في مسايرة التحديات الاقتصادية، بات مطلب باقي القاطعات الأخرى لاسيما الأمنية منها، جاءت هذه الدراسة تهدف إلى البحث عن منافذ إسقاط ركائز الاستعلام الاقتصادي على ممارسات الاتصال الأمني لتفعيل معالجة القضايا الأمنية المطروحة، نحو تحويل مقومات الاتصال الأمني إلى قوة تأثير محركة لتوجهات الرأي العام بما يساهم في إتخاذ القرارات الصائبة ، ما يحقق أهداف المؤسسة لبلوغ أمن اقتصادي شامل.

حيث توصلت الدراسة، إلى وجود تناغم وتناسق كبير بين متغيري الدراسة، الاستعلام الاقتصادي والإتصال الأمني باعتبار كل منهما موضوعه خفايا المعلومة وميدانه متغيرات المحيط، نحو البحث أن التكيف مع التحديات المفروضة بما يساهم في خلق ميزة تنافسية بين باقي المؤسسات الأخرى، لتحقيق الأهداف المسطرة، لنقف في ختام الدراسة عند تقديم جملة من التوصيات، التي نراها بوابة الربط بين الواقع الموجود والبعد المنشود لأهداف البحث، مع عرض الأفاق والرؤى المستقبلية لامتدادات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستعلام الاقتصادي، الاتصال الأمني، نظام المعلومات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

Summary:

Given *the critical importance of economic intelligence, given its effectiveness in addressing economic challenges, it has become a requirement for other sectors, especially security ones. This study aims to explore ways to apply the foundations of economic intelligence to security communication practices to activate the handling of security issues, towards transforming the components of security communication into a driving force for public opinion trends, thus contributing to sound decision-making, which achieves the institution's goals of achieving comprehensive economic security.*

The *study concluded that there is a great harmony and consistency between the two variables of the study, economic intelligence and security communication, considering that each of them has as its subject the secrets of information and its field the variables of the environment, towards the research that adaptation to the imposed challenges contributes to creating a competitive advantage among the rest of the other institutions, to achieve the set goals, to stand at the end of the study when presenting a set of recommendations, which we see as a gateway to linking the existing reality and the desired dimension of the research objectives, with a presentation of the horizons and future visions for the extensions of the study.*

Keywords*: Economic intelligence, security communication, information system, information and communication technology.*

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
كلمة شكر	II
ملخص الدراسة	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الأشكال	XI
قائمة الجداول	XIII
المقدمة العامة	أ - ز
الفصل الأول: الاستعلام الاقتصادي من التحكم في المعلومة إلى السيطرة على المحيط	01
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: المفهوم، الركائز وتحديات الاستعلام الاقتصادي	03
المطلب الأول: التعريف والخصائص الأساسية للاستعلام الاقتصادي	03
▪ التطور التاريخي للاستعلام الإقتصادي وأهميته	04
▪ الخصائص الأساسية للاستعلام الإقتصادي وعناصره	10
المطلب الثاني: اليقظة الإستراتيجية القاعدة الصلبة للاستعلام الاقتصادي	13
▪ أصل ومفهوم اليقظة الإستراتيجية	13
▪ علاقة اليقظة الإستراتيجية بالاستعلام الاقتصادي	20
المطلب الثالث: الأمن والتأثير الحلقة الصعبة في الاستعلام الاقتصادي	21
▪ التعريف ومكونات أمن المعلومة	21
▪ التأثير وأساليب الضغط في المحيط	24
المبحث الثاني: المعلومة الذخيرة الحية والمحيط ميدان التنافس	32
المطلب الأول: المعلومة الإستراتيجية عصب الاستعلام الاقتصادي	32
▪ مفهوم المعلومة، دورة حياتها وتصنفاتها	34
▪ تعريف المعلومة الإستراتيجية وخصائصها	36

المطلب الثاني: المحيط حلبة للترصد والتنافس بين الفرص والتهديدات	38
▪ مفهوم المحيط وتصنيفاته	38
▪ أدوات تحليل المعلومة في المحيط	42
المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومة والإتصال صلب الاستعلام الإقتصادي	49
▪ مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال	49
▪ علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالاستعلام الاقتصادي	51
المبحث الثالث: نظام المعلومات جوهر سيرورة الاستعلام الاقتصادي	53
المطلب الأول: نظام المعلومات بين الوظيفة والأبعاد الإستراتيجية	53
▪ مفهوم نظام المعلومات وتصنيفاته	54
▪ دور نظام المعلومات في دعم الاستعلام الاقتصادي	55
المطلب الثاني: نظام المعلومات الإستراتيجي بصيرة الاستعلام الاقتصادي	56
▪ مفهوم نظام المعلومات الإستراتيجي وأهدافه	56
▪ لأدوار الرئيسية لنظام المعلومات الإستراتيجي	58
المطلب الثالث: مستويات وأبعاد الاستعلام الاقتصادي الموسع	60
▪ مقاربة الاستعلام الاقتصادي الموسع	60
▪ الأبعاد الكبرى للاستعلام الاقتصادي	62
خلاصة الفصل الأول	64
الفصل الثاني: الاتصال الأمني من وظيفة للإعلام إلى نظام للاستعلام الاقتصادي	65
تمهيد الفصل الثاني	66
المبحث الأول: ماهية، خصوصية وأبعاد الاتصال الأمني	67
المطلب الأول: تعريف الاتصال، الأهمية، الأهداف والعناصر	67
▪ مفهوم الاتصال وأهميته	68
▪ عناصر وأهداف الاتصال	70
المطلب الثاني: ماهية الاتصال الأمني وأبعاده الإستراتيجية	73
▪ مفهوم الاتصال الأمني وأهدافه	73
▪ الوظائف الإستراتيجية للاتصال الأمني	76
المطلب الثالث: الاتصال الأمني شريان سيرورة الاستعلام الإقتصادي	78
▪ نظريات تأثير وسائل الاتصال	79
▪ تموقع الاتصال الأمني في تركيبة الاستعلام الإقتصادي	80

المبحث الثاني: التآزر بين الاتصال الأمني والاستعلام الإقتصادي	81
المطلب الأول: تحويل الإشارات الضعيفة إلى قوة اتصال أمني محركة.	81
▪ الإشارات الضعيفة نبض اليقظة الإستراتيجية	81
▪ اليقظة الأمنية من صلب اليقظة الإستراتيجية	84
المطلب الثاني: التوافق بين حماية المعلومة ومتغيرات محيط الاتصال الأمني	85
▪ حماية المعلومة ثقافة راسخة في الاتصال الأمني	85
▪ المحيط الأمني ميدان لتأثير في الرأي العام	86
المطلب الثالث: الاتصال الأمني قوة تأثير نحو القرارات الإستراتيجية.	86
▪ التأثير الحلقة الهجومية للاتصال الأمني	87
▪ حرب المعلومة في قلب إستراتيجية الاتصال الأمني	87
المبحث الثالث: الاتصال الأمني من البعد التنظيمي إلى البعد النظامي	89
المطلب الأول: تحليل ونقد البعد التنظيمي التقليدي للاتصال الأمني	90
المطلب الثاني: نحو بناء نموذج نظامي متكامل للاتصال الأمني	90
المطلب الثالث: متطلبات التحول نحو البعد النظامي للاتصال الأمني	91
▪ مفهوم الرأس المال المعرفي	92
▪ عناصر رأس المال المعرفي	92
خلاصة الفصل الثاني	95
الفصل الثالث: الاستعلام الإقتصادي بين الواقع الموجود والمتوقع المنشود دراسة حالة بمديرية الأمن العمومي	96
تمهيد الفصل الثالث	97
المبحث الأول: مديرية الأمن العمومي وتحديات الاتصال الأمني	98
المطلب الأول: مكانة وظيفة الاتصال الأمني بمديرية الدراسة	98
▪ مهام وتحديات مديرية الأمن العمومي	99
▪ مهام مكتب الاتصال والعلاقات العامة	100
المطلب الثاني: التحديات البشرية والتقنية لمتطلبات الاتصال الأمني	101
▪ التحديات البشرية والتقنية لمكتب الاتصال	101
▪ متطلبات ومواصفات القائم بالاتصال	102

المطلب الثالث: التوجه نحو حوكمة قطاع الاتصال الأمني	103
▪ ماهية الحوكمة الأمنية	103
▪ ركائــز الحوكمة الأمنية	104
المبحث الثاني: واقع ممارسة الاستعلام الاقتصادي بمديرية الدراسة	105
المطلب الأول: خصوصية المعلومة الأمنية وصحة معالجتها	105
▪ انتقاء التشكيل الأمني الاستعلامي	105
▪ تقنيات تحليل ومعالجة المعلومة الأمنية	106
المطلب الثاني: ممارسات الاستعلام الاقتصادي في سياق الاتصال الأمني	107
▪ قوة التأثير الحلقة الصعبة والبعد المنشود	108
▪ تكنولوجية المعلومة والاتصال القوة الحاضرة	109
المطلب الثالث: العراقيل المرتبطة بتوظيف الاستعلام الاقتصادي بالمديرية	111
المبحث الثالث: نحو توظيف متكامل للاستعلام الإقتصادي	113
المطلب الأول: متطلبات البناء التقني والوظيفي لنظام الاستعلام الاقتصادي	113
▪ البناء التقني والوظيفي	113
▪ البناء البشري والتنظيمي	114
المطلب الثاني: استحداث خلية يقظة إستراتيجية متعددة الوظائف	114
▪ ضرورة استحداث خلية يقظة إستراتيجية	114
▪ التمركز الهيكلي لخلية اليقظة الإستراتيجية	115
المطلب الثالث: تكريس ثقافة استعلامية لتفعيل الاتصال الأمني	116
▪ مفهوم ووظائف ثقافة المؤسسة	116
▪ أساليب ترسيخ ثقافة الاستعلام الاقتصادي	118
خلاصة الفصل الثالث	119
الخاتمة العامة	120
قائمة المراجع	126
الملاحــق	138

الإستعلام الإقتصادي نظام لتفعيل الاتصال الأمني

قائمة

الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المتغيرات الرئيسة والوسطية للدراسة	ز
02	الإطار العام لمفهوم الاستعلام الاقتصادي	07
03	أهمية الاستعلام الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية	09
04	عناصر الاستعلام الاقتصادي	12
05	البعدان، الهجومي والدفاعي للاستعلام الاقتصادي	12
06	الأنـواع الأربعـة لليقظـة الإستراتيجية حسب نموذج "بورتر"	15
07	توزيع اليقظة الإستراتيجية حسب نشاط المؤسسة	16
08	عناصر اليقظة التجارية	17
09	عناصر اليقظة التكنولوجية	17
10	عناصر اليقظة التنافسية	18
11	عناصر اليقظة الشاملة	19
12	العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والاستعلام الاقتصادي	20
13	مكونات أمن المعلومة	23
14	التأثير من خلال وسائل الإعلام	27
15	التأثير واتصال الأزمات	28
16	العوامل المهمة قبل تحديد إستراتيجية التأثير	29
17	الأنظمة القاعدية لثلاثية للاستعلام الاقتصادي	31
18	تركيبة المثلث الذهبي للاستعلام الاقتصادي	31
19	نظام معالجة البيانات	33
20	دورة حياة المعلومة	33
21	تصنيف المعلومة حسب أهميتها	35
22	المؤسسة ومحيطها	39
23	مكونات المحيط الخارجي العام	40

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
24	المحيط الخارجي الخاص بالمؤسسة الاقتصادية	41
25	مراحل تحليل المعلومة لاتخاذ القرار	43
26	القوى الخمس لبورتر	46
27	تحليل "SWOT " القوى، الضعف/الفرص، التهديدات	47
28	الأدوار الإستراتيجية الثلاث لنظام المعلومات الإستراتيجي	59
29	مقاربة الاستعلام الاقتصادي الموسع	60
30	مستويات الإستعلام الإقتصادي	61
31	النموذج العام للإتصال	71
32	النموذج الخطي الموسع للإتصال	71
33	مرونة الاتصال الأمني	74
34	إستراتيجيات الاتصال الأربعة حسب "رولر"	78
35	مكانة الاتصال في منظومة الإستعلام الإقتصادي	80
36	امتدادات اليقظة الأمنية	84
37	الأبعاد الأمنية للاتصال الأمني	86
38	التوأمة بين الإستعلام الإقتصادي والإتصال الأمني	88
39	مكونات الرأس المال المعرفي.	93
40	تطور علاقة الاتصال الأمني بالاستعلام الإقتصادي	94
41	الهيكل التنظيمي العام لمديرية الأمن العمومي	99
42	ركائز الحوكمة الأمنية	104
43	نجمة الإستعلام الإقتصادي الموسع	111
44	تمركز خلية اليقظة الإستراتيجية بالهيكل التنظيمي	115
45	مراحل تطور ثقافة المؤسسة	117

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	المسار التاريخي للاستعلام الاقتصادي	05
02	أهم تعاريف الاستعلام الاقتصادي	08
03	أهم خصائص اليقظة الإستراتيجية	14
04	ممثلو عملية اليقظة الإستراتيجية	19
05	المقارنة بين اليقظة الإستراتيجية والاستعلام الاقتصادي	21
06	مبادئ مصفوفة م.خ م.إ / D.I.A	30
07	المعلومة، البيضاء، الرمادية والسوداء	34
08	التسميات المختلفة للمعلومة الإستراتيجية	37
09	نموذج البيئة الخارجية والمحيط "PESTEL"	45
10	تحليل المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة "SWOT"	47
11	تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية الاستعلام الاقتصادي.	51
12	الأهمية الإستراتيجية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال.	52
13	تصنيف أنظمة المعلومات وخصائصها	54
14	الخصائص العش10ـر للإشارات الضعيفة.	83

المقدمة العامة

المقدمة العامة

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية الراهنة في زمن الصراعات والبحث عن مناطق النفوذ والتوغل الاقتصادي، يدرك جلياً أننا في زمن استعمار جديد تحول من سياسة الحديد والنار والدبابات الزاحفة إلى سياسة الضم بين الأحضان والقيود الاقتصادية، ذلك ما أضحى يعرف بالحرب الاقتصادية التي أصبحت السياسة الراهنة لفرض السيطرة والنفوذ لغرض الاغتيال الاقتصادي للأمم، عن طريق الأسلحة الجديدة المقحمة في هذا الصراع الحديث، على غرار المقاطعة الاقتصادية، الحصار الاقتصادي، اختراق الأسواق، افتعال الأزمات الاقتصادية، فضلا عن الحرب الاقتصادية والإلكترونية.

هي أساليب أخطر من الاعتداء العسكري، فالحرب اقتصادية تستهدف القصف الاستراتيجي الشامل للمجتمعات والدول، فهي تتجاوز الهزيمة وتستهدف السيطرة الاقتصادية التامة على الدول وشعوبها، عن طريق الغزو الإستراتيجي وتبنى القوى الناعمة ومبررات العولمة وشمولية الاقتصاد للبحث عن مناطق النفوذ بدافع الحماية العسكرية أحيانا وفرض التبعة الاقتصادية غالبا، من التحول من نهب الثروات إلى السيطرة على الأسواق العالمية، في زمن تفاقم شدة المنافسة العالمية، فمن الحرب من أجل الاقتصاد إلى الحرب الاقتصادية التي أضحت الخطر الداهم على الدول والمجتمعات.

نحن أمام حرب اقتصادية شرسة مترامية الأطراف، تولدت عن مخاض منافسة قوية بين الدول والمؤسسات الكبرى التي تسعى لفرض وجودها وضمان نفوذها لحماية مصالحها من جهة و كسب أسواق جديدة من جهة أخرى، هي معارك اقتصادية مدججة بتكنولوجيات المعلومة والاتصال ونظم المعلومات لضمان السيطرة والنفوذ من خلال التحكم في المعلومة الإستراتيجية والسيطرة على متغيرات المحيط، عن طريق اقتناص الفرصة المتاحة وتفادي التهديدات المحتملة، هو النضال والتنافس من أجل السيطرة على المعلومة أو ما يعرف بحرب المعلومة باعتبارها عصب الحرب الاقتصادية.

عندما نطرح بعد اقتصادي موضوعة المعلومة وميدانه المحيط، نحن بصد الحديث عن حجز الزاوية، إنه الاستعلام الاقتصادي باعتباره قوة أكاديمية ومرجعية اقتصادية قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة، انطلاقا من معالجة المعلومة باعتبارها مورد استراتيجي ومصدر للثروة، بما يضمن التكيف مع متغيرات المحيط من خلال اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات المحتملة باعتباره ميدانا للتنافس، في صراع ما يعرف بالحرب الاقتصادية للسيطرة على الأسواق، في ظل التجاذبات الاقتصادية وازدياد حدة المنافسة في محيط مضطرب، لإتخاذ القرار المناسب بما يحقق الأهداف المسطرة وبعث فرص الإبداع المؤسساتي لفرض الوجود وضمان الاستمرارية.

في هذا السياق أضحى موضوع الاستعلام الاقتصادي قوة اقتصادية لا يستهان به في نجاح استراتيجيات الدول والمؤسسات الاقتصادية، كخيار استراتيجي في غزو الأسواق وجدار عازل لحماية الهزات والتوترات المتراكمة، خاصة بعد تعاظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي وفرت المناخ المناسب والحصانة الرقمية لممارسات الاستعلام الاقتصادي، نظرا لقدرتها على معالجة المعلومات وتوظيفها في محيط تنافسي، حسب متطلبات الوضع بما يحقق أهداف المؤسسات ويحمي مصالحها.

أمام هذا النجاح لمقاربات الاستعلام الاقتصادي، انطلاقا من ركيزة اليقظة الإستراتيجية مرور بحماية وأمن المعلومة فقوة التأثير في المحيط، لتبقى آليات الربط بين الركائز السالفة الذكر عن طريق الاتصال الذي يعتبر البعد الجوهري والمفصلي لنجاح هذا النظام ، الهادف إلى المساهمة في إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، في إشارة إلى إدارة الوقت لتكريس منافذ الإبداع والابتكار المؤسساتي، لخلق ميزة تنافسية تضمن البقاء، الاستمرارية والقدرة على المنافسة، أمام هذه الأبعاد الإستراتيجية للاستعلام الاقتصادي جعلته لم يعد حكرا على المؤسسات الاقتصادية، بل أصبح مطلب جل المؤسسات لاسيما الأمنية منها بتنوع أشكالها وتعدد أبعادها نحو توظيف استعلام اقتصادي موسع.

من خلال العرض السابق، نعرج إلى الوقوف عند الإطار العام لموضوع الدراسة الذي يتضمن تحليل متغيران رئيسيان هما، الاستعلام الاقتصادي باعتباره قوة اقتصادية قادرة على معالجة المعلومة والتحكم في متغيرات المحيط، لبعث ميزة تنافسية تساهم في اتخاذ القرار المناسب، تفرض التميز وتضمن الاستمرارية، ثم المتغير الثاني ممثلاً في الاتصال الأمني باعتباره حلقة نقل المعلومات وصلة بين المؤسسة الأمنية ومحيطها الخارجي، بما يساهم في تحقيق رسالتها وأهدافها، فضلا عن الربط بين هذين المتغيرين من خلال الإبحار في أبعاد موضوع الدراسة.

من هذا البعد الموسع، نطرق باب البعد الأمني للاستعلام الاقتصادي، فيستوقفنا الفضول العلمي عند موضوع نـراه غاية في الأهمية، نستنبطه من عمق أسس الإستعلام الاقتصادي، إنه الاتصال الأمني ذلكم هو موضوع دراستنا من خلال العمل على توظيف الاستعلام الاقتصادي كنظام لتفعيل الاتصال الأمني مرفقا بدراسة ميدانية للموضوع انطلاقا من طرح الإشكالية التالية:

أولاً/ إشكالية الدراسة

كيف يمكن للاستعلام الاقتصادي المساهمة في تعزيز الاتصال الأمني و تحويله إلى قوة محركة لتأثير في الرأي العام؟

لغرض معالجة نوعية وشاملة للإشكالية المطروحة من باب تقريب المفاهيم والإحاطة بالموضوع نقف وفق معيار التدرج والتسلسل المنهجي عند التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بمفهوم الاستعلام الاقتصادي وماهي ركائزه الرئيسية ؟
- ✓ كيف للاستعلام الإقتصادي التحكم في المعلومة والسيطرة على المحيط ؟
- ✓ ماهي علاقة وروابط الاستعلام الاقتصادي بواقع الاتصال الأمني ؟
- ✓ كيف يمكن تفعيل الاتصال الأمني نحو التأثير وتوجيه الرأي العام ؟
- ✓ هل يمكن تطبيق نظام الاستعلام اقتصادي في المؤسسات الأمنية ؟
- ✓ كيف يمكن توظيف الاتصال الأمني نحو استعلام اقتصادي موسع ؟

ثانياً/ فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الإشكالية السالفة الذكر نقف عند صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر الاستعلام الاقتصادي قوة داعمة لتحقيق أهداف الاتصال الأمني.
- ✓ تعد اليقظة الإستراتيجية ركيزة صلبة لتعزيز للاتصال الأمني بمديرية الدراسة.
- ✓ يعتبر أمن المعلومة ثقافة راسخة في ممارسات الاتصال الأمني بمديرية الدراسة.
- ✓ تعمل المديرية على تعزيز قوى التأثير كبعد جوهري لإنجاح الاتصال الأمني.

ثالثاً/ أهمية ودوافع الدراسة

يمكن إبراز أهمية هذه الدراسة ببعدها النظري والتطبيقي في النقاط التالية:

- ✓ التعريف بمفاهيم وأبعاد الاستعلام الاقتصادي باعتباره محرك اقتصادي فعال في ظل التجاذبات والتطورات الاقتصادية الراهنة في إطار ما يعرف بالحروب الاقتصادية بين المؤسسات والدول.
- ✓ إسقاط موضوع الاستعلام الاقتصادي في بعده الموسع على المؤسسات الأمنية خاصة في مجال تفعيل الاتصال الأمني باعتباره ميدان خصب لتوظيف ركائز الاستعلام الاقتصادي.
- ✓ شح ومحدودية الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بإسقاط متغيرات الاستعلام الاقتصادي في أجندة المؤسسات الأمنية رغم كونها مهتمة بحماية المعلومة والتماشي مع متغيرات المحيط.
- ✓ الشغف والفضول العلمي للباحث نظرا لخصوبة توظيف ركائز الاستعلام الاقتصادي على مستويات نشاط الاتصال الأمني بمديرية ميدان الدراسة.
- ✓ تأتي هذه الدراسة متزامنة مع التوجه الحديث للحكومة الجزائرية نحو حوكمة قطاع الأمن ورقمنة نشاطات الاتصال الأمني عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ إثراء وبعث مولود معرفي جديد يدعم رفوف المكتبة الجامعية الجديدة أمام ندرة الدراسات المماثلة.

رابعاً/ أهداف الدراسة

تهدف حيثيات هذه الدراسة ببعدها النظري وإسقاطها في الميدان إلى:

- ✓ تسليط الضوء على البعد الاستراتيجي للاستعلام الإقتصادي، الرامي لخلق ميزة تنافسية في محيط معقد مترامي التشابكات، قادرة على ضمان البقاء والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ التوجه نحو منظور موسع للاستعلام الإقتصادي خارج المؤسسات الاقتصادية وتوظيفه على باقي المؤسسات الأخرى بما في ذلك المؤسسات الأمنية على غرار الموضوع محل الدراسة.
- ✓ الإجابة على صلب الإشكالية المطروحة والوقوف عند مدى إمكانية توظيف مفاهيم الإستعلام الإقتصادي في تفعيل وتعزيز الاتصال الأمني على مستوى مديرية الأمن العمومي.
- ✓ اقتراح إمكانية استحداث خلية للاستعلام الإقتصادي على مستوى المؤسسات الأمنية تسهر على بناء نظام اتصال معلوماتي متكامل، أساسه اليقظة الإستراتيجية وبعده اتخاذ القرارات الإستراتيجية الصائبة، نحو الإبداع المؤسساتي لمواجهة حرب المعلومات والجرائم السيبرانية.

خامساً/ منهج الدراسة

تماشيا مع طبيعة الموضوع وخصوصية البحث المعالج ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، للوقوف عند الإجابة على الإشكالية المطروحة بما يساير تحقيق أهداف الدراسة فالمنهج الوصفي تجلى في وصف مفاهيم الاستعلام الاقتصادي في إطار التأصيل النظري للدراسة وفق ما يجب أن يكون، في حين يتجلى المنهج التحليلي في تحليل وتفسير الجوانب المرتبطة بالاتصال الأمني وعلاقته بالاستعلام الاقتصادي في سياق ما هو موجود، للكشف عن الحقائق وربط العلاقات بين المتغيرين، ليبقى البعد الكيفي دعامة قوية للدراسة على أساس الخبرة الميدانية المكتسبة في قطاع الاتصال الأمني، فضلا عن المسح المكتبي للدراسات السابقة ليبقى المنهج الاستنباطي، المتبع في الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة، الذي نتناول فيه واقع الاستعلام الاقتصادي بين الموجود والمنشود في أجندات الاتصال الأمني على مستوى مديرية الأمن العمومي.

سادساً/ مجال وحدود الدراسة

رغم الفضول العلمي تم التقيد بمجال الدراسة في حدود المتغير المستقل ممثلا في الإستعلام الإقتصادي والمتغير التابع ممثلا في الاتصال الأمني لضمان الإحاطة بالموضوع وتجنب الحشو المعرفي، فضلا عن البعد المكاني للدراسة حيث تعمدنا اختيار مديرية الأمن العمومي باعتبارها المديرية الأكثر نشاطا في مجال الاتصال الأمني والأكثر تفتحا وتواصلا مع المحيط الخارجي، ليبقى البُعد الزماني للدراسة على امتداد بداية سنة 2022 إلى غاية نهاية سنة 2025 الحالية.

سابعاً/ الدراسات السابقة

عرف موضوع الإستعلام الإقتصادي في الآونة الأخيرة اهتماما كبير من طرف الباحثين والمختصين لاسيما في المجال الاقتصادي، غير أنه سجلنا شح كبير في الدراسات المتعلقة بالموضوع بالقطاعات الأخرى رغم أهميته البالغة، ففي سياق مجال موضوع الدراسة إلتمسنا بعض الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع ولو من زوايا جزئية، نجزها في الدراسات التالية:

✓ **سيواني عبد الوهاب،** أطروحة دكتورة موسومة بعنوان، نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر3، 2016، دراسة كان من أهم نتائجها أن الاستعلام الاقتصادي نظرا لمزاياه الكبرى أضحى منهج للتسيير الإستراتيجي المزدوج المنفعة لكل من المؤسسات الاقتصادية والدولة مما يستدعي إقامة منظومة للاستعلام الاقتصادي باعتباره ضرورة لمواجهة التحديات الاقتصادية.

✓ **حاجي إسحاق زكريا،** أطروحة دكتورة موسومة بعنوان، مساهمة الاستعلام الاقتصادي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة الجزائرية، دراسة حالة بمجمع صيدال جامعة الجزائر3، 2019، حيث كانت أهم نتائج الدراسة اعتبار الاستعلام الاقتصادي من أنجع الأدوات الإستراتيجية التي يمتلكها متخذي القرار لتحديد البدائل الإستراتيجية، تماشيا مع متغيرات المحيط والمنافسة الشرسة في السوق الصيدلانية.

✓ **خبزاوي مراد،** أطروحة دكتورة بعنوان أثر الاتصال الأمني عبر مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة تحديات الجريمة الإلكترونية وتحقيق الأمن السيبراني، جامعة يحي فارس بالمدية 2023، دراسة عالجت بروز تنامي ظاهرة الجريمة الإلكترونية في المجتمع الجزائري، كان من نتائجها التعرف على الدور البارز للاتصال الأمني في مواجهة الظاهرة من خلال مراقبة شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي ومدى مساهمته في التوعية ومواجهة مخاطر الجرائم السيبرانية على أمن وتماسك المجتمع.

✓ ***OGUGUA CHIMEZIE OBI* وآخرون،** ورقة علمية خلال سنة 2024، موسومة تحت عنوان *"Crisis Communication and U.S.National Security: a Comprehensive Review - Understanding the Importance of Timely and Accurate Information Dissemination"* صادرة بمجلة *International Journal of Applied Research in Social Sciences, 6(2), 116–139* بحثت الورقة في الدور الحاسم للاتصال أثناء الأزمات في الأمن القومي الأمريكي، مع التأكيد على ضرورة نشر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، وقد سلطت الضوء على تطور استراتيجيات الاتصال في تسيير الأزمات وفعاليتها في إدارة التصور العام وتعزيز منافذ الثقة أثناء الأزمات الوطنية.

ثامناً/ هيكلة الدراسة

ارتأينا في معالجة موضوع الدراسة على رسم خطة عمل تتضمن ثلاثة فصول، الأول نقف عند التأصيل النظري للموضوع الدراسة وفق لما يجب أن يكون، ثم الفصل الثاني ملامسة ما هو موجود للكشف عن الحقائق واكتشاف الفجوات، لنعرج عند الفصل الثالث كدراسة ميدانية على أن نقدم الحلول الممكنة لإشكالية الدراسة بناءً على النتائج المتوصل إليها، لتكون فصول الدراسة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** الاستعلام الاقتصادي من التحكم في المعلومة إلى السيطرة على المحيط.
- **الفصل الثاني:** الاتصال الأمني من وظيفة للإعلام إلى نظام للاستعلام الاقتصادي.
- **الفصل الثالث:** الاستعلام الاقتصادي بين الواقع الموجود والمتوقع المنشود.
  دراسة حالة بمديرية الأمن العمومي بالمديرية العامة للأمن الوطني ـ الجزائر.

تاسعاً/ صعوبات الدراسة

أثناء التوغل بين ثنايا الدراسة صادفتنا جملة من العراقيل، نذكر منها ندرة ومحدودية المراجع التي لامست مجال الدراسة من خلال الربط بين متغيري، الإستعلام الإقتصادي والإتصال الأمني، حيث لا تزال جل الدراسات تسقط مواضعها على المؤسسات الاقتصادية فحسب، مع الاكتفاء بمعالجة بعض مكونات الإستعلام الإقتصادي على غرار اليقظة الإستراتيجية مثلا، في حين أن ملامح الإستعلام الإقتصادي كحلقة متكاملة الأركان لا تزال غير واضحة المعالم في جل المؤسسات الجزائرية فضلا عن محدودية الإلمام بمفهوم الاستعلام الاقتصادي لجل مستخدمي مؤسسة الدراسة وعدم الاهتمام بالبعد الأكاديمي العلمي، نظرا للخصوصية وكثافة المهام الأمنية وترامي تحدياتها.

قبل الخوض في عرض حيثيات موضوع الدراسة، نستبق بإعطاء صورة شاملة ومبسطة حول الموضوع، من خلال الوقوف أولاً عند توضيح متغيرات الدراسة، بدءاً بالمتغير المستقل ممثلا في الإستعلام الإقتصادي والمتغير التابع ممثلا في الاتصال الأمني، مع ربط العلاقة بينها مرور بالمتغيرات الوسطية نحو أهداف الدراسة، هي متغيرات متداخلة نبرزها من خلال عرض الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المتغيرات الرئيسة والوسطية للدراسة

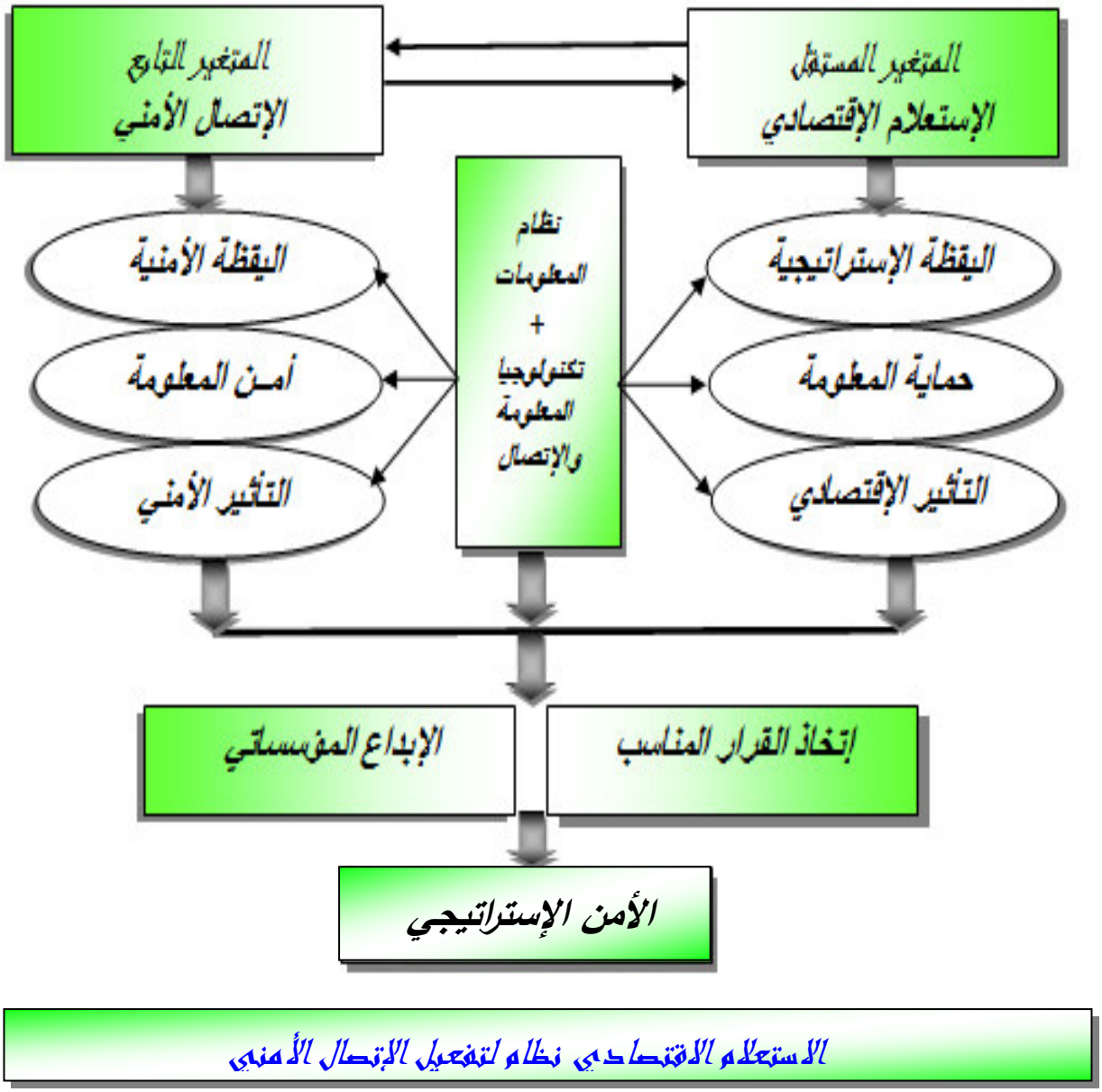

المصدر: من إعداد وتصميم الباحث.

الفصل الأول

الإستعلام الإقتصادي
من التحكم في المعلومة إلى السيطرة على المحيط

المبحث الأول: المفهوم، الركائز وتحديات الاستعلام الاقتصادي

المبحث الثاني: المعلومة الذخيرة الحية والمحيط ميـدان التنافس

المبحث الثالث: نظام المعلومات، جوهر سيرورة الاستعلام الاقتصادي

الإستعلام

هو فضيلة
عدم السماح لأنفسنا
بأن ننخدع بالعادات
الأفكار المسبقة والمحيط
المألوف

أو أن ننغمس في الروتين
أو تسيطر علينا القيود
أو تشوه في المظاهر
الإستعلام هو صراع
دائم ضد الوهم

جان إيف براكس JEAN YVES PRAX

تمهيد الفصل الأول

لقد أضحى موضوع الاستعلام الاقتصادي قوة أكاديمية ومرجعية اقتصادية، في ظل الصراعات الراهنة الرامية إلى فرض ميزة تنافسية ومكانة في السوق، قادرة على مواجهة التهديدات القائمة بما يضمن التكيف مع متغيرات المحيط انطلاقا من التحكم في المعلومة لاسيما الإستراتيجية منها.

في سياق هذا البعد الرئيسي لمفهوم الاستعلام الاقتصادي، القائم على معالجة المعلومة باعتبارها موضوع الدراسة والسهر على التكيف مع متغيرات المحيط، من خلال اقتناص الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات المحتملة كونه ميدان للتنافس، تحت مظلة ما يعرف بالحرب الاقتصادية للسيطرة على الأسواق في ظل التجاذبات الاقتصادية وازدياد حدة المنافسة في محيط مضطرب، لغرض اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المسطرة وبعث فرص الإبداع المؤسساتي لفرض الوجود وضمان الاستمرارية.

من هذا المنطلق، سنتطرق في هذا الفصل الأول إلى التأصيل النظري للإحاطة بالاستعلام الإقتصادي من حيث المفهوم، الركائز والتحديات الراهنة والمستقبلية، تحت عنوان "الاستعلام الاقتصادي من التحكم في المعلومة إلى السيطرة على المحيط"، انطلاقا من معالجة المعلومة باعتبارها موضوع الإستعلام الإقتصادي ومحيط التنافس باعتباره ميدان الدراسة، حيث أضحت المعلومة ذخيرته الحية وسلاح العصر والمحيط ميدان للتنافس في ظل صراع ما يعرف بالحروب الاقتصادية القائمة.

مع التأكيد على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها أهم المتغيرات في حقل الإستعلام الإقتصادي، الهادفة إلى تسهيل نقل وإيصال المعلومة عن طريق الربط الشبكي بين فروع المؤسسة، ثم الإحاطة والتأكيد على أهمية نظام المعلومات باعتباره جوهر سيرورة الاستعلام الاقتصادي ذلكم هو فحوى الفصل الأول من خلال المباحث الثلاثة ذات الصلة بالموضوع الموالية العرض.

المبحث الأول: المفهوم، الركائز وتحديات الاستعلام الاقتصادي

فرضت التطورات الاقتصادية وازدياد حدة المنافسة في إطار سوق عالمية، إلى زيادة الطلب على المعلومات، التي أصبحت تدخل في صميم الحياة اليومية للمؤسسات المعاصرة، تعمل في محيط مضطرب ومترامي الأطراف في ظل ظروف متغيرة ومعقدة يفرض عليها تحديات عدة، أمر يتطلب مواجهة هذه التحديات بسرعة، كفاءة وفعالية، ما يستدعي الاحتكام إلى السبيل الكفيل بالتحكم في المعلومة الإستراتيجية والتكيف مع متغيرات المحيط، عبر بوابة نظام الإستعلام الإقتصادي، الذي فرض نفسه بقوة في خضم الصراعات الاقتصادية الراهنة.

من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المبحث لكل من، التعريف والخصائص الأساسية للاستعلام الإقتصادي، فضلا عن الوقوف عند الركائز الرئيسة له، انطلاقا من مفهوم اليقظة الإستراتيجية باعتبارها القاعدة الصلبة للاستعلام الاقتصادي، الأمن وحماية المعلومة ثم التأثير في المحيط كونه الحلقة الصعبة في تكريس نظام الاستعلام الاقتصادي.

المطلب الأول: التعريف والخصائص الأساسية للاستعلام الاقتصادي

لقد لَقي مفهوم الاستعلام الاقتصادي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين الاستخدام الواسع في أدبيات علوم التسيير، إذ يعتبر الإستعلام الإقتصادي مفهوم إداري يتعلق بالتسيير الإستراتيجي للمعلومات، يلعب الدور الأهم في عملية التنمية بفضل تقديم الإستراتيجيات التي تسمح بالاستغلال الأمثل لقدراته وتوفير المعلومات الضرورية للمشاركين في الحلقة الاقتصادية، لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع بحثية تتضمن، التطور التاريخي للاستعلام الاقتصادي، مفهوم الاستعلام الاقتصادي وأهميته، الخصائص الأساسية للاستعلام الاقتصادي وعناصره.

1. التطور التاريخي للاستعلام الاقتصادي

يرى الباحثون أنّ أول من استعمل الإستعلام الإقتصادي في نظام قراراتها، هي بريطانيا العظمى التي كانت القوة العالمية الأولى خلال الثورة الصناعية، هذه المكانة التاريخية التي اكتسبتها في مجموعة البلدان الصناعية جعلت من دراستها أهمية بالغة، فقد كانت رائدة في مجال الصناعة، إضافة إلى عدة انتصارات حققتها كاحتكارها ولمدة نصف قرن على مناجم البترول الإيرانية، بفضل عمليات الخدمات المعلوماتية، إذ أنّ ثقافة الاستعلام البريطاني تعود جذورها إلى تطور إمبراطوريتها الاستعمارية.

حيث أن الاستعلام الاقتصادي نابع من الفكر العسكري، الذي يعتمد على المعلومة من أجل اكتشاف نقاط قوة وضعف الخصم ومن ثم تحليلها للاستعداد الجيد لمواجهته، فبريطانيا خلال فترة استعمارها كانت تحصل على معلوماتها عن منطقة البحر المتوسط وغير ذلك من أسرارها من البندقية[1].

هذا التطور المعلوماتي في المجال العسكري، أدى تدريجياً إلى بروز وظهور خلايا تخص "الذكاء التسويقي" داخل المؤسسات، فأصبح عِلم معتمد مثله مثل أي علم آخر من علوم التسيير، كان عمله في بريطانيا عن طريق الجمع المكثف للمعلومات حول الأسواق الخارجية، ثم تغير مصطلح "الذكاء التسويقي" إلى "ذكاء الأعمال" الذي هو أكثر دلالة وقرباً من الإستعلام الإقتصادي[2].

لقد تعرّضت "Gartner Group" للاستعلام الإقتصادي في أواسط التسعينات من القرن المنصرم ولو أنّ معنى هذا المفهوم نشأ قبل ذلك بكثير، أثناء الثورة الصناعية، حيث كان تداوله عبر تقارير نظم المعلومات الإدارية، بين عقدي السبعينات والتسعينات من القرن الماضي، كما برز خلال بداية عقد الثمانينات من ذلك القرن، مفهوم نظم معلومات للإدارة التنفيذية العليا، إلاّ أنّ المفهوم نشط وتوسع بدعم ومساندة تكنولوجيا الحاسوب، لاسيما لصالح المديرين من الإدارة العليا لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.

بعد كل هذا التطور برز مفهوم الإستعلام الإقتصادي، متضمناً المواصفات المنوّه عنها، بالتالي يمكن القول إن كافة المعلومات التي تحتاجها الإدارة العليا تبني قاعدة جيدة لهذا المفهوم في نظم معلومات الخاص بالمنظمة المعنية[3]، لذا فقد تحول مفهوم معلومات الإدارة العليا إلى بحر الإستعلام الإقتصادي ومع حلول عام 2005 من الألفية الجديدة، بدأت نظم الإستعلام الإقتصادي تشتمل على إمكانيات الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى إمكانيات التحليل والفحص ذوي القدرة القوية على العطاء لصالح إدارة المنظمة[4].

كما تجدر الإشارة أنّ تطور مفهوم الاستعلام الاقتصادي مرّ بعدة مراحل تاريخية، وفيما يلي جدول تفصيلي عبر محطات الزمن، يوضح المسار التاريخي لمفهوم الاستعلام الاقتصادي:

---

[1] مصطفى يوسف كافي، ***الذكاء الاقتصادي***، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن؛ الدار الجزائرية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2020، ص17.

[2] ***Intelligence économique et stratégie des entreprises***, rapport du commissariat au plan, travaux présidés par Henri Martre, la Documentation Française, 1994, p25.

[3] بوفلفل سهام، شريف غياط، ***دور الذكاء الاقتصادي في إدارة الأزمات في منظمات الأعمال الصغيرة***، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، العدد 49، ديسمبر 2016، ص157.

[4] مزهر شعبان وآخرون، ***ذكاء الأعمال وتكنولوجيا المعلومات***، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص22.

الجدول رقم (01): المسار التاريخي للاستعلام الاقتصادي

التاريخ	الدولة أو الكاتب	التسمية	تطور المفهوم/التعريف
1870	الانجليز	الذكاء العسكري	الانتقال من الذكاء العسكري إلى الذكاء التسويقي إلى ذكاء الأعمال.
1950	اليابان	/	ظهور الذكاء الاقتصادي الذي مصدره الأساسي هو الذكاء العسكري.
1958	LUHN	نظام الذكاء الاقتصادي	ظهور مصطلح "ذكاء الأعمال"، كل نظم الاتصالات التي تخدم سير العمل على نطاق واسع.
1960	SIMON	الذكاء	المرحلة الأولى من عملية اتخاذ لقرار لاستكشاف المحيط وتحديد الحالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات.
1963	F.J. Aguilar	/	دراسة ثنائية "اليقظة والذكاء".
1967	Harold Wilensky	الذكاء التنظيمي	إعطاء أول تعريف للذكاء الاقتصادي، جمع وتفسير ونشر المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار.
1980	الو.م.أ	/	تطور مفهوم "الذكاء التنافسي" إلى "ذكاء الأعمال" بالو.م.أ.
1984	Sammon et al	الذكاء الاستراتيجي	وسيلة تحليل إستراتيجية وفق نهج منظم للمعلومات التنافسية.
1986	Tyson	ذكاء الأعمال	نظام الإنذار المبكر لحركة وشبكة من منافس أو مساعدة على تحديد كيفية الرد على مناورة المؤسسات الأخرى.
1988	Martinet Ribault	اليقظة	الظهور الأولي لمفهوم اليقظة، موقف أكثر تنظيماً للاستماع لإشارات بيئة المؤسسة التي قد تعرض خياراتها الإستراتيجية للخطر.
1990	فرنسا	/	ظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي.
1991	Baumard	ذكاء المؤسسة	النشاط الذي يعالج ويستغل جميع المعلومات البيئية لصالح المؤسسة.
1991	Jakibiack	اليقظة التكنولوجية	رصد تحليل البيئة ثم نشر المعلومات المحدّدة والمعالجة التي تستخدم لاتخاذ القرارات الإستراتيجية وهي تتعلق بالمعلومات العلمية، التقنية، التكنولوجية والاقتصادية.
1992	فرنسا	/	الترسيخ الرسمي لنظام الذكاء الاقتصادي.
1992	Ribault	اليقظة	المراقبة العامة والذكاء المحيطي للمؤسسة وذلك للاطلاع على المعلومات الواقعية.
1994	فرنسا	/	أول تعريف علمي للذكاء الاقتصادي من خلال تقرير المحافظة العامة للتخطيط.
1994	C.G.P	الذكاء الاقتصادي	جميع التصرفات المنسقة للبحث، معالجة ونشر المعلومات المفيدة للمتعاملين الاقتصاديين، وتجري هذه الأعمال المختلفة بشكل قانوني، مع ضمان حماية تراث المؤسسة في أفضل شروط النوعية، المدة والتكلفة.

1994	***LESCA***	**اليقظة الإستراتيجية**	الإجراءات الإعلامية التي تؤدي بالمؤسسة إلى للإشارات الضعيفة الإستباقية في محيطها بهدف اكتشاف الفرص والتقليل من حالة عدم اليقين.
1995	***فرنسا***	/	تأسيس لجنة التنافسية والأمن الاقتصادي.
1996	***Bloch***	الذكاء الاقتصادي	إجراءات تبادل المعلومات والتفاعل بين المؤسسة ومحيطها.
1997	***Salamon Linares***	الذكاء التنافسي	يمنح المقررين بالمؤسسة المعلومات اللازمة لتحديد أفضل توجهاتها في المدى المتوسط والطويل.
1998	***Jakobiack***	الذكاء الاقتصادي	تمديد اليقظة الإستراتيجية من أجل استخدام هجومي للمعلومات.
2000	***Bourais et Romani***	الذكاء الاقتصادي والإستراتيجي	طريقة منظمة في خدمات الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة لتحسين قدرتها التنافسية من خلال جمع ومعالجة المعلومات، ونشر المعرفة المفيدة للسيطرة على محيطها من خلال الشبكات الداخلية والخارجية.
2002	***فرنسا***	الذكاء الاقتصادي	تحرير تقرير حول الذكاء الاقتصادي.
2002	***Paturel***	الذكاء الاقتصادي	البحث من خلال مراقبة نشطة للمعلومات، معالجتها ثم تشرها في الوقت الملائم للأشخاص المناسبين لترجمتها ثم استغلالها بهدف تسهيل استمرارية المؤسسة وتطورها.
2003	***فرنسا***	الذكاء الاقتصادي	نشر تقرير حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية. تعيين مسئول أعلى للذكاء الاقتصادي.
2005	***فرنسا***	الذكاء الاقتصادي	تعميم جهاز الذكاء الاقتصادي على المستوى الإقليمي.
2006	***Hril***	الذكاء الاقتصادي	التحكم في المعلومات الإستراتيجية وحمايتها لكل الفاعلين الاقتصاديين
2009	***فرنسا***	الذكاء الاقتصادي	إطلاق المديرية المركزية للمعلومات الداخلية.

المصدر: *من إعداد الباحث اعتماداً على، محمد رقامي، **أثر اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عنابة، 2015، ص13، ومصطفى يوسف كافي "الذكاء الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص24.*

2. مفهوم الاستعلام الاقتصادي وأهميته

1.2. مفهوم الإستعلام الإقتصادي

لقد تنوعت وتعدّدت التعريفات المقدمة لمفهوم الاستعلام الاقتصادي من طرف مختلف الباحثين وذلك باختلاف الرؤى والمحيط الاقتصادي من دولة إلى أخرى، لهذا يتم تقديم البعض منها كالآتي:

✓ وفق تقرير "**MARTRE**" سنة 1994 "الإستعلام الإقتصادي هو مجموعة من الإجراءات المتناسقة للبحث والمعالجة والتوزيع بهدف استغلال المعلومات المفيدة للأعوان الاقتصاديين"[1].

[1] *François Jakobiack, **L'intelligence économique**, deuxième tirage, édition d'organisation, Paris, France, 2006, p820.*

✓ عرّفه "**HAAG ET Al**" سنة 2007 على أنه "المعرفة المتعلقة بالزبائن والمنافسين والمشاركين، والبيئة التنافسية والعمليات الداخلية الخاصة بالمنظمة والتي تعطي المنظمة القدرة على اتخاذ قرارات الأعمال الفاعلة والمهمة والإستراتيجية"[1].

✓ الاستعلام الاقتصادي، عبارة عن نظام يستعمل ويجمع مختلف الممارسات وإستراتيجيات واستغلال وتطوير المعلومات القابلة للاستعمال على مستوى المؤسسة أو والدولة بمختلف مستوياتها، الغرض منه يكمن في إنتاج المعلومات الإستراتيجية والتكتيكية ذات القيمة المضافة العالية[2].

بناء على كل ما سبق، فإنه يمكن القول بأن الاستعلام الاقتصادي هو مجموعة عمليات منظمة تبدأ بالبحث عن البيانات المرتبطة بالمحيط (منافسين، زبائن، مشاركين...) من أجل معالجتها وتحليلها بمختلف الطرق القانونية المتاحة وتوزيعها في الأخير على أصحاب القرار، كل هذا يصب في إطار اتخاذ القرارات الصائبة وتقليل حالات عدم التأكد.

بعبارة أخرى هو مجموعة من العمليات الذهنية المعبأة بهدف التحليل والفهم وترتيب الواقع على شكل مفاهيم خاصة بالكائن الإنساني وفيما يلي الشكل التالي الذي يوضح كل ما سبق.

الشكل رقم (02): الإطار العام لمفهوم الاستعلام الاقتصادي

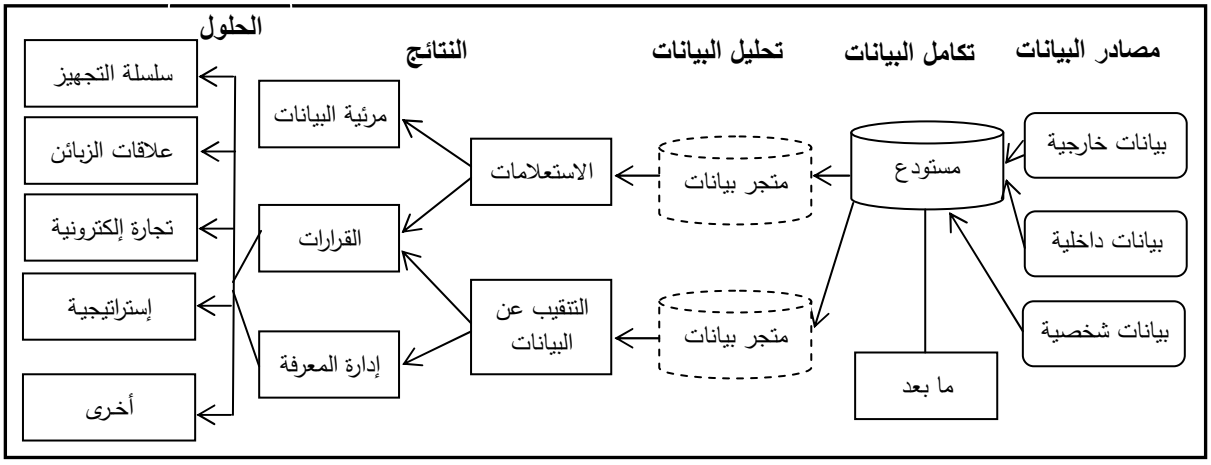

المصدر: عامر عبد الرؤوف الناصر: "**إدارة المعرفة في إطار نظم ذكاء الأعمال**"، دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، الأردن، 2014، ص100.

للتوضيح والتجميع نعرض في الجدول الموالي تلخيص أهم تعاريف الإستعلام الإقتصادي:

[1] *بسام عبد الرحمن يوسف وربيع علي زكر، **ذكاء الأعمال ودوره في فعالية التجارة الإلكترونية**، معمارية مقترحة لشركة الحكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في محافظة نينوى، مجلة تنمية الرافدين، العدد 113، العراق، 2013، ص82.*

[2] *منصف بن خديجة، أولاد زاوي عبد الرحمن، **دراسة تحليلية لممارسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية أم البواقي، الجزائر، العدد 7، جوان 2017، ص176.*

الجدول رقم (02):أهم تعاريف الاستعلام الاقتصادي

الكاتب	خاصية التعريف
HAROLD WILENSKY	أهم خاصية في الاستعلام الاقتصادي، الاعتماد على مصادر المعلومات القانونية.
HENRY MARTRE	الاستعلام الاقتصادي عبارة عن عملية تمر بعدة مراحل مفادها الاستغلال الأمثل للمعلومات من أجل تحقيق الأهداف.
C. REVELLI	الاستعلام الاقتصادي يعمل على خفض نسبة اللايقين في عملية اتخاذ القرار.
PHILIPPE CLERC	الاستعلام الاقتصادي يشمل: اليقظة، حماية الممتلكات، الإدماج الإستراتيجي للتأثير.
CHRISTIAN HARBULOT	المعلومات متاحة للجميع ولكن الاستعلام الاقتصادي يكمن في الاستغلال الأمثل لها ومشاركة الجميع في ذلك.
ALAIN JUILLET	الاستعلام هو السيطرة على المعلومة من أجل تحقيق المنافسة والأمن.
MICHAEL PORTER	الاستعلام الاقتصادي يعتمد على الاستغلال الأمثل للمعلومة من أجل اتخاذ القرار الأمثل.
EMANUEL PATEYRON	الاستعلام مجموعة من الخطوات والمراحل التي تمر بها المعلومة المحصلة بصفة شرعية وفي أحسن الظروف.
PH. BAUMMARD	الاستعلام الاقتصادي هو فعل هجومي ودفاعي في نفس الوقت.
B. BESSON, J. C. POSSIN	أساس الاستعلام هو ضمان الحماية الملائمة لكل مراحل إعداد المعلومة وحماية ممتلكات المؤسسة.
BRUNO MARTINER, YVES-MICHEL MARTI	الاستعلام الاقتصادي هو القدرة على ضمان البيئة المحيطة.
H. LESCA	الاستعلام الاقتصادي هو تقدم العلاقة بين المؤسسة وبيئتها.
ADBS	الاستعلام العلاقة التي تشمل مختلف المعارف والمعلومات من أجل تطور الديناميكية الاقتصادية.
AFDIE	الاستعلام الاقتصادي أساسه إنتاج المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار.

المصدر: مصطفى يوسف كافي "الذكاء الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص32، بتصرف.

2.2. أهمية الاستعلام الاقتصادي

انطلاقا من المفاهيم والتعاريف السابقة، تبرز أهمية الاستعلام الاقتصادي التي نجزها فيما يلي[1]:

- ✓ يؤدي تطبيق الاستعلام الإقتصادي إلى الإبداع والابتكار والتجدد في إدارة المعلومات وجمع البيانات وتدفقها داخل المشروع الاقتصادي.
- ✓ يسمح الاستعلام الإقتصادي بصورة حديثة وديناميكية بتحديد القوى التي تعمل على تحريك البيئة المحيطة بالمشروع وتنشيطها، ليبرز الدور الفعّال للمعلومات في تحريك الإبداع والمساهمة في تكوين الإستعلام الإقتصادي في المشروع واستغلالها لأهداف التخطيط الإستراتيجي.
- ✓ المساعدة على اتخاذ القرار وتزايد المنافسة على المستوى الوطني والدولي، حيث يعتبر الحصول على التكنولوجيا الحديثة من الأمور الأساسية، التي تعمل على زيادة الإنتاج وازدهار النمو الإقتصادي وتحسين تقديم المنتجات وجودتها.

[1] *شريف محمد أبو شعشع، **الذكاء الاقتصادي ودوره في تنمية المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، جامعة بنها، مصر، العدد 09، 2019، ص737.*

- ✓ حماية المشروع ضد التهديدات الخارجية والسيطرة على الفرص قبل المنافسين والتكيف أكثر فأكثر مع القواعد الجديدة للسوق، ذلك من خلال توظيف استخدام البيانات وتكنولوجيا المعلومات بشكل فعّال، مع تحويلها إلى معارف تدعم صنّاع القرار في المشروع.
- ✓ تستخدم تطبيقات الاستعلام الاقتصادي في تطوير منتج جديد، تحسين الأداء، اتخاذ القرارات والحصول على ميزة تنافسية، فضلاً عن بعث نوع من التعاون بين المتعاملين اقتصادياً وإبراز روابط بين المشاريع الاقتصادية واستغلال المعلومات لحماية الممتلكات التكنولوجية.

من خلال العرض السابق يمكن إبراز الأهمية البارزة لدور الاستعلام الاقتصادي لتفعيل وحماية المؤسسة، لاسيما الاقتصادية منها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): أهمية الاستعلام الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية

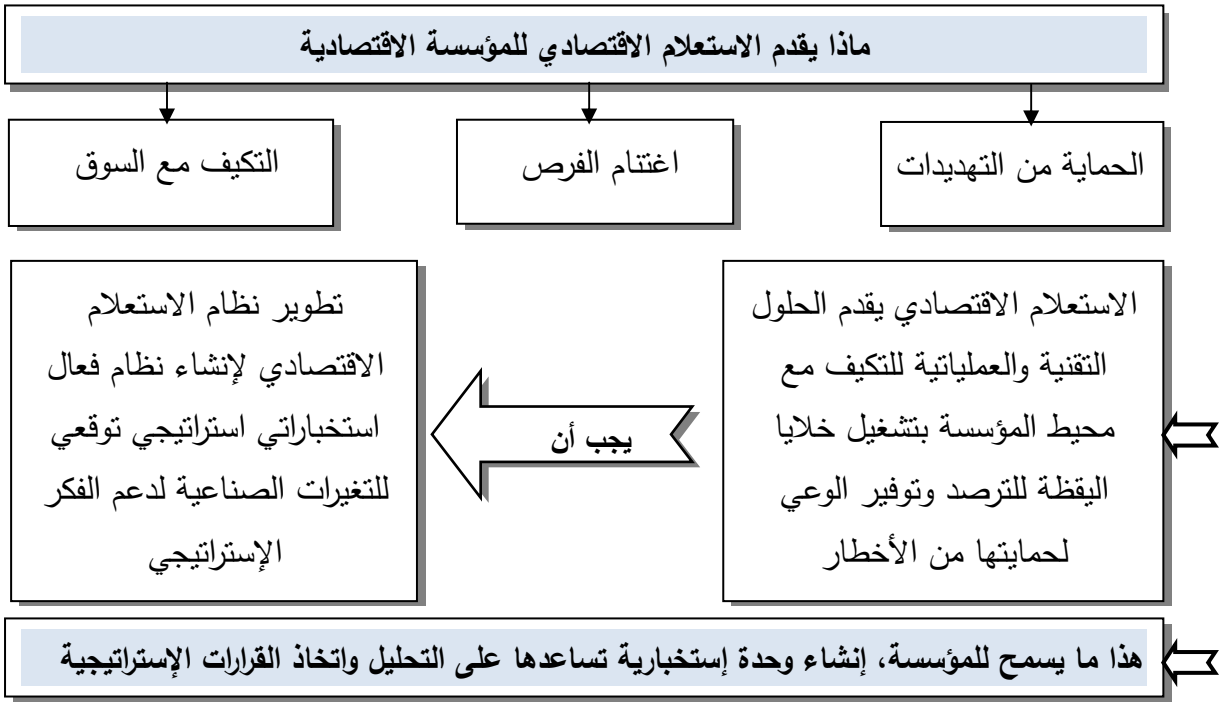

Source: *Nabila Sahnoune,* ***introduction à la démarche d'intelligence économique dans l'entreprise****, Séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger, Hôtel_ El Aurassi, Algérie, le 23/12/2008, p03*

3. الخصائص الأساسية للاستعلام الإقتصادي وعناصره

1.3. الخصائص الأساسية للاستعلام الإقتصادي

يتفق الباحثين أن الإستعلام الإقتصادي يتصف بخاصيتين أساسيتين هما[1]:

1) **خاصية هجومية:** تتجسد في حسن استغلال المعلومات المفيدة في اقتناص الفرص وتعظيم الحصص السوقية للمؤسسة، حيث تكتسب المؤسسة الخاصية الهجومية عندما تكون قادرة على السبق، التفاعل والحرص على إيصال المعلومات المفيدة للمقررين في الوقت المناسب، قبل المنافسين فمن المهم الحصول على المعلومة المطلوبة، لكن الأهم هو الحصول عليها قبل المؤسسات المنافسة، حيث تتميز المؤسسة المهاجمة بالريادة في اغتنام الفرص واصطياد المعلومة قبل غيرها، فضلا عن إبعادهم عن استغلال المعلومات الخاصة بالمؤسسة، يتجلى ذلك في نجاح قوة التأثير في محيطها الخارجي.

2) **خاصية دفاعية:** تتجسد في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية وتأمين الإرث المعلوماتي للمؤسسة يتطلب أن تكون المؤسسة على درجة كبيرة من اليقظة والحيطة من محيطها، من خلال الانتباه واستشعار المخاطر التي تحيط بها، فضلا عن توقع سلوكات شركائها، منافسيها وزبائنها في مجال النشاط للوقوف عند اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب المساس بسمعتها وأهدافها.

كما يرتكز الإستعلام الإقتصادي على جمع المعلومات بطرق قانونية من مصادر رسمية، على عكس التجسس الاقتصادي الذي يرتكز على جمع المعلومات بطرق غير رسمية (سرقة، قرصنة، تنصت رشوة، اعتراض المكالمات الهاتفية وغيرها).

- ✓ يتميز بثلاثة ركائز رئيسية هي، اليقظة الإستراتيجية، الأمن المعلوماتي وقوة التأثير في المحيط.
- ✓ يعتبر نظام المعلومات وتكنولوجيات المعلومة الاتصال، محركات نجاح الإستعلام الإقتصادي.

بالإضافة إلى جملة من الخصائص الرئيسية الأخرى للاستعلام الاقتصادي نذكر منها[2]:

- ✓ الاستخدام الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.
- ✓ وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.
- ✓ وجود علاقة قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية.
- ✓ تشكيل جماعات الضغط وقوى التأثير.
- ✓ إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيوسياسية.
- ✓ السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

---

[1] *مصطفى يوسف كافي، **الذكاء الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص34.*

[2] *زرزار العياشي، مداحي محمد، **واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإمكانية دمجه في البرامج التعليمية**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، 2017، ص104.*

2.3. عناصر الاستعلام الاقتصادي

يتكون نظام الاستعلام الاقتصادي من ثلاث ركائز مترابطة ومتكاملة، متمثلة في[1]:

1) **اليقظة الإستراتيجية:** تكمن في ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار وتفعيله، من خلال تحليل الإشارات الضعيفة المنبثقة من المحيط الخارجي للمؤسسة لاستباق المخاطر واستغلال الفرص المتاحة لمواجهة التهديدات المتوقعة، فهي تعتبر بمثابة رادار للمؤسسة لمراقبة المحيط لغرض الاستجابة السريعة للمفاجآت والأحداث غير المتوقعة التي تشكيل تهديدات للمؤسسة، حيث تمثل البعد الدفاعي الأول لحماية المؤسسة وضمان استمراريتها.

فهي بذلك نظام يساعد على اتخاذ القرارات الهامة من خلال مراقبة محيط المؤسسة واستقصاء المعلومات الإستراتيجية المناسبة، للاستجابة السريعة في الوقت المناسب بقدر من الكفاءة والفعالية.

2) **الحماية والأمن:** يُقصد به توفير ضمانات الحماية اللازمة لكافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات للحفاظ على أمن وسلامة معلومات المؤسسة، كإرث مادي لها والدفاع عنها في ظل ظروف المنافسة والتسابق نحوها، حيث يعرف أمن المعلومات أنه "الوسائل والإمكانات النشطة والدفاعية لضمان حماية الإرث المعلوماتي للمؤسسة وضمان أمن نشاطاتها"[2] لتجنب فقدانها، تسربها أو سرقتها الأمر الذي قد يؤدي إلى تنامي الأخطار والتهديدات التي تمس بسمعة المؤسسة وتهدد كيانها.

لعل أبرز متطلبات الأمن هو الأمن السيبراني الذي يستدعي قدر عال من الحماية، لتبقى التهديدات السيبرانية قائمة، في زمن حرب المعلومة المترامية الأطراف والمتسارعة التوغل داخل المؤسسة.

3) **التأثير:** معرفة المعلومات المتداولة في محيط المؤسسة من أجل اتخاذ القرار الناجح، الذي يكون له قوة السيطرة على هذا المحيط، من خلال إعداد النظم الضرورية لفرض وجود المؤسسة وفق أساليب الاتصال والضغط لضمان مصالحها، ليمثل التأثير البعد الهجومي للاستعلام الإقتصادي.

جدير بالذكر أنّ العناصر السابقة الذكر سيتم التطرّق إليها بشيءٍ من التفصيل في المطالب الموالية، حيث يمكن توضيحها من خلال الشكلين المواليين.

---

[1] *أحمد ميلي سمية، **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر العدد 02، 2020، ص43.*

[2] *خلفاوي شمس ضيات، **الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة**، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة الجزائر، العدد10، 2013، ص235.*

الشكل رقم (04): عناصر الاستعلام الاقتصادي

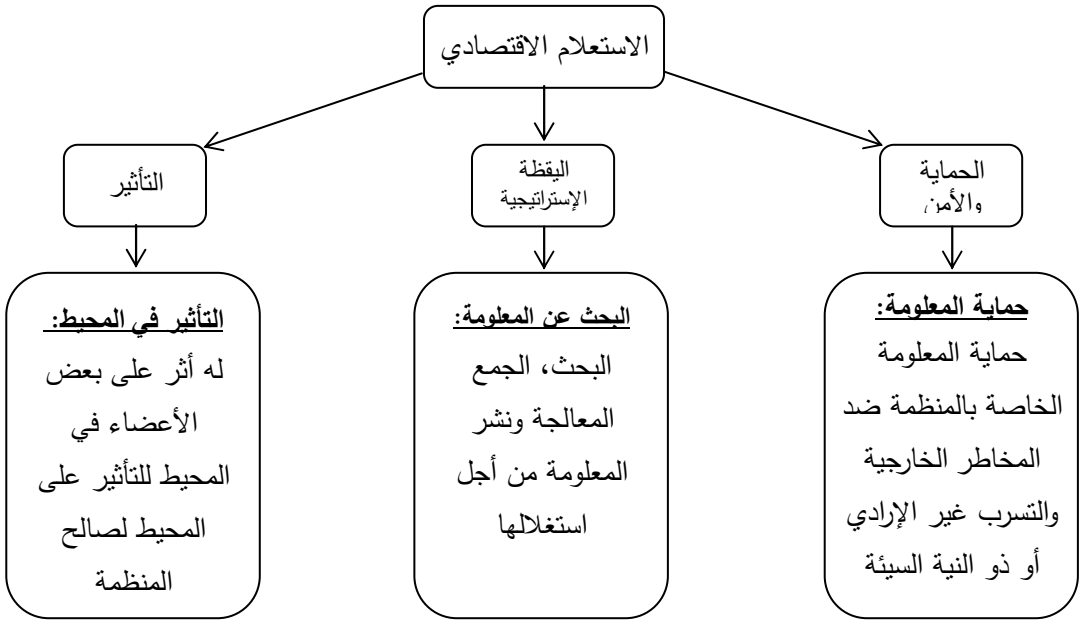

Source: *Boudjema Karim, Intelligence économique, concept, définition et mode opératoire, séminaire des sensibilisations a l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger, Hôtel el Aurassi, le 23 décembre 2008, p08.*

الشكل رقم (05): البعدان، الهجومي والدفاعي للاستعلام الاقتصادي

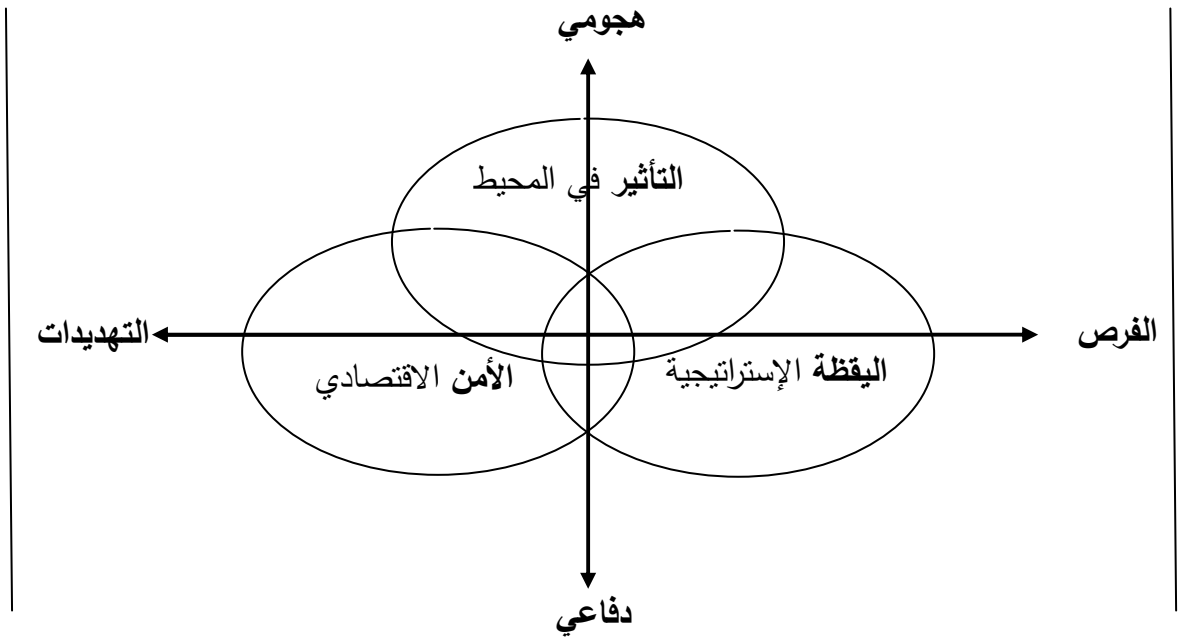

Source: *Philippe CLERC, la veille stratégique institutionnelle, (2013) Association Internationale Francophone d'intelligence économique ; CCI, France ; p.04*

المطلب الثاني: اليقظة الإستراتيجية القاعدة الصلبة للاستعلام الإقتصادي

ظهر مصطلح اليقظة الإستراتيجية في مجال إدارة الأعمال في ستينات القرن الماضي، إذ لقي اهتماماً كبيراً من لدُن الباحثين والمهتمين، حيث تعتبر اليقظة الإستراتيجية ركيزة الاستعلام الاقتصادي والقاعدة الصلبة له، باعتبارها بوابة إنتاج المعلومة عن طريق مراقبة محيط المؤسسة للتنبؤ بمتغيرات المستقبل من أجل مواجهة التهديدات واقتناص الفرص المتاحة، لتغذية القرار المناسب وبعث ميزة تنافسية للحفاظ على استمرارية نشاطها، من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أصل اليقظة الإستراتيجية، مفهومها وأنواعها، مع إبراز علاقتها مع الاستعلام الإقتصادي.

1. أصل ومفهوم اليقظة الإستراتيجية

قبل عرض أصل اليقظة الإستراتيجية لا بد من تقديم شرح لمصطلح اليقظة، في اللغة نقول (يَقَظَ) ونقول كذلك (تَيَقَّظَ) لشيء ما، أي إنتبه وأخذ الحيطة منه، على عكس الغفلة أو النوم، بمعنى أن تبقى في حالة استقبال لتلقي الأشياء، أي أن تكون جاهزاً ومستعدًّا لاكتشاف شيء ما يمكنك أن تعرف ماهية هذا الشيء؟ وأين؟ وماذا سينتج؟[1].

تمتد جذور اليقظة الإستراتيجية إلى مفهوم الاستخبارات، فقد أشار (CHALUS-SAUVANNET 2000) إلى أن كلمة اليقظة الإستراتيجية، هي ترجمة من الإنجليزية واردة من عالمين مختلفين تماماً هما الدول الأنجلوساكسونية واليابان، فهي بذلك تجمع بين ثقافات هذه الدول.

حيث تبرز جلياً جذور اليقظة الإستراتيجية في مصطلحين أساسيين هما استخبارات المؤسسة (*Business intelligence*) والاستخبار التنافسي (*Compétitive intelligence*)، مفاهيم مستعملة من طرف المؤسسات الأنجلوساكسونية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ اعتبر (*LARIVET 2000*) الاستخبار (الذكاء) كمرحلة اكتشاف البيئة بهدف تحديد الوضعيات المناسبة لاتخاذ قرارات جيدة، في حين (*WILENSKY 1967*) يراها الاستخبار وترجمها ونشرها في سيرورة اتخاذ القرار[2].

تجدر الإشارة أن مصطلح اليقظة الإستراتيجية ظهر أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في ستينات القرن الماضي تحت مصطلح مسح البيئة (*Environnement scanning*)، حيث قدم الباحث (*AGUILAR 1967*) الطريقة، التي بها أصحاب القرار يحصلون على معلومات تتعلق بأحداث خارج المؤسسة، سميت هذه السيرورة بمسح بيئة الأعمال (*Scanning the business environnement*).

---

[1] رياض فاضل محمد الفيلي، ***الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز الأمن الوطني العراقي***، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، الطبعة الأولى 2021، ص30.

[2] منصف بن خديجة، ***اليقظة الإستراتيجية***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص95.

التي تعتبر مظهر خاص لمراقبة المحيط، أمّا بروز مصطلح اليقظة الإستراتيجية بفرنسا كان منتصف الثمانينات، بالتوازي مع مفهوم الترصد والتنبيه ونظريات التنافسية التي سُجلت الثورة الجذرية لنظريات الإدارة بمساعدة تيار التحولات التكنولوجية، بعد ظهور أعمال مايكل بورتر (PORTER 1986) المتمثلة في توضيح كيفية تحليل البيئة التنافسية بغرض تحديد الفرص والتهديدات.

جدير بالذكر أنّ كل حقبة زمنية معينة كانت فيها اليقظة الإستراتيجية تتميز بجملة من الخصائص، تختلف عن الحقبة الأخرى، متأثرة بمختلف التطورات العلمية والاقتصادية الحاصلة، حسب الجدول الموالي الذي يلخص أهم خصائص اليقظة الإستراتيجية وفق مراحل تطورها.

الجدول رقم (03):أهم خصائص اليقظة الإستراتيجية

الفترة	المرحلة (الطور) الاهتمام	خصائص اليقظة الإستراتيجية				
		الطريقة	التوجه	التحليل	الارتباط مع القرارات	الأفـــراد
1970-1960	البحث عن معطيات حول المنافسين	غير رسمية	تكتيكي	قبل أو غير موجود	ضعيف	بيع/تسويق
1980	تحليل المنافسين والصناعة	رسمية	تكتيكي	كمي	متوسط	تسويق/تخطيط
1990- إلى يومنا هذا	ذكاء المؤسسة لاتخاذ قرارات إستراتيجية	رسمية	تكتيكي وإستراتيجي	كمي ونوعي	مرتفع	تسويق/تخطيط خلية يقظة

المصدر: *منصف بن خديجة، اليقظة الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص100.*

2. تعريف اليقظة الإستراتيجية وأنواعها

1.2. تعريف اليقظة الإستراتيجية

قدم الباحثون والممارسون المختصون، عدة تعاريف لليقظة الإستراتيجية من بينها:

- ✓ اليقظة الإستراتيجية، هي مراقبة وتحليل البيئة العلمية، التقنية والتكنولوجية والآثار الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية، من أجل تقليص التهديدات واستغلال فرص التطوير[1].
- ✓ اليقظة الإستراتيجية، هي نشاط أو عملية مرتبطة برصد والحصول على المعلومات بهدف استغلالها في منظمات الأعمال لتعزيز قدراتها الإبداعية والتنافسية[2].

[1] *Antonio Lopes Dasilva,* ***L'information et l'entreprise: des savoirs à partager et à capitaliser «méthodes, outils et applications à la veille»****, thèse doctorat, université de droit, d'économique et des sciences d'ais-Marseille, Aix-Marseille 3, 2002, p46.*

[2] *بن نذير نصر الدين، غردي محمد،* ***من اليقظة إلى الذكاء الاقتصادي وسائل للإبداع في منظمات الأعمال****، مجلة الإبداع، الجزائر، المجلد4 العدد4، 2014، ص07.*

- ✓ اليقظة الإستراتيجية، هي مراقبة ومتابعة متغيرات المحيط (التكنولوجية، التنافسية، التجارية القانونية...) التي تنتهي بتحليل ونشر المعلومات لمتخذي القرار.
- ✓ اليقظة الإستراتيجية، عملية تنظيمية شاملة ومعقدة تستهدف ضمان ديمومة المؤسسة واستمرارية نشاطاتها، التي تتولّى القيام برصد أي إشارة أو معلومة ولو ضعيفة للحصول على الإستباقية والفرصة لتعامل مع المخاطر والتهديدات المحتملة مع تخفيض درجة اللايقين[1].

مما سبق، تعتبر اليقظة الإستراتيجية نشاط مُنظم يهدف إلى رصد ومراقبة كل ما هو معلومة أو إشارة بهدف استغلالها وتحليلها بشكل استباقي، لتقليص ما تواجهه المؤسسات من مخاطر وتهديدات.

2.2. أنواع اليقظة الإستراتيجية

رغم اختلاف الباحثين حول أنواع اليقظة الإستراتيجية، إلاّ أن (GÉRARD VERNA) من جامعة (LAVAL) قدم تصنيفا اتفق عليه الكثير من الباحثين، بيّن أنّ اليقظة الإستراتيجية تحتوي على أربع أنواع أو نظم فرعية هي، اليقظة التجارية (التسويقية)، اليقظة التكنولوجية، اليقظة التنافسية واليقظة البيئية، هذه النظم الفرعية مجتمعة مع بعضها نبرزها في نموذج القوى التنافسية لمايكل بورتر[2].

الشكل رقم (06): الأنواع الأربعة لليقظة الإستراتيجية حسب نموذج "بورتر"

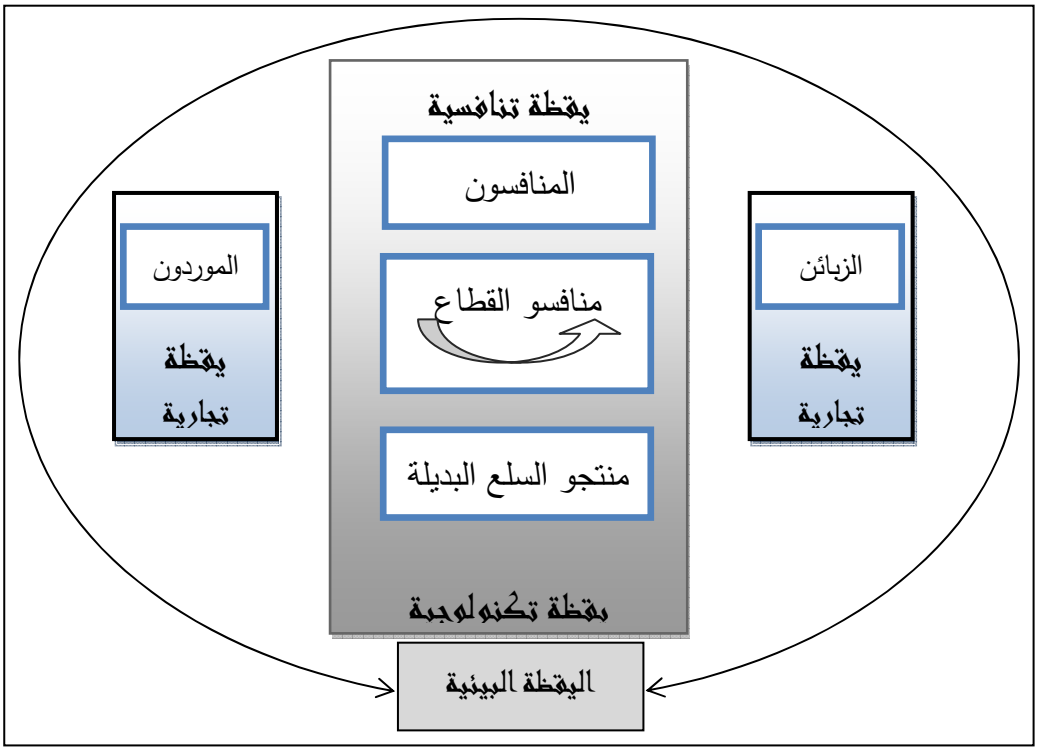

Source: *VERNA Gérard : La veille technologique, université Laval*
http://www.fsa.ulaval.ca/personnel/vernag/pub/veille.html.2003

[1] رياض فاضل محمد الغيلي، ***الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز الأمن الوطني العراقي***، مرجع سبق ذكره، ص30.
[2] منصف بن خديجة، ***اليقظة الإستراتيجية***، مرجع سبق ذكره، ص187.

من الشكل السابق يتضح أن اليقظة التجارية تهتم أساساً بالزبائن بمفاهيم الموزعين والموردين بينما تختص اليقظة التكنولوجية بظهور منتجات وبدائل جديدة نتيجة للتطور التكنولوجي، في حين تهتم اليقظة التنافسية بالمنافسين الحاليين داخل القطاع والمحتملين، أما اليقظة البيئية (المجتمعية) فينصبُّ اهتمامها على ما تبقى من عناصر المحيط الخارجي، وفق ما توضحه الأشكال الموالية:

الشكل رقم (07): توزيع اليقظة الإستراتيجية حسب نشاط المؤسسة

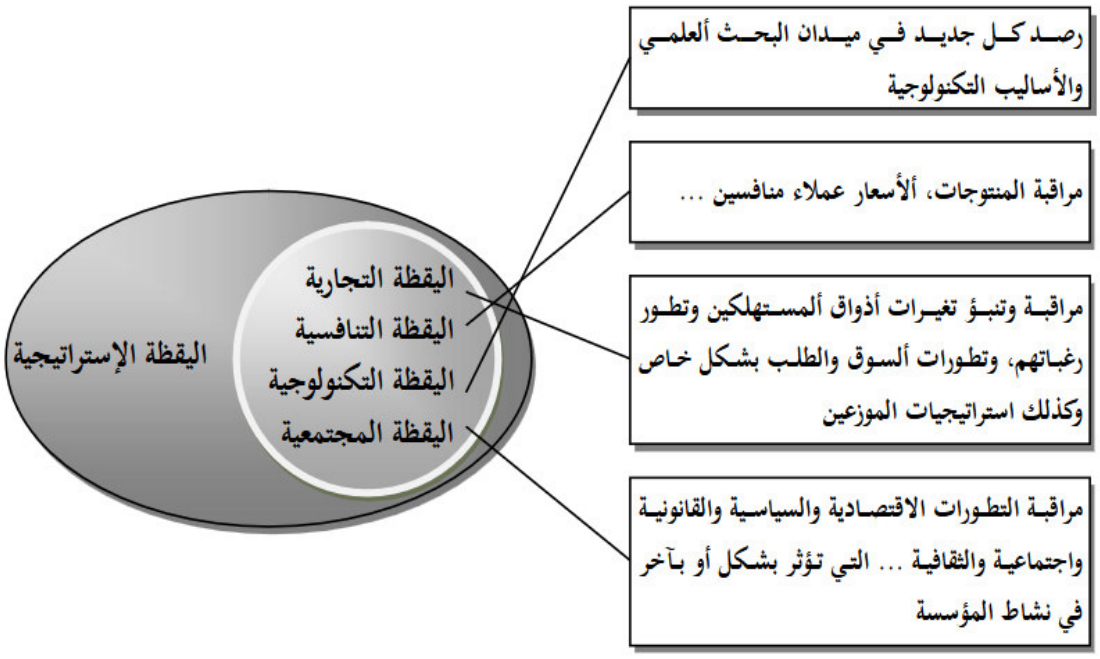

***Source**: bernard dousset, IRIT/UPS, Cristelle roux –GFI- veille et intelligence économique.*

1.2.2. اليقظة التجارية

اليقظة التجارية هي متابعة تطور احتياجات الزبائن على المدى الطويل، فالمنتجون بحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المستهلكين، أذواقهم وتطور علاقتهم بالمؤسسة، كما تهتم بمتابعة عروض الموردين التي تتعلق بالمنتجات الجديدة[1]، فتجمع اليقظة التجارية الجوانب التجارية للمؤسسة (التي ترتكز على الأسواق، الزبائن، الموردين، الأساليب التجارية وغيرها)[2] حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] أحمد بخوش، ***دور اليقظة وطرح المنتجات الجديدة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة***، دراسة حالة مؤسسة "Décathlon" مذكرة ماجستير قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2007، ص44.

[2] *www.cigref.fr, consulté le: 19/11/2022.*

الشكل رقم (08): عناصر اليقظة التجارية

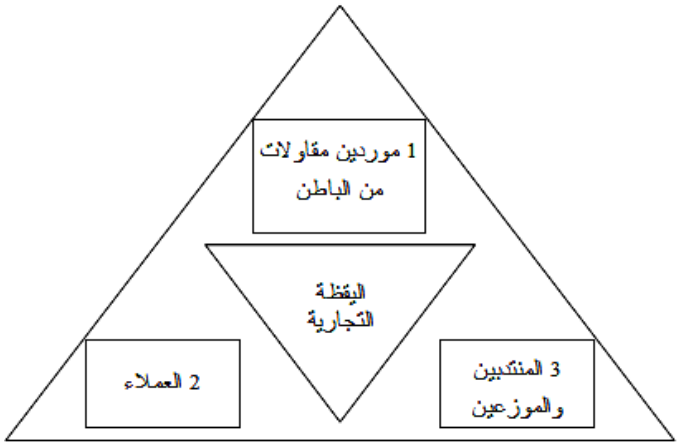

المصدر: حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 02، 2013، ص15.

2.2.2. اليقظة التكنولوجية

اليقظة التكنولوجية هي ملاحظة وتحليل المحيط العلمي، التقني والتكنولوجي والتأثيرات أو الانعكاسات الاقتصادية الحالية والمستقبلية بهدف استنتاج مخاطر وفرص التطوير، كما تشير أيضا إلى الجهود المبذولة من قبل منظمة الأعمال وكذا الوسائل المسخرة بهدف الكشف عن كل التطورات والمستجدات الحاصلة في ميدان التقنيات والتكنولوجيات، التي تهم المؤسسة حاليا ويمكن أن تهمُها مستقبلا"[1]، ليوضح الشكل الموالي ويبين عناصر اليقظة التكنولوجية.

الشكل رقم (09): عناصر اليقظة التكنولوجية

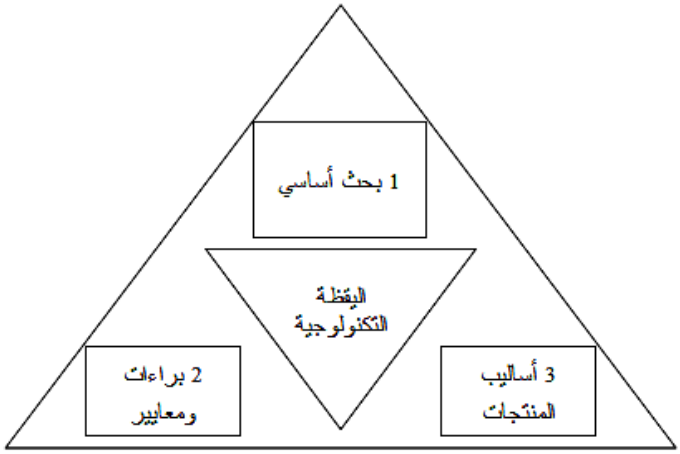

المصدر: حمداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص14.

[1] بن نذير نصر الدين، غردي محمد، **من اليقظة إلى الذكاء الاقتصادي، وسائل للإبداع في منظمات الأعمال**، مرجع سابق، ص08.

3.2.2. اليقظة التنافسية

اليقظة التنافسية، هي النشاط الذي من خلاله تتعرف المؤسسة على منافسيها الحاليين والمحتملين عن طريق جمع معلومات وتصنف إلى كمية ونوعية[1] حسب مايلي:

1) **المعلومات الكمية:** تتعلق بالأداء الحالي للمنافسين، إستراتيجياتهم، أهدافهم الجديدة، قدراتهم الفرضيات التي تحكم عمل وقرارات المنافسين.

2) **المعلومات النوعية:** تتعلق بالجهود المبذولة في ميدان البحث والتطوير، العلاقات مع الموردين الجدد الأسواق والمنتجات الجديدة، الحملات الإشهارية الجديدة، توظيف تكنولوجيات جديدة.

الشكل رقم (10): عناصر اليقظة التنافسية

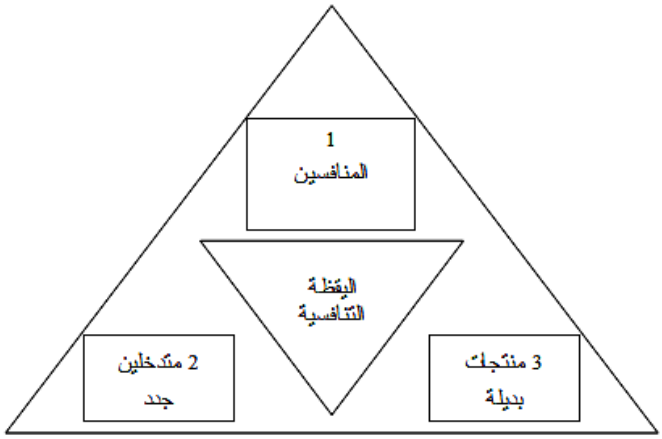

المصدر: *حمداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص15.*

4.2.2. اليقظة الشاملة (البيئية)

تهم باقي المكونين لمحيط المؤسسة ماعدا السالفة الذكر، كالعوامل الاجتماعية، الثقافية، السياسية التي تؤثر على المعايير الاقتصادية والمالية، مما يفرض تطوير الوسائل الأساسية الكفيلة بمراقبة الأبعاد الاجتماعية، الثقافية لليد العاملة وكذا ذهنيات وعادات الأجيال الناشئة ورصد طموحاتهم وانتظاراتهم الحالية والمستقبلية، التي تؤثر بشكل كبير على إعداد إستراتيجية المؤسسة[2].

---

[1] *رتيبة نحاسية، **أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة - دراسة حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية**، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 3، 2003، ص68.*

[2] *حمداني محمد، **أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد، العدد 02، 2013، ص16.*

الشكل رقم (11): عناصر اليقظة الشاملة

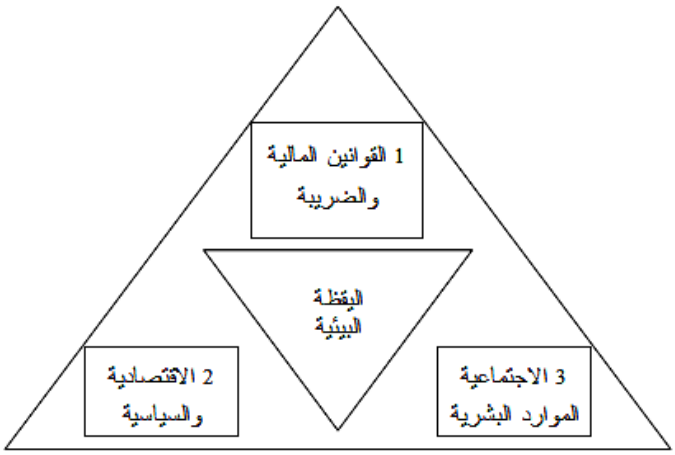

المصدر: *حمداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص16.*

تجدر الإشارة أن اليقظة الإستراتيجية تتطلب توفير ممثلو عملية اليقظة، فيعتبر اليقظ أحد ممثلي عملية اليقظة، شخص يجيد الاستماع لما هو حادث خارج المؤسسة، مهمته الأساسية تتجلى في كشف الفرص والتنبيه من المخاطر المحدقة بالمؤسسة، اليقظ لا يعمل وحده، بل ينتمي لشبكة من المشاركين في هذه العملية، كما يبينه الجدول الموالي[1]، حيث تقوم عملية اليقظة على أساس العمل الجماعي.

الجدول رقم (04): ممثلو عملية اليقظة الإستراتيجية

متخذو القرارات الإستراتيجية	▪ يعرضون على جماعة اليقظة الأهداف المستهدفة ذات الأولويات بالنسبة للمؤسسة. ▪ تحليل نتائج اليقظة التي قدمت لهم في شكل سيناريوهات. ▪ ترجمة السيناريوهات إلى أعمال بفضل اتخاذ القرارات. ▪ البحث عن الإبداع، أي خلق أفضل المزايا التنافسية للمؤسسة.
المدير	▪ همزة وصل بين متخذي القرارات الإستراتيجيين وجماعة اليقظة. ▪ إعداد والإشراف على دفتر الشروط. ▪ مسئول عن تنظيم وسير عملية اليقظة.
المتيقظون الكبار	▪ تحديد مصادر المعلومات. ▪ استكشاف البيئة مع إنجاز ترجمة وتصفية أولية لها.
العمال	▪ من بين العمال يوجد مستخدمين دورهم هو دعم اليقظة كأمين المكتبة، كاتب السر وغيرهم، حيث يقومون بترتيب الملفات، وإدخال المعلومات في الموزع؛ حيث يقدّمون دعما لمرحلة جمع ومرحلة معالجة المعلومات. ▪ كما يوجد من يقدم الدعم التقني كالمسئول والمتخصصين في الجانب المعلوماتي.

المصدر: *نسرين صالح محمد صلاح الدين، ممارسات اليقظة الإستراتيجية بجامعة السلطان قابوس، دراسة ميدانية، ص216.*

[1] *نسرين صالح محمد صلاح الدين، **ممارسات اليقظة الإستراتيجية بجامعة السلطان قابوس، دراسة ميدانية**، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، العدد 114، 2020، ص215.*

3. العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والاستعلام الاقتصادي

اليقظة الإستراتيجية ليست فقط هدف وإنّما طريق يؤدي نظرياً إلى الاستعلام الاقتصادي، فهذا الأخير يعتمد اعتماداً وثيقاً على نتائج اليقظة الإستراتيجية، التي دورها جمع المعلومات (التكنولوجية التجارية، التنافسية،.. الخ) واستخدم هذه المعلومات لتحقيق أهداف إستراتيجية، إذ يقول "*BAUMARD*" اليقظة الإستراتيجية ليست إلاّ وسيلة، في حين الاستعلام الاقتصادي عبارة عن نظام متكامل، ما يؤدي إلى استنتاج أن اليقظة الإستراتيجية هي جزء من الكل الذي هو الاستعلام الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك أن اليقظة يمكن أن تتبناها المؤسسة بكل سهولة وبدون تعقيدات، فهي لا تتطلب وسائل كبيرة، بينما الاستعلام الاقتصادي هو نظام يكلف كثيراً ويستغرق مدة طويلة من أجل تفعيله[1].

هذا الاختلاف يمكن تحديده من خلال تعريف خلايا اليقظة وخلايا الاستعلام الاقتصادي، فخلية اليقظة تعمل على مراقبة سيرورة المعلومة بالترصد لمتغيرات محيط المؤسسة، تنقسم إلى

- ✓ الخلايا العملياتية: مسخرة من أجل دراسة محيط خاص المتمثل في البحث والمنافسة، الثقافة وغيرها.
- ✓ الخلايا الإستراتيجية: مسخرة لتحقيق يقظة عامة وتأسيس روابط تحليل وتنسيق بين محيط المؤسسة.

في حين خلية الاستعلام الاقتصادي تعمل بين أمواج المحيط لحساب المؤسسة من خلال نشاطات الضغط والتأثير وبالتالي علاقتها بالمحيط الخارجي هي علاقة تفاعل للمحافظة والدفاع على مكانتها، إذ يمكن إبراز العلاقة وضبط المقارنة بين كل من اليقظة الإستراتيجية والاستعلام الاقتصادي من خلال كل من الشكل والجدول المواليين:

الشكل رقم (12): العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والاستعلام الاقتصادي

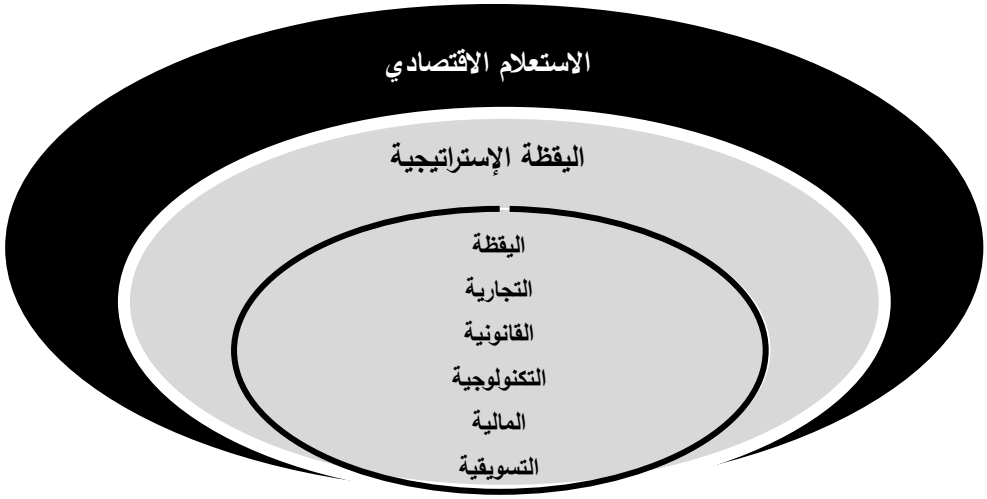

Source: *Boizard, Veille ou intelligence: faut-il choisir ? Marseille, p5, article publié sur: isdm.univ-tln.fr/Pdf/isdm 21.pdf, p7.*

[1] أحمد ميلي سمية، ***واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية***، مرجع سبق ذكره، ص45.

الجدول رقم (05): المقارنة بين اليقظة الإستراتيجية والاستعلام الاقتصادي

اليقظة الإستراتيجية	الاستعلام الاقتصادي
من المعلومة تأتي الإستراتيجية	من الإستراتيجية تظهر الحاجة للمعلومة
جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات	البحث عن أقل عدد من المعلومات الضرورية
تحصيل المعارف	المساعدة على اتخاذ القرار
التحصيل الشامل للمعلومات حول موضوع معين	الإطلاع وانتقاء عينات من المعلومات
تراكم المعلومات	إعداد المعلومات
جمع معلومات كثيرة، بيضاء ومتكررة	الاستعلام حول المعلومات الرمادية والسوداء
الطابع الجامد والمستقر للمعلومة	الطابع الديناميكي للمعلومة
استعمال تقنيات الملاحظة والاستشراف	تموضع استراتيجي هجومي شرعي
مقاربة مباشرة وتمركز الجهود	مقاربة غير مباشرة وتوزيع الجهود

Source: *BOUAKA (N), Développement d'un modèle pour l'explicitation d'un problème décisionnel : un outil d'aideà la décision dans un contexte d'intelligence économique, Thèse de doctorat, Université Nancy 2, Ecole doctorale Langages, Temps & Sociétés, Spécialité : Sciences de l'Information et de la Communication, Laboratoire LORIA, Soutenue le 13 décembre 2004, p 37.*

المطلب الثالث: الأمن والتأثير، الحلقة الصعبة في الاستعلام الاقتصادي

يعتبر أمن المعلومة (الحماية) والتأثير من أولويات الاستعلام الاقتصادي، فالأمن يهدف إلى حفظ وحماية جميع أنواع المعلومات في المؤسسة من المخاطر الداخلية والخارجية، في حين التأثير يمكّن من استخدام المعلومة كوسيلة للضغط بطرق شرعية لتحقيق أهداف ومصالح المؤسسة، في ظل التنافس في محيط معقد وعليه سيتم التطرق إلى حيثيات الموضوع من خلال الوقوف عند تعريف أمن المعلومة والمكونات الأساسية له، ثم التعريج إلى إبراز مفهوم التأثير والأدوات المستعملة للضغط على المحيط.

1. التعريف والمكونات الأساسية لأمن المعلومة

يُعرّف أمن المعلومة على أنه جميع أنواع المعلومات ومصادر الأدوات التي تتعامل معها وتعالجها المؤسسة، من غرفة تشغيل أجهزة، الأجهزة ووسائط التخزين والأفراد لحمايتها من السرقة التزوير، التلف، الضياع والاختراق، ذلك بتباع إجراءات وقائية وضوابط واضحة[1].

كما عُرِّف أمن المعلومة، على أنه "مجموعة الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم للمحافظة على المعلومات وسريتها من السرقة والتلاعب والاختراق غير المشروع"[2].

[1] *سمية ناصري، شافية حجاج، **نموذج مقترح لواقع تطبيق عناصر الذكاء الاقتصادي، دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، مارس 2019، ص39.*

[2] *محمد دباس الحميد، ماركو إبراهيم نينو، **حماية أنظمة المعلومات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص34.*

فأمن المعلومة، هو تحديد وتقييم المخاطر والتهديدات الأمنية للأنشطة المادية وغير المادية للمؤسسة من أجل وضع تدابير الحماية المناسبة[1].

مما سبق، يمكن القول أنّ أمن المعلومة هو وضع مجموعة إجراءات وتدابير وقائية لحماية وحفظ جميع معلومات المؤسسة من كل أنواع الاستغلال غير الشرعي.

الأمر الذي يتطلب التدقيق في التهديدات المحتملة وتذليل نقاط الضعف المسجلة، مع تحديد المخاطر وضبط أنظمة المعلومات لحمايتها، عن طريق استخدام وسائل ضمان سلامة، أمن وتوافر معلومات المؤسسة ومنع فقدانها وتسربها أو الحصول على الإستراتيجية منها، ما يشكل تهديدات على سمعة المؤسسة ونشاطها.

1.1. المكونات الأساسية لأمن المعلومة

أما فيما يخص المكونات الأساسية لأمن المعلومة، فيمكن توضيحها من خلال المكونات التالية:

1) **السرية:** هي حماية المعلومات من الانتشار بطريقة غير مرخصة، ذلك من خلال منع الأشخاص غير المرخص لهم بالدخول والوصول إلى مصادر المعلومات، باستخدام عدة أساليب على سبيل المثال (اسم المستخدم، كلمة السر، بصمة الإبهام، الصوت، العين،... الخ)، هي مهمة في تعريف هوية الشخص ومدى تطابقه مع قاعدة البيانات الخاصة بالمستعملين[2].

2) **السلامة:** عملية انتقال المعلومات بين الأطراف ووصولها بدون أي تغيير، هذا يعني انتقالها ونشرها وعدم اعتراضها أو القيام بعملية التغيير فيها وإعادة إرسالها مرة أخرى، فسلامة المعلومات تشمل[3]:

- ✓ سلامة المعلومات نفسها (محتوى المعلومات المرسلة).
- ✓ سلامة المصدر (المصدر الذي تم إرسال المعلومات منه) وغالبا ما يسمى بالتحقق من الهوية.

3) **الوفرة:** يقصد بها استمرارية النظام في تقديم الخدمات وتوفير المعلومات الضرورية، ففقدان البيانات أو عدم توفرها يعكس التسيير غير الصحيح لوسائط التخزين المتاحة لدى المؤسسة، ما قد يخلق لها خطراً كبيراً، كما أن توفير المعلومات غير كافٍ يجب الحصول عليها في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب لكي تكون في متناول من لديهم الحق في ذلك[4].

---

[1] *Alice Guilhom, Nicolas Moinet,* ***Intelligence économique****, publié par Pearson, France, 2016, p166.*

[2] *إسحاق زكرياء حاجي،* ***مساهمة الاستعلام الاقتصادي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة الجزائرية، دراسة حالة مجمع "صيدال"*** *أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص122.*

[3] *خضر مصباح الطيطي،* ***إدارة تكنولوجيا المعلومات****، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص290.*

[4] *Solange Ghernaouti,* ***Sécurité informatique et réseaux****, 4e édition, Dunod, Paris, 2013, p2.*

الشكل رقم (13): مكونات أمن المعلومة

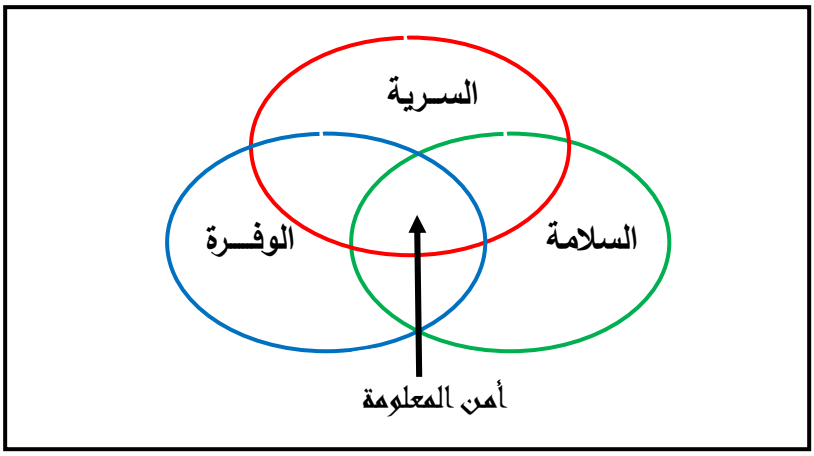

***المصدر**: من إعـداد وتصميم الباحث*

2.1. مراكز المخاطر والاعتداءات في بيئة المعلومات

باعتبار المعلومة مورد استراتيجي للمؤسسة في مجتمع المعلومات، محل تنافس شرس يترتب عنه مخاطر واعتداءات في بيئة المعلومات تتجلى في خمسة مواطن أساسية تهدد أمن المعلومات نجزها في:

1) **الأجهـزة:** كافة المعدات والأدوات المادية التي تكون النظم، كالشاشات، الطابعات وملحقاتها ووسائط التخزين المادية وغيرها.
2) **البرامـج:** الأوامر المرتبة في نسق معين لإنجاز الأعمال، قد تكون مستقلة عن النظام أو مخزنة فيه.
3) **المعطيات:** الدم الساري في الأنظمة، تشمل كافة البيانات المدخلة والمستخرجة لغرض معالجتها
4) **الاتصالات:** تشمل شبكات الاتصال التي تربط الأجهزة التقنية بعضها محليا، نطاقيا ودوليا، التي قد تكون محل اختراق النظم عبرها وقد تكون بذاتها محل للاعتداء وموطن من مواطن الخطر الحقيقي.
5) **الإنسـان:** محور الخطر الحقيقي سواء المستخدم أو الشخص المتصل بالنظام، فإدراك هذا الشخص حدود صلاحياته، آليات التعامل مع الخطر، سلامة الرقابة في حدود الحقوق القانونية، في إطار نظام أمن شامل يرتكز على عناصر أمن المعلومة السالفة الذكر في الشكل السابق.

فيما يبقى نجاح السياسة الأمنية للاستعلام الاقتصادي مرهون بالتعاضد الأمني عبر عناصر الحماية الثلاث لضمان هدفين رئيسيين هما، التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية وضمان الحماية المادية لمراكز معلومات المؤسسة.

2. التأثير والأدوات المستعملة للضغط في المحيط

1.2. مفهوم وتعريف التأثير

يعتبر التأثير بمثابة الفن النبيل للاستعلام الاقتصادي، يهدف إلى تعديل وتكييف نموذج التفكير مع الجمهور المستهدف من حيث السبب ومنافذ التوغل لاستقطاب أولئك الذين يراقبونا أو ينافسونا ما يفرض أن تكون لنا هوية قوية ورسالة واضحة مفتوحة على المحيط الخارجي، تتميز بكثير من الاحتياط والمرونة تماشيا مع الأهداف المسطرة لمؤسستنا، في ظل حرب اقتصادية مترامية الأطراف.

نحن نلمح إلى الصراع والتنافس الشرس في محيط معقد، يلزم فرض الوجود وضمان الاستمرارية من خلال آليات التأثير والاتصال الهادف باعتباره حجر الزاوية في منظومة الاستعلام الاقتصادي للبحث عن آليات النفوذ والتوغل، لفرض ميزة تنافسية، نثبت بها وجودنا عن طريق قوى التأثير، الحلقة المفصلية في نجاح نظام الاستعلام الاقتصادي في المؤسسة، حيث يندرج التأثير في مايلي:

- ✓ التأثير يتمثل في "جعل الشخص الذي نريد التأثير فيه يغير نموذج تفكيره ويعدل أساسياته بطريقة ملموسة للغاية، يؤدي إلى تغيير مستوى إدراك الحقائق في ضوء الرسائل المرسلة، بشكل مباشر أو غير مباشر في أغلب الأحيان، يمكننا استخدام كل من العقل والإغراء وأحياناً كليهما، للحصول على التأثير المطلوب، حيث يعمل بطريقة خفية، الشروع فيه يتطلب معرفة عميقة بطريقة عمل مجتمعاتنا وثقافات المجتمعات المستهدفة، فالتأثير النهائي المطلوب يستهدف اتخاذا لقرارات الإستراتيجية الصائبة، فيجب أن نفهم بشكل تام طبيعة الآليات النفسية والمعرفية في العمل"[1].
- ✓ التأثير "كل نشاط منظم على مستوى المنظمات، أو الهيئات، أو التجمعات المهنية أو الاقتصادية يستهدف الدفاع عن حقوق ومصالح فئة أو جهة معيّنة، أمام التنظيمات التي من شأنها اتخاذ القرارات المؤثرة عليها"[2].
- ✓ التأثير "الوسيلة التي بواسطتها تتمكن المؤسسة من استخدام المعلومة كوسيلة للضغط بالطرق الشرعية التي تتماشى وتحقيق مصالحها وأهدافها المستقبلية، خاصة على مستوى الهيئات المعروفة بإعدادها للنظم والمعايير التي تدير الحياة الاقتصادية للمؤسسات"[3].

---

[1] *http://communicationorganisation.revues.org/, consulté le: 23/11/2023.*

[2] *خليفي عيسى، مغمولي نسرين، **حتمية تبني المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لآليات الذكاء الاقتصادي لدعم التنافسية في ظل الأعمال المعاصرة** الملتقى الوطني الرابع حول نظام المعلومات، اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين حتمية التفاعل أو الزوال، جامعة أم البواقي، يومي 17-18 مارس 2014، ص11.*

[3] *ناصري سمية، **نموذج مقترح تطبيق عناصر الذكاء الاقتصادي، دراسة حالة لبعض لمؤسسات الجزائرية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة المركز الجامعي بريكة بباتنة، المجلد 04، العدد 01، مارس 2019.*

تُعد الدراسات الأنجلوساكسونية الأكثر اهتماماً بجماعات الضغط والتأثير، على عكس الدراسات الأكاديمية الفرانكفونية، على الرغم من مساهمة (JAKOBIAK, 2000) الذي يرى "الضغط وممارسات التأثير تشكلان رد الفعل الخارجي للاستعلام الاقتصادي، عن طريق نشر المعلومة المرغوبة لدى شبكة صنّاع القرار خارج المنظمة"[1].

يرى "JAKOBIAK" أن سيرورة التأثير بمثابة تحضير، إعداد وإنجاز إستراتيجيات العمل الموجهة لحيازة الفرص المعقدة وإقناع صناع القرار بتغيير موقفهم التنافسي والقانوني بفضل استغلال شبكة المعلومات المتوفرة، التي تمثل مساراً ضرورياً لتغيير قناعات الهيئات المستهدفة (المؤسسات المنافسة المنظمات المهنية، الدول، الهيئات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني[2].

حيث يتم نشاط الضغط عبر المجموعات الضاغطة أو "اللوبيات "مجموعة منظمة أو هيئة تسعى للتأثير على قرار مشروع ما، تجدر الإشارة إلى أن نشاط الضغط يمثل أداة لخدمة سياسات التأثير، حيث يمكن استخدامه بغرض دعم الموقع التفاوضي للمنظمة، من خلال التأثير على القرارات العمومية الصادرة عن الحكومة المحلية أو الحكومات الأجنبية من جهة، إضعاف المنافسين أو الموردين وغيرهم من المتعاملين من جهة أخرى[3].

مما سبق يمكن القول أنّ التأثير هو عملية منظمة تبدأ بتحصيل معلومة التأثير وإعادة ضخها في عملية اتخاذ القرار، تتم على مستوى المؤسسة حسب طبيعتها، هدفها حفظ وحماية حقوقها ومصالحها من جهة معينة (هيئة، منظمة، سلطة عمومية...) لها سلطة اتخاذ قرارات مؤثرة عليها.

2.2. الأدوات المستعملة للتأثير في المحيط

تبدأ قدرة المؤسسة على التأثير في محيطها من خلال الاتصال الداخلي (القاعدة التي اتخذها الإستراتيجي "Sun Tzu" الذي أيد الاستعلام وفكرة "الفوز دون قتال" لتوفير الانسجام داخل معسكره الذي اعتبره ضرورة لتحقيق النصر)، من خلال اليقظة والاتصال الفعّال مع وسائل الإعلام المختلفة بصورة منتظمة أو بصورة طارئة عند حدوث الأزمات، كما يعتبر الضغط من الوسائل الهامة للتأثير، حيث يرتكز أساساً في التأثير على القرارات العامة لضمان الأكثر ملائمة منها، التي تخدم مصلحة المؤسسة.

---

[1] *François Jakobiak., **L'intelligence économique, la comprendre, l'implanter, l'utiliser**, éditions d'organisation (2004), p42.*

[2] *François Jakobiak, Ibid, p44.*

[3] *أمزيان أنيسة، **دور الذكاء الاقتصادي في الاستجابة لانعكاسات وتحديات العولمة - دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2018، ص64.*

هذا وللتأثير على المحيط، ينبغي على المؤسسة كذلك الفهم الشامل لكامل أجزائها (الجزء المرئي وحتى غير المرئي لمحيطها)، يتجلى ذلك بالاعتماد على طريقة "رقعة الشطرنج غير المرئية" التي تسمح بوضع الارتباطات بين ثلاث أبعاد، رقعة الشطرنج التنافسية، الجيواقتصادية أو الجيوسياسية ورقعة الشطرنج للمجتمع المدني، هذا التحليل يعمل على ما يسمى بمصفوفة "مباشر، غير مباشر، استباق، أو مصفوفة "DIA"، التي تُذكر بمنطق أن الاستعلام الاقتصادي يعبّر عن ثقافة إستراتيجية"[1].

1.2.2. الاتصال الداخلي

يعتبر الاتصال الداخلي من الأدوات المهمة في إستراتيجية التأثير، حيث يمكن تعريفه على أنّه "مجموع نشاطات الاتصال الموجهة إلى الأفراد العاملين بالمؤسسة، الذي يستخدم في ذلك دعامات مثل جريدة المؤسسة، اللوحات الإعلانية، الرسائل المقدمة للأفراد، المؤتمرات البعدية وحتى الدعائم التكنولوجية كالانترنت والانترانت والشبكات الاجتماعية، إذ يعتبر أداة التشارك الداخلي لقيم المؤسسة وثقافتها، كما يعتبر الاتصال الداخلي عنصر من النظام العام لتدفق المعلومات والتبادلات، يتميز في تقنيات الاتصال المستخدمة بين الأفراد للوصول إلى الأهداف المحددة"[2].

أما فيما يخص خطوات استخدام الاتصال الداخلي فتتمثل في[3]:

1) **التفكير داخلياً وخارجياً معاً:** لم يعد النظر للاتصالات الخارجية بشكل منفصل، لقد أدّت ثورة الويب والهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي إلى طمس الخطوط الفاصلة بين الداخل والخارج تماماً.
2) **التعاون:** التواصل في الشركة من أعلى إلى أسفل لم تعد كافية، إن عصر الأعمال التجارية الشبكية يتطلب اتصالات قريبة قدر الإمكان من اهتمامات الجميع، لاسيما من خلال إنشاء منصات تعاونية
3) **تحديد الهدف:** عن طريق تبادل الممارسات الجيدة، يصبح الموظفون مرسلين ومستقبلين للمعلومات، فيصبح الاتصال الداخلي وظيفية تنظيمية، يتكيف مع الهدف العام لنشاط للمؤسسة.

2.2.2. العلاقات مع وسائل الإعلام

العلاقات مع وسائل الإعلام هي إحدى الأساليب التي ترتكز عليها الكثير من مشاريع الاستعلام الاقتصادي، بل هي من صلب الممارسات بما أنها تسمح بنشر المعلومة التي من شأنها أن تستغل ضمن نشاطات التأثير على صنّاع القرارات الاقتصادية والسياسية حتى التأثير في التوجه والرأي العام[4].

---

[1] إسحاق زكرياء حاجي، ***مساهمة الاستعلام الاقتصادي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة الجزائرية***، مرجع، سبق ذكره، ص140.
[2] *Jean – Marc Décaudin, Jacques Lgalens,* ***La communication interne: stratégies et techniques****, 3ème édition, Dunod, Paris, France, 2013, p01.*
[3] *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet,* ***L'intelligence économique****, édition Dunod, Paris, France, p171.*
[4] *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet, Ibid., p172.*

فهذا الأسلوب يؤدي إلى التأثير على المحيط بشكل غير مباشر، كونه يهدف إلى تمرير رسالة إلى رجل الإعلام أو عبر وسائل الإعلام على أن ينشره في مقال، وكالة أنباء، حصة تلفزيونية....

فتأخذ عملية تعزيز وتقوية الرسالة عبر وسائل الإعلام عدة مراحل يمثلها الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): التأثير من خلال وسائل الإعلام

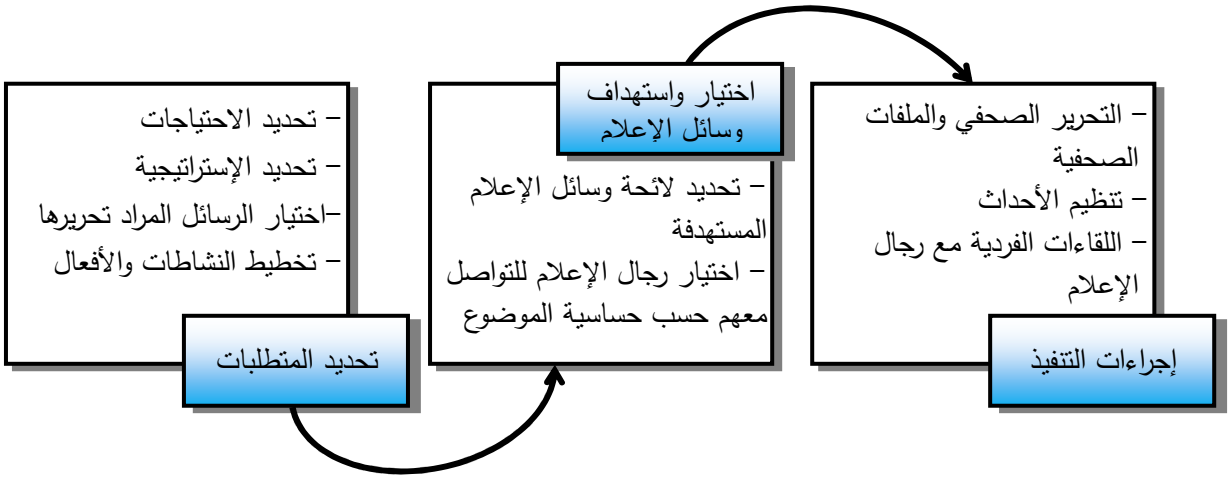

Source: *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet, op.cit., p172.*

3.2.2. اتصال الأزمات

يعتبر اتصال الأزمات فرع من الاتصال العام في المؤسسة، فالأزمة باعتباره فترة حرجة للمؤسسة تعرف على أنّها "حدث غير متوقع ومفاجئ قد يهدد سمعة ونشاط المؤسسة"[1].

حيث يستخدم أسلوب اتصال الأزمات بالدرجة الأولى لحماية صورة المؤسسة ومواجهة المحاولات الإعلامية لزعزعة استقرارها وتقديم الرسائل المناسبة للفاعلين للرد على التساؤلات، إذ يهدف اتصال الأزمات إلى استباق نتائج الأزمة بإدماج الاتصال ضمن إجراءات الوقاية وإدارة الأزمات ورد الفعل بأسلوب يتكيف مع كل المواقف التي تقع فيها المؤسسة.

يمكن تمييز ثلاثة انشغالات أساسية لاتصال الأزمات في المؤسسة، وفق ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] *Thierry Libaert,* ***La communication de crise****, 4ème édition, Dunod, Paris, France, 2015, p09.*

الشكل رقم (15): التأثير واتصال الأزمات

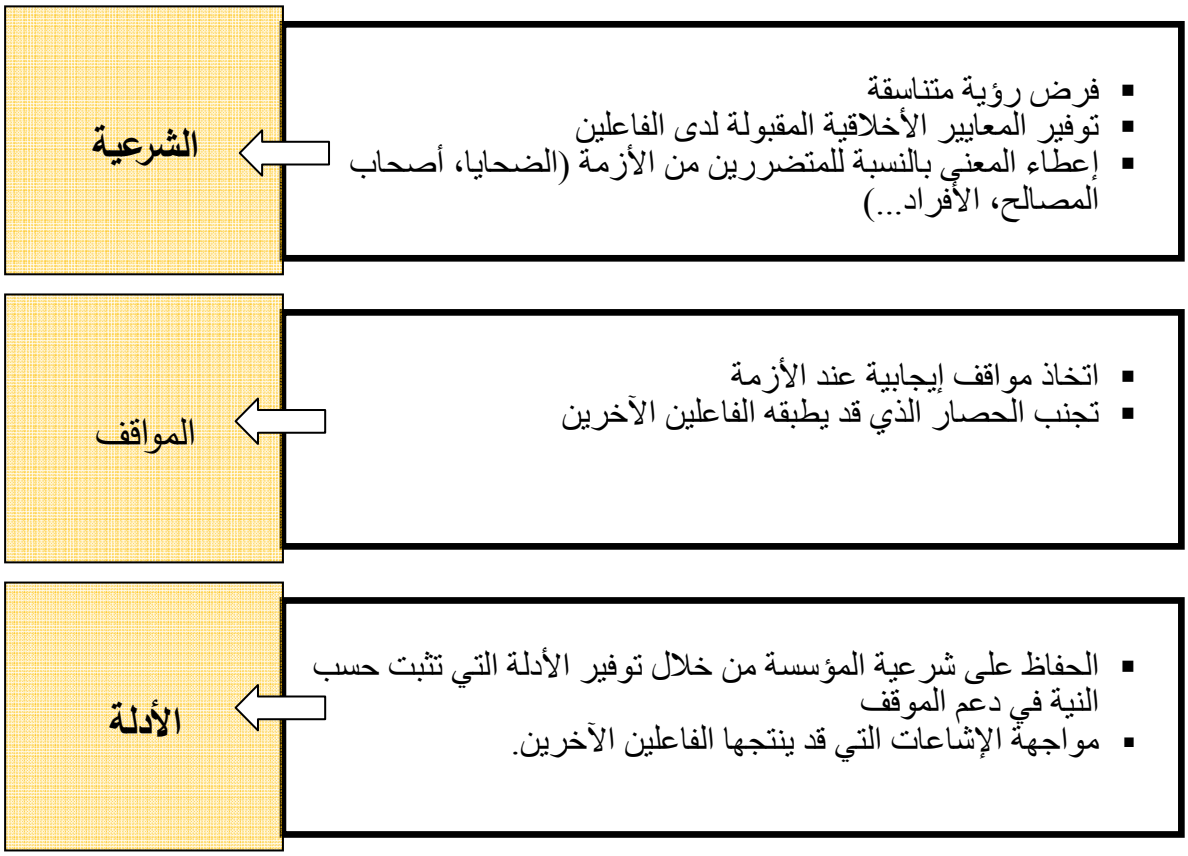

Source: *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet, op.cit., p176.*

4.2.2. القوى الضاغطة

الضغط، هو الدفاع عن مصلحة خاصة بالمؤسسة خلال عملية اتخاذ القرارات العامة وهذا لتحديد إستراتيجية فعّالة للتأثير، فتعمل أدوات الاستعلام الاقتصادي على تقديم خرائط خاصة بالجهات الفاعلة وكذلك الإعدادات المرتبطة بتصوراتهم.

ويمثل الضغط، ممارسة الضغوطات على رجال السياسة مثلاً أو على السلطات العامة أو في نطاق أوسع على متخذي القرارات، ويرى "*Clamen*" أن مصطلح الضغط يشمل معنيين[1]:

- ✓ يعتبر كموقف، موقف الجماعات التي لا تقبل القرارات العامة دون أن تكون مشتركة في هذه القرارات.
- ✓ مجموعة الأساليب التي تهتم بتسيير إستراتيجية التأثير إلى غاية تحقيق الأهداف.

الشكل الموالي يعرض أهم العوامل التي يجب الأخذ بها قبل تحديد إستراتيجية التأثير.

[1] *Michel Clamen,* ***Manuel de lobbying****, Dunod, Paris, France, 2005, p05.*

الشكل رقم (16): العوامل المهمة قبل تحديد إستراتيجية التأثير

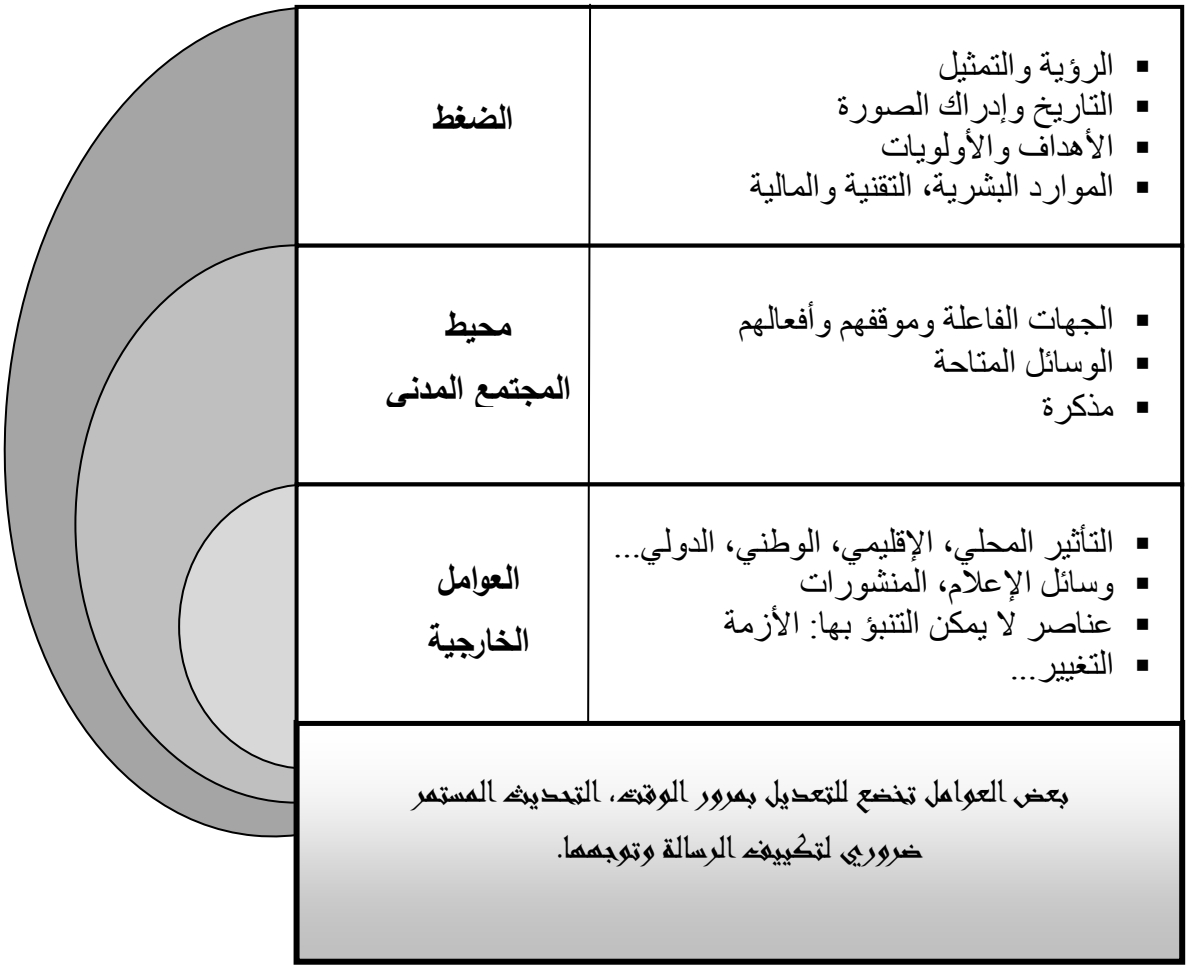

Source: *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet, op.cit., p178.*

5.2.2. رقعة الشطرنج غير المرئي

قبل التأثير يجب فهم قواعد لعبة التأثير، فهي أداة تسمح بمعرفة كل العلاقات والتفاعلات بين مختلف الفاعلين بهدف فهم مواصفات وضع أو حدث معين، هذا التحليل المعقد يساعد بعد ذلك على التحديد الدقيق لإجراءات وأساليب التأثير المتبعة، كما تسمح رقعة الشطرنج غير المرئية على القراءة الجيدة والرؤية الواضحة لتحركات العناصر الفاعلة في محيط المؤسسة وتحليل كل أبعاده وكذا الرهانات الخاصة به، في سياق التعاطي مع محيط معقد تحكمه حرب اقتصادية شرسة[1].

في سياق هذه الحرب تهتم رقعة الشطرنج غير المرئي بثلاثة شبكات للقراءة، التحليل والتوقع هي:

- ✓ رقعة الشطرنج التنافسية، التي تشمل المنافسين، الموردين، المجموعات المهنية.
- ✓ رقعة الشطرنج الجيواقتصادية، الجيوسياسية، تشمل الدولة، السلطات العامة والسلطات المحلية.
- ✓ رقعة الشطرنج المجتمع المدني، تشمل المستهلكين، النقابات، الجمعيات وجماعات المصالح.

[1] *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet, op.cit., p180*

6.2.2. مصفوفة DIA

مصفوفة "DIA " أو مصفوفة "مباشر، غير مباشر، استباق" هي نظام إستراتيجي عام تهدف إلى المساعدة في تحليل حالة أو وضع معين ومعرفة المبادئ المكونة له ووضع خطة عمل وفقاً لذلك الوضع وقيادة الإجراءات اللازمة له، كما تسمح هذه الأداة بفك شفرة أعمال ونشاطات المؤسسات المنافسة وفقاً للجذور، المميزات والمبادئ الثقافية لهذه المؤسسات، لنلخص مبدأ هذه المصفوفة وفق الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06): مبادئ مصفوفة م.غ م.إ/ D.I.A

المفهوم	مباشر Direct	غير مباشر Indirect	استباق Anticipation
المفهوم	التصرف على حسب الوضع وموازين القوى، من خلال آلية التسلق التي تهدف إلى مبدأ "الانتصار أو الموت".	التصرف حول نظام العلاقات بين الفاعلين، حيث في إطار الصراع المتعدد الأقطاب تقوم المؤسسة بالردع من خلال الهجوم المباشر لتفادي التهديدات، وهو ما يستلزم تجسيد إستراتيجيات التأثير أو التحالف مع مؤسسات تتشارك في نفس المصالح، والعمل بمبدأ "الانتصار دون معركة".	التصرف من خلال أدوات وأساليب المؤسسة الخاصة للتمكن من الاستعداد المبكر للفعل قبل خصومها للتمكن من نقطة الارتكاز أو العمل الجماعي لتحقيق الروافع مثل الإبداع أو التأثير على القوانين والعمل بمبدأ "الانتصار قبل المعركة" بمعنى تحضير الظروف اللازمة لتحقيق الأهداف واستباق أي طارئ ممكن
الهدف	مواجهة الخصم والتغلب عليه.	الحفاظ على الميزة.	الحفاظ على تفوق المؤسسة.
المبدأ	الانتصار أو الموت.	الانتصار دون معركة.	الانتصار قبل المعركة.
القاعدة المسطرة	- التسلق. - الهجوم الأمامي والصعود إلى القمة للتغلب على الخصم.	- الردع. - التعميم والتطويق للسيطرة على الخصم.	- إعادة الانتشار - تعزيز نقطة الارتكاز وتطوير الروافع اللازمة لمفاجأة الخصم.
الإستراتيجية	- توفير الأساليب والقوى اللازمة. - محاور التحالف على أساس المصالح المشتركة.	- نشر هذه الأساليب والقوى. - حلقات التحالف المستندة على أساس الخطر المشترك والاستعلام للقضاء على مناورات الخصم.	- شبكة القوى - قفل نقطة الارتكاز للحفاظ على إستراتيجية التأثير.
الحدود	التدمير المتبادل.	الإضعاف المتبادل.	التصلب

المصدر: *إسحاق زكريا حاجي، مرجع سبق ذكره، ص144.*

تلخيصا لما سبق ذكره من متغيرات مرتبطة بركائز الاستعلام الاقتصادي، نعرضها من خلال الشكلان المواليان بعد إدراج نظام المعلومات كمتغير بارز في حلقة الاستعلام الاقتصادي.

الشكل رقم (17): الأنظمة القاعدية لثلاثية للاستعلام الاقتصادي

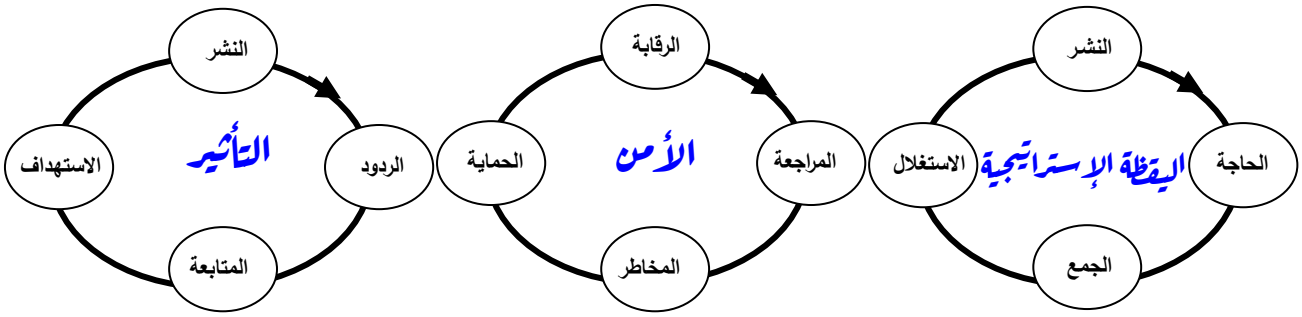

Source: *BEGIN (L) & al, Une approche interdisciplinaire de l'intelligence économique, Cahiers dela Haute Ecole de Gestion de Genève (CRAG : Centre de recherche appliquée en gestion), 2007, P 5.*

الشكل رقم (18): تركيبة المثلث الذهبي للاستعلام الاقتصادي

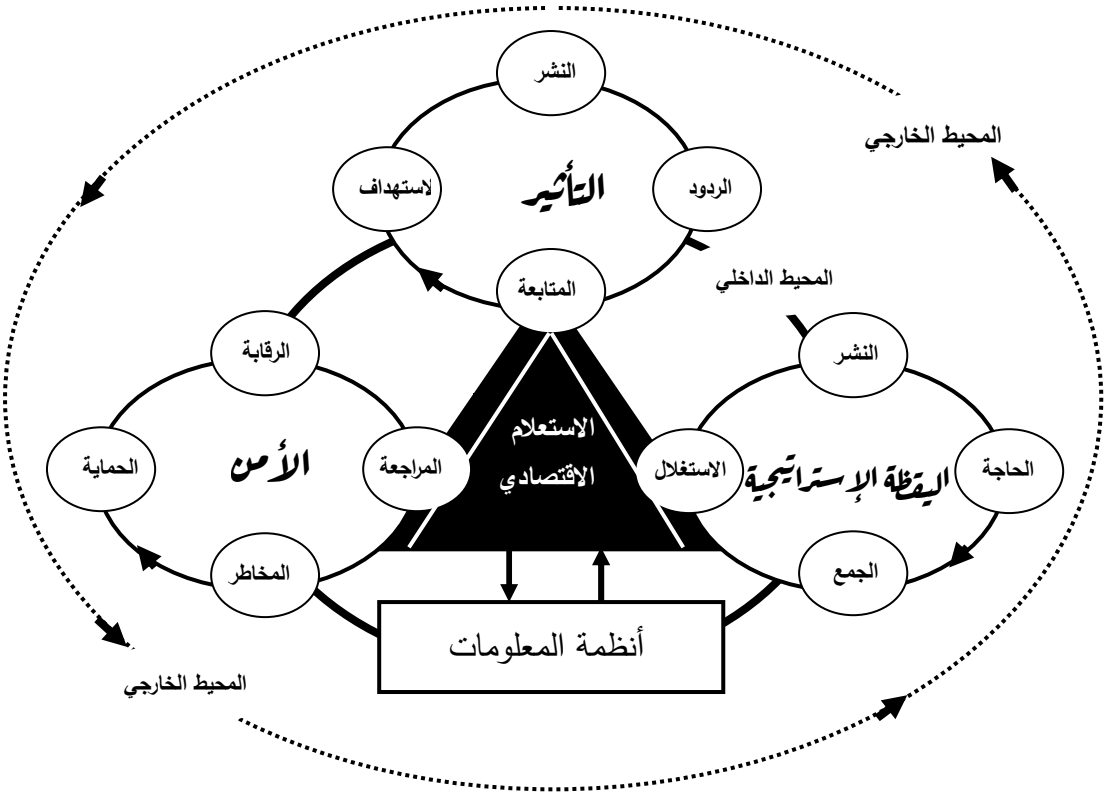

المصدر: *سيواني عبد الوهاب، نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص64.*

المبحث الثاني: المعلومة الذخيرة الحية والمحيط ميدان التنافس

تُعتبر المعلومات مورداً مهماً للمنظمات وأحد أسلحة التنافس، خاصة مع التغييرات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، حيث تكمن حاجة المنظمة إلى المعلومات في أنّها تمكّنها من التنسيق بين عوامل المحيط الخارجية والداخلية وبين احتياجات وقدرات المنظمة، حيث تساهم في اتخاذ القرارات في تحقيق الميزة التنافسية، تحقيق الريادة، يتوفر هذا عندما تكون المنظمة سبّاقة في حصولها على المعلومة المناسبة وفي الوقت المناسب، سيتم التطرق في هذا المبحث لكل من، المعلومة الإستراتيجية كركيزة مهمة للاستعلام الاقتصادي، المحيط ميدان التنافس، في الأخير إلى تكنولوجيا المعلومة والاتصال باعتبارها صلب الاستعلام الاقتصادي.

المطلب الأول: المعلومة الإستراتيجية عصب الاستعلام الاقتصادي

أصبح نجاح المنظمات يتعلق بدرجة كبيرة على المعلومات التي تحتاجها ومدى توافرها في مختلف المستويات والملاحظ أن الاستعلام الاقتصادي هو عملية حصر المعلومات وجمعها من المصادر المختلفة ومعالجتها وتحليلها وكذا بثّها من أجل اتخاذ القرارات، هنا تبرز الأهمية الكبرى للمعلومات في نظام الاستعلام الاقتصادي، لهذا سيتم التطرق إلى مفهوم المعلومة ودورة حياتها، مفهوم المعلومة الإستراتيجية وخصائصها.

1. مفهوم المعلومة ودورة حياتها

أقل ما يقال عن المعلومة أنها سلاح العصر في ظل حرب معلومات مترامية الأبعاد، فهي تلك البيانات المعالجة لتصبح في شكل أكثر نفعاً، لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في اتخاذ القرارات، كما تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أي شيء محسوس أو غير محسوس، يستخدم في تخفيض عدم التأكد لحالة أو حدث معين ويُضيف شيء إلى معرفة الفرد أو الجماعة[1].

كما تعرف المعلومة على أنها "المعرفة المفيدة المكتسبة من البيانات المستلمة المعالجة التي على أساسها سيتم اتخاذ قرارات المؤسسة، فهي مقياس لقيمة رسالة المؤسسة لغرض محدد في وقت معين"[2].

كما عرفها كيرستال "CHIRSTEL" "أنها حقائق وبيانات منظمة تشخص موقفا محدداً أو ظرفا معيناً أو تشخص تهديد محتملا أو فرصة معينة، فهي نتيجة بيانات معالجة"[3].

---

[1] بن دنينية سعيد، ***دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال، دراسة ميدانية***، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص14.

[2] فريد كورتل، خالد الخطيب، ***نظام المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات***، الطبعة01، دار الرضوان للنشر، الأردن،2024، ص35.

[3] ربحي مصطفى عليان، ***اقتصاد المعلومات***، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة01، دار صفاء للنشر، الأردن 2010، ص 162.

حيث تعتبر البيانات المادة الأولية اللازمة لإنتاج المعلومات، فتمثل مدخلات يتم معالجتها للحصول على المخرجات المتمثلة في المعلومات، الشكل الموالي يوضح العلاقة بين المفهومين.

الشكل رقم (19): نظام معالجة البيانات

المصدر: محمد عبد الحليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص37.

مما سبق فإنّ المعلومة، ما هي إلاّ نتاج سيرورة كاملة من البيانات وتعاقبا للممارسات من المعرفة والحكمة، كونها ترجمة لواقع الأمور، فهي تمتلك مجموعة من الخصائص أهمها أنّها ذات دورة حياة قصيرة، فإن لم تكن لك فهي لغيرك، كما أنها نسبية وذات سرعة دوران عالية[1]، وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (20): دورة حياة المعلومة

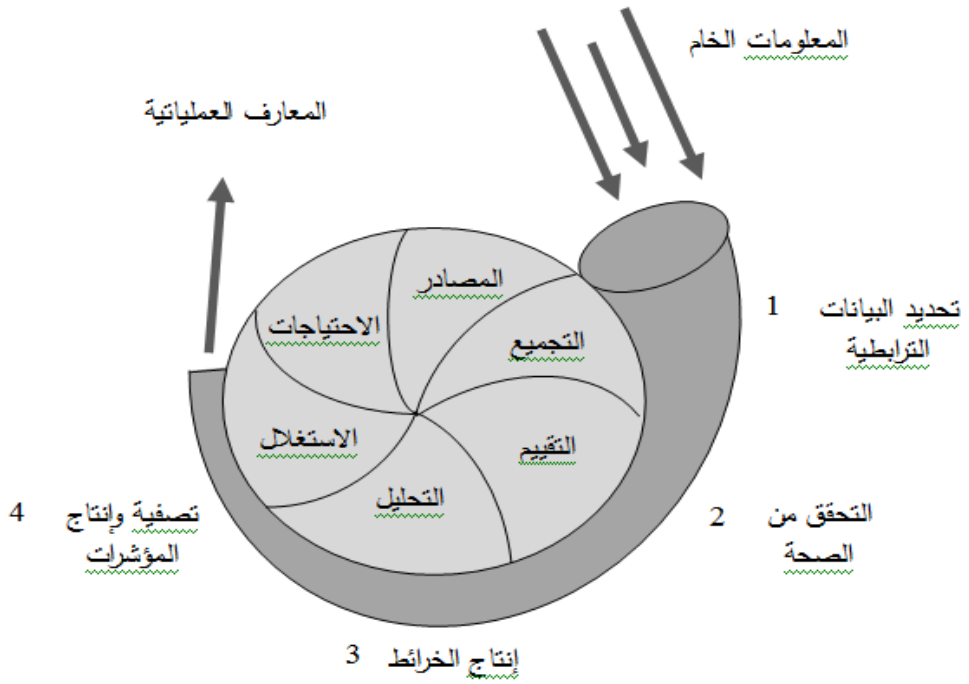

Source: *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet, op.cit., p102.*

[1] وسام داي، ***الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم - حالة الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر***، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016، ص13.

من الشكل السابق، نستخلص أنّ للوصول إلى المعلومة لا بد من المرور على سلسلة معالجة تكون غالباً شبه آلية تبدأ من تجميع البيانات من مصادر مختلفة، تقيمها لتجنب تكرار للمجموعات فالتحقق من صحتها، تحليلها وتصفيتها، في الأخير اختيار المعلومات التي يسعى إليها متخذ القرار.

2. تصنيفات المعلومة

تتعدد تصنيفات المعلومات حسب طبيعة واحتياجات المؤسسات لاسيما الاقتصادية منها فضلا عن تنوع وتقاطع المجالات العلمية التي تعنى بأهمية المعلومة في صراعات الراهن بين المؤسسات لفرض وجودها وضمان استمراريتها، إذ يمكن إبراز تصنيفاتها من خلال ما يلي:

1) **المعلومات حسب المحتوى:** حسب الباحث "JAKOBIAK.F" تصنف المعلومة حسب مضمونها إلى أربع أنواع رئيسية نجيزها فيما يلي:[1]

- ✓ المعلومة العلمية، الصادرة عن الأبحاث العلمية والتجارب المخبرية.
- ✓ المعلومة التقنية، الصادرة والمنبثة من المصادر التقنية كبراعة الاختراع.
- ✓ المعلومة التكنولوجية، نجدها في الإنجازات الصناعية على غرار الخبرة في الإنجاز.
- ✓ المعلومة التقنية الاقتصادية، تظهر في النتائج والدراسات الاقتصادية.

2) **المعلومات حسب الوفـــرة:** تصنيف حسب درجة الحصول عليها ومدى حساسيتها:

- ✓ المعلومة البيضاء: معلومة عامة متداولة يسهل الحصول عليها من المصادر المفتوحة كالإعلام.
- ✓ المعلومة الرمادية: معلومة حساسة يصعب الحصول عليها تتطلب تكلفة مادية وبشرية مؤهلة كالبنوك.
- ✓ المعلومة السوداء: معلومة مغلقة محدودة الإطلاع محمية، سرية من الصعب جدا الحصول عليها.

الجدول رقم (07): المعلومة، البيضاء، الرمادية والسوداء

لون المعلومة / الخصائص	بيضاء	رمادية	سوداء
التصنيف	مفتوحة	حسّاسة	مغلقة
التحصّل أو الولوج إليها	حر (للعموم)	تحت قيد (محدود)	غير مسموح (محدود جدا)
طبيعة المخالفة المرتكبة	لا توجد	حسب الإجتهاد القضائي	مخالفة القوانين المدنية والتجارية
المصادر	مفتوحة (تتمثل في المنظمات العمومية والخاصة، وسائل الإعلام، الملتقيات والمحاضرات، التظاهرات، إلخ.)	مرخّصة أو مغلقة (تتمثل في الوثائق الداخلية، موظفي الدولة، شبكات العلاقات، إلخ.)	مصادر مشبوهة وغير قانونية (الاستعلام، التجسس، السرقة، القرصنة... للمصادر الداخلية)
الحماية	غير محمية	نشر محدود	سرية
التوفر	% 80	% 15	% 5
التكلفة	منخفضة	مرتفعة	عالية جدّا

Source: *Ying BAI, l'intelligence économique dans le cadre de la mondialisation, thèse de Doctorat, faculté des sciences et techniques, université Paul Cézanne, Aix Marseille 3, France, 2006, p: 55.*
- Bloch Alain, L'intelligence économique, Editions Economico, Paris, 1996.

[1] *سيواني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 150،149.*

3) **المعلومات حسب المصدر:** هذا التصنيف يقسم المعلومة إلى قسمين، رسمية وغير رسمية:

- ✓ المعلومة الرسمية، المتحصل عليها من مصادر رسمية والمتعرف على شرعيتها كالبيانات الحكومية.
- ✓ المعلومة غير الرسمية، الواردة من المصادر غير الرسمية تتميز بقيمتها كونها غير متاحة للجميع.

غير أنه يجب أن يأخذ في الحسبان منفعة وأهمية المعلومة المستقاة بغض النظر عن مصدرها.

4) **المعلومات حسب الأهمية:** يأخذ هذا التصنيف في الحسبان معيار أهمية المعلومة المطلوبة.

- ✓ المعلومة العملية، واضحة ودقيقة توظف في إنجاز عمل محدد كتحديد كمية الإنتاج المطلوب مثلا.
- ✓ المعلومة التكتيكية، تضبط ما يجب فعله وفق مؤشرات نقاط القوة ومواطن الضعف تكيفا مع المتغيرات.
- ✓ المعلومة الإستراتيجية، تساهم في تدقيق وتوسيع معارف المؤسسة في محيطها وفق الفرص والتهديدات المحتملة لتقوية مواجهة المخاطر واقتناص الفرص المتاحة بما يحقق الأهداف المسطرة.

الشكل رقم (21): تصنيف المعلومة حسب أهميتها

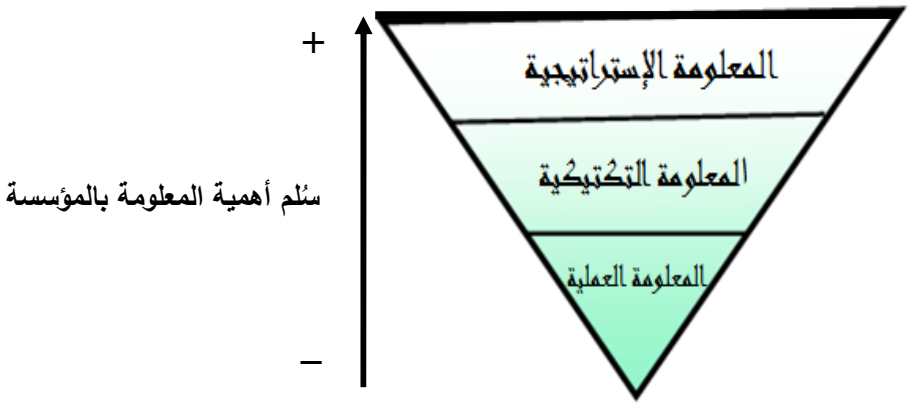

Source : *DOU (H), La veille technologique et compétitivité : L'intelligence économique au service Du développement industriel, Editions Dunod, Paris, 1995, p36.*

من خلال الطرح السابق، نؤكد على أهمية المعلومة الإستراتيجية في ظل الصراع القائم على التموقع وخلق ميزة تنافسية تضمن الاستمرارية، أنه زمن حرب المعلومات والنضال من أجل اقتناص المعلومة الإستراتيجية والسيطرة على المحيط، ذلك هو لبعد الجوهري للاستعلام الاقتصادي الذي أضحت فيه المعلومة سلاح العصر يضاهي قوة السلاح في ظل الحروب الاقتصادية الرامية للسيطرة على الأسواق والتوغل من خلال الشركات الكبرى التي أصبحت جيوش العصر، ما يزيدها ضراوة احتكامها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال للسيطرة على المعلومة الإستراتيجية، التي نبرزها في العرض الموالي:

3. المعلومة الإستراتيجية وخصائصها

1.3. مفهوم المعلومة الإستراتيجية

إنها سلاح العصر في زمن حرب المعلومة، نظراً لطبيعتها وخصوصيتها وارتباطها بالبعد الاستراتيجي للمؤسسة باعتبارها قيمة مضافة ومصدر للخلق الثروة، فضلا على أنها العصب المركزي للاستعلام الاقتصادي، تعددت التعاريف ووجهات النظر بخصوص مفهومها، نوجزها فيما يلي:

✓ المعلومات الإستراتيجية: تلك المعلومات ذات التوجه المستقبلي، أي المعلومات التي ترتبط بالقدرة على استشراف مستقبل المنظمة، التي تنطوي على درجة عالية من حالات عدم التأكد والمخاطرة، ترتبط بالخطط بعيدة الأمد، التي تقع ضمن اهتمامات الإدارة العليا للمنظمة[1].

✓ المعلومات الإستراتيجية: "المعلومات الحيوية اللازمة لليقظة الإستراتيجية التي تسعى المؤسسة للحصول عليها، تشمل المعلومات التي جمعت خارج المؤسسة من أجل استغلالها داخلها، باعتبارها معلومات تنشأ بحصول شيء قد يكون له تأثير على مستقبل المؤسسة[2].

✓ كما تعرف المعلومة الإستراتيجية أيضاً على أنها، المعلومة التي يحتاج إليها متخذو القرار في الوقت المناسب وبالشكل الذي يرغب فيه[3].

✓ المعلومات الإستراتيجية: "أهم المعلومات على المستوى العام للمؤسسة، تساهم في صياغة الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة لغرض تحقيق ميزة تنافسية ترتبط بمستقبلها، تلعب دورا هاما في التكيف مع متغيرات المحيط، فهي تلك المعلومات المرتبطة بالسياسات البعيدة المدى للمؤسسة[4].

مما سبق يمكن القول أنّ المعلومات الإستراتيجية هي، معلومات استثنائية ومصيرية تستخدمها الإدارة العليا في الوقت المناسب، ترتبط أساساً بقرارات إستراتيجية، هذه المعلومات تهدف المؤسسة من خلالها إلى تحقيق مزايا تنافسية واستشراف مستقبل المنظمة، تعتبر أساس الاستعلام الاقتصادي.

تجدر الإشارة أنّ هناك مجموعة من المصطلحات مُرادفات ومكملات للمعلومة الإستراتيجية، تم تلخيصها في الجدول الموالي:

---

[1] *بلحاج آمنة، **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر 2015، ص17.*

[2] *بثغة صونية، **الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسات تنافسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة الجزائر، 2017، ص85.*

[3] *سكر فاطمة سكر، **دور الذكاء الاقتصادي في تدعيم رضا العميل ـ دراسة حالة أوراسكوم تيلكوم الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 2013، ص62.*

[4] *حسن علي الزغبي، **نظم المعلومات الإستراتيجية، مدخل استراتيجي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة01، الأردن، 2005، ص34.*

الجدول رقم (08): التسميات المختلفة للمعلومة الإستراتيجية

مختلف التسميات للمعلومة الإستراتيجية		الباحثون
إشارات مبكرة	*Early signals*	برايت Bright (1970) موريس Morris (1997)
إشارات ضعيفة	*Weak signals*	أنسوف Ansoff (1975)
معلومات إنذار	*Warning information*	لوتر Lautre (1991)
حدث ذو أهمية إستراتيجية	*Event of strategic importance*	جوفر Joffre كونيغ Koenig (1995)
معلومات إستباقية	*Proactive information*	لاسكا Lesca (1995)

Source: Kamel Rouibah, Veille stratégique: vers un outil d'aide au traitement des informations fragmentaires et incertaines, thèse de Doctorat, université Pierre Mendes, France, 1998, p33.

2.3. خصائص المعلومة الإستراتيجية

أمام الأهمية البالغة للمعلومة الإستراتيجية نظرا لكونها الثروة النادرة في نظام الإستعلام الإقتصادي، لتكون المعلومات الإستراتيجية ذات قيمة اقتصادية ومنفعة للمنظمة، لا بد أن تتصف بمجموعة من الخصائص منها[1]:

1) **التوقيت المناسب:** تكمُن قيمة وجودة المعلومة عند وصولها في الوقت المناسب لمتخذ القرار، إذ تُمكّن الإدارة من سرعة التصرف ومعالجة المشكلات قبل تفاقمها وتقليل الإسراف في استخدام الموارد المتاحة بالموسسة وكذلك التمكن من متابعة الأفكار الجديدة وتنفيذها.

2) **صلاحية المعلومات للغرض المستهدف:** تعني ملائمة المعلومات لاحتياجات المستخدمين لها في مختلف المستويات الإدارية والتشغيلية فملائمة المعلومات لاحتياجات متخذي القرارات، تمثل العامل الرئيسي في تحديد القيمة الاقتصادية للمعلومات نفسها.

3) **الثقة في المعلومات:** من أهم خصائص المعلومة الإستراتيجية التي يجب أن تتوفر في المعلومة هي الحفاظ على خاصية الثقة المعلوماتية، تتطلب توفر جملة من على العناصر حتى تكون موضع ثقة المستخدمين، ليُتمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة، نذكرها في النقاط الموالية:

[1] بن دنيدنية سعيد، ***دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال***، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

- ✓ **الدقـة،** هـي نسـبة المعلومـات الصـحيحة إلـى مجمـوع المعلومـات الكليـة، حيـث يجـب أن تكـون المعلومات المتوفرة عن الظاهرة دقيقة وصحيحة.
- ✓ **الموضوعية،** خلو المعلومات من التحيز، أي غياب النية في تعديل أو تحريف المعلومات للتأثير على المتلقي أو لتحقيق أغراض خاصة.
- ✓ **قابلية التحقيق،** تعني درجة الاتفاق المكتسبة بين المستفيدين لمراجعة وفحص نفس المعلومات فمثلاً إذا قام شخصان أو أكثر لهم نفس درجة التأهيل بفحص نفس البيانات سيصلان إلى نفس المقاييس أو نفس النتائج.
- ✓ **قابلية القياس،** هي القدرة على عرض المعلومات المتوفرة في شكل كمي.
- ✓ **الحداثة،** إن محيط المؤسسات والمنظمات سريع التغير، يستلزم من القائمين على إدارة المنظمات أن يكونوا على علم أولاً بأول، بكل ما يطرأ عليهم من تغيرات.
- ✓ **المرونة،** نقصد بها قدرة تكييف المعلومات لتتناسب مع ظروف اتخاذ القرارات، حيث يستحب في المعلومات أن تكون بسيطة وغير معقدة.

المطلب الثاني: المحيط حلبة للترصد والتنافس بين الفرص والتهديدات

أصبح المحيط من أهم التحديات الإستراتيجية للاستعلام الاقتصادي، باعتبار المؤسسة نظاماً مفتوحاً تؤثر وتتأثر بمتغيرات محيطها، فنجاحها يعتمد على مدى قدرتها على التكيف مع هذه المتغيرات الداخلية والخارجية، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى هذا البعد على أساس أنه ميدان للتنافس انطلاقا من تحيد مفهوم المحيط وتصنيفاته، فضلا عن أهم أدوات تحليل المعلومة في محيط المؤسسة.

1. مفهوم المحيط وتصنيفاته

في الواقع تعددت التعاريف المتعلقة بالمحيط وسيتم عرض أهمها في التالي:

✓ المحيط، هو إجمالي القوى والكيانات والعوامل التي تحيط بالمؤسسة والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات متفاوتة عليها، سواء كانت هذه التأثيرات حالية أو محتملة[1].

✓ كما عرّف المحيط، أنه مجموعة المتغيرات أو القيود، المواقف أو الظروف التي هي بمنأى عن رقابة المنظمة وبالتالي يجب على الإدارة أن توجه جهودها لإدارة المحيط والمنشأة معاً[2].

---

[1] كاريش صليحة، ***اليقظة الإستراتيجية نظام إنذار المبكر والذكاء الجماعي في المؤسسة، تحويل الإشارات الضعيفة إلى قوة محركة - دراسة حالة مؤسسة نفطال***، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص02.

[2] علمي لزهر، ***أهمية الذكاء الاقتصادي في فهم بيئة المؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية***، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017، ص20.

✓ من بين التعريفات كذلك المحيط، هو الأطر السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والتكنولوجية الواقعة خارج نطاق السيطرة المباشرة للإدارة[1].

مما سبق نستخلص أن المحيط، هو جميع المتغيرات ذات الطابع السياسي، الاقتصادي الاجتماعي والتكنولوجي، التي تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة وليس لها القدرة الكاملة للسيطرة على هذه المتغيرات، مما يفرض عليها إدارة هذه المتغيرات أو القيود أو الظروف لنجاحها وبقائها، الشكل الموالي يوضح المؤسسة ومحيطها بكثير من التفصيل.

الشكل رقم (22): المؤسسة ومحيطها

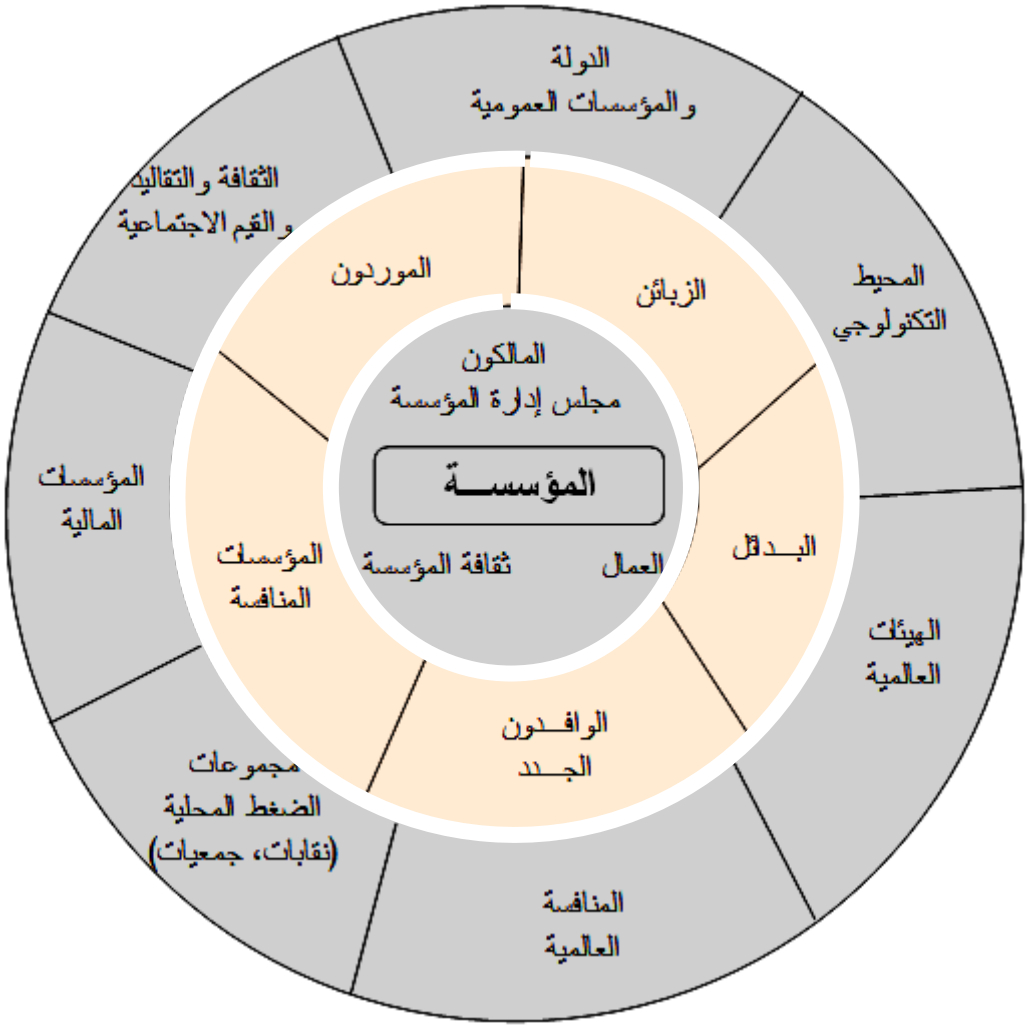

المصدر: *علمي لزهر، "أهمية الذكاء الاقتصادي في فهم بيئة المؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية"،مرجع سابق، ص19.*

أما فيما يخص تصنيف محيط المؤسسة الاقتصادية، فإنّ محيطها هنا يصنّف إلى مستويين هما:

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، ***وظائف منظمات الأعمال***، دار قنديل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص، ص29-30.

1.1. المحيط الخارجي

هو المحيط الذي يقع خارج الحدود القانونية للمؤسسة، المتمثل في كافة القيود المفروضة عليها التي لا تقع تحت السيطرة المباشرة للإدارة، فهو مكون من كافة العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والقانونية وما شابه ذلك وبالتالي يمثل فرصاً أو تحديات تفرض على المؤسسة[1].

كما يصنف المحيط الخارجي إلى محيط خارجي عام ومحيط خارجي خاص، تبعاً لدرجة السيطرة على مكوناته من طرف إدارة المؤسسة.

لتفصيل أكثر، الشكل الموالي يوضح مكونات المحيط الخارجي العام.

الشكل رقم (23): مكونات المحيط الخارجي العام

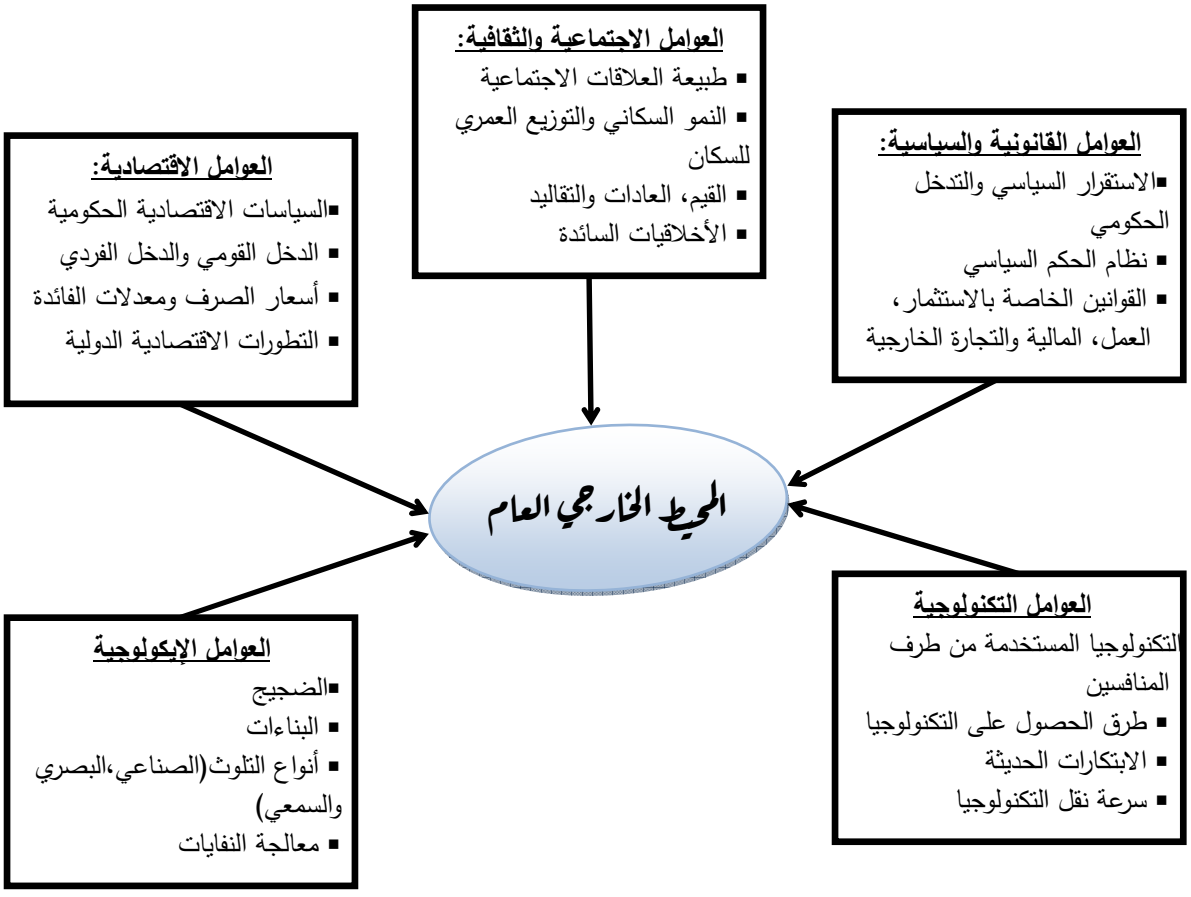

المصدر: *بتغة صونية، الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسات تنافسية، ص37.*

أما المحيط الخارجي الخاص، فهو مجموعة متغيرات تقع مباشرة في حدود تعاملات المؤسسة ويختلف تأثيرها من مؤسسة إلى أخرى، حيث يمكن للمؤسسة نسبياً الرقابة عليه وفق الشكل الموالي:

[1] *محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص30.*

الشكل رقم (24): المحيط الخارجي الخاص بالمؤسسة الاقتصادية

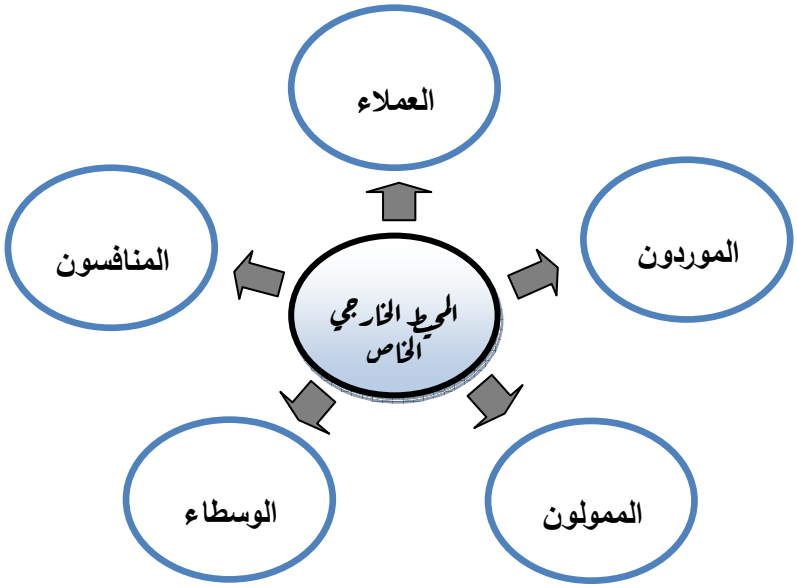

المصدر: *بتغة صونية، مرجع سبق ذكره، ص38.*

2.1. المحيط الداخلي

المحيط الداخلي هو القوى والعوامل الفاعلة والمؤثرة داخلياً في حدود المؤسسة، هي عوامل ومؤثرات يمكن التحكم فيها أكثر من العوامل والمؤثرات الخارجية التي يصعب التحكم فيها، فهي عبارة عن المالكين، مجالس الإدارة، العمال، ثقافة المؤسسة والمحيط المادي للعمل[1].

ليبقى "المحيط الأكثر تحديدا وتأثير على المؤسسة، ما يؤثر على المؤسسة بذاتها بشكل مباشر بدءاً من المناخ التنظيمي السائد داخلها"[2] لمعرفة نقاط القوة ومواطن الضعف وتكيفها مع متغيرات المحيط الخارجي لتجنب منافذ المخاطرة، باعتبارها مؤشرات داخلية يمكن السيطرة عليها التي نجزها في العوامل الداخلية التالية:

1) **المالكون:** هم الأشخاص الذين يحوزون حقوقا شرعية ومكتسبة في المؤسسة، يكون ملكا شخصيا أو شركاء يتقاسمون ملكية المؤسسة وفق نسب أو حصص معينة أو مستثمرون يملكون أسهمها.
2) **مجلس إدارة المؤسسة:** يتكون من أعضاء منتخبين من قبل المالكين أو المساهمين، يسهر على الإشراف والرقابة على إدارة المؤسسة لضمان الكفاءة والفعالية، وفق رسم السياسات والإستراتيجيات العامة لمساعدة المدراء على تحقيق أهداف المؤسسة.

[1] علمي لزهر، ***أهمية الذكاء الاقتصادي في فهم بيئة المؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية***، مرجع سبق ذكره، ص18.
[2] محمد قاسم القريوتي، ***نظرية المنظمة والتنظيم***، دار وائل، الأردن، 2008، ص 124.

3) **العمـال:** المـورد البشـري الـذي تسـتقطبهم المؤسسـة مـن المحـيط الخـارجي، لتـوظيفهم فـي المناصـب والوظائف المطلوبة، مع تكليفهم بمهام ومسؤوليات وفق حقوق وواجبات مضبوطة.

4) **ثقافة المؤسسة:** نظام من المبادئ والقيم التي تنشأ وتتطور داخل المؤسسة، تحدد وتضبط تصرفات وسلوكات منتسبي المؤسسة وفق تكامل اجتماعي، يسمو لتكريس قيم روح الانتماء والرضا الوظيفي بين موظفيها، التي تعكس صورة وسمعة المؤسسة في محيط نشاطها.

5) **المحيط المادي للعمل:** تختلف المؤسسات من حيث الأحجام، الأشكال والهيكل التنظيمي فهي تتشكل أيضا من رأس مال هيكلي يتضمن مكاتب، ورشات، مخازن وفروع حسب حجم ونشاط المؤسسة وأبعادها الإستراتيجية التوسعية على المستوى المحلي أو الإقليمي[1].

2. أهم أدوات تحليل المعلومة في محيط المؤسسة

تعتبر مرحلة تحليل المعلومات في محيط المؤسسة مرحلة جديدة حساسة في عملية الاستعلام الاقتصادي، هدفها تقديم معلومات ملائمة لمتخذي القرار تجيب على احتياجاتهم الخاصة، فهم يفضلون أن تُقدَّم لهم تحاليل هادفة ومحدّدة وفق براهين وتوجيهات، حيث تتم عملية تحليل المعلومات على مرحلتين من خلال مايلي:

1) **المصادقة على المعلومة:** المعلومة تتطلب تأمين ملائمة وصحة المعطيات لأنّها ليست مضمونة فالمعطيات تكون ملائمة عندما توافق الحاجة للمعلومات، تظهر قيمتها عندما تتم المصادقة عليها.

2) **تقييم المعلومة:** بعد المصادقة على المعلومة وجودتها ونوعيتها، يجب تحديد قيمتها الاستغلالية من خلال طرق التحليل، ليبقى الهدف من التحليل هو تحويل كمية وحجم المعلومات الخاصة المجمعة إلى قيمة مضافة كما هو مُبين في الشكل الموالي:

[1] علمي لزهر، ***أهمية الذكاء الاقتصادي في فهم بيئة المؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية***، مرجع سابق ص 29.

الشكل رقم (25): مراحل تحليل المعلومة لاتخاذ القرار

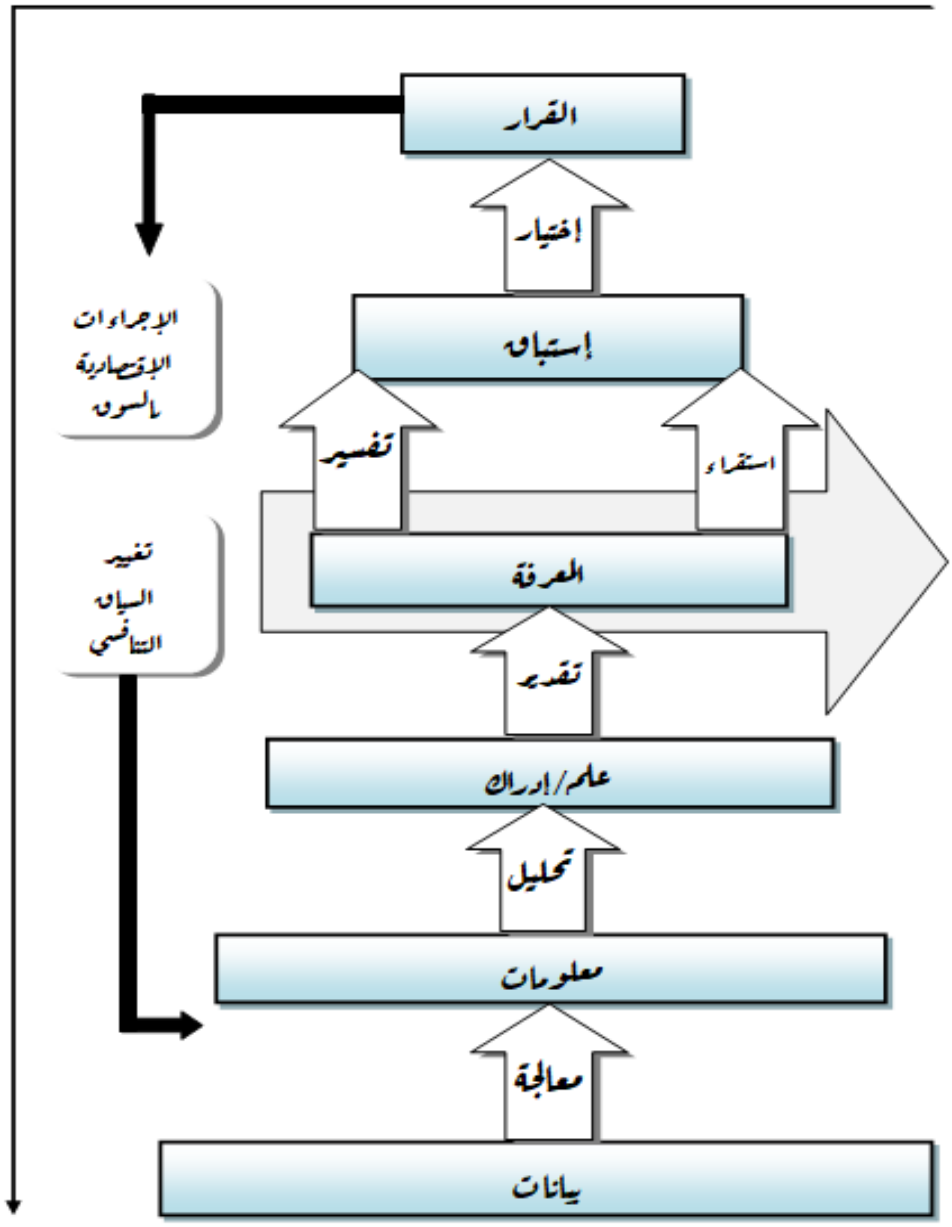

Source: *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet, op.cit., p78.*

لتبقى عملية تحليل المعلومة جوهر نهج الإستعلام الإقتصادي، يُلقي ضوءاً جديداً على المعرفة كونها إحدى المراحل الأساسية في حلقة الإستعلام، لاختزال التعقيد المتزايد في محيط مُبهم لاستخلاص

المعنى من البيانات المعالجة، حيث يتضمن تحليل المعلومات عدة مراحل معالجة، تجميع، تقدير وتفسير لغرض الإستغلال في النهاية في صياغة رسمية للمساهمة في إتخاذ القرار المناسب[1].

باعتبار الاستعلام الاقتصادي موضوعة المعلومة وميدانه المحيط، تبدأ عملية تحليل المعلومات في محيط المؤسسة من البيانات الخام من أجل تحويلها إلى معلومات فمعارف، لكن هذه المعلومات تأتي متعددة المصادر، لذا يجب أن تمر بعدة خطوات من أجل تحويلها إلى استعلام.

- ✓ الخطوة الأولى: تنظيم، فهرسة وتخزين المعلومات بمساعدة الخبراء لإعطاء قيمة مضافة للمعلومة.
- ✓ الخطوة الثانية: معالجة هذه المعلومة الخاصة من أجل إنتاج معلومة وسيطة البث.
- ✓ الخطوة الثالثة: تُظهر في استخلاص أقصى قيمة للمعلومة، ذلكم هو ذخيرة الاستعلام الاقتصادي.

تجدر الإشارة أنّ هناك العديد من وسائل تحليل المعلومة لاستخراج قيمتها في مجال المنافسة لمسايرة المستجدات والتحكم في متغيرات المحيط ومن بين أهم وسائل التحليل المتاحة نجد:

- ✓ تحليل المحيط "PESTEL".
- ✓ نموذج "بورتر".
- ✓ تحليل "SWOT".
- ✓ تقنيات اختبار الكفاءات.

1) **تحليل البيئة الخارجية والمحيط "PESTEL"**: هذا التحليل يتميز بالشمولية، حيث يُوزع التأثيرات المحيطية إلى ستة أصناف رئيسية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية، بيئية وقانونية والتأثيرات السياسية تخص دور السلطات العمومية، التأثيرات الاقتصادية تعني العوامل كلية (الاقتصاد الكلّي) مثل سعر الصرف التأثيرات الاجتماعية تتمثل في التطورات الثقافية والديموغرافية، أما التأثيرات التكنولوجية ترتبط حسب المحيط المدروس بتأثيرات الابتكار مثل الإنترنت تكنولوجيا النانو (*Nanotechnologie*)، مواد تركيبية جديدة أو الهندسة الوراثية، البيئية ترتبط بالتلوث إعادة التدوير الاحتباس الحراري... وأخيراً التأثيرات القانونية التي تخص القيود القانونية، التطورات النظامية مواصفات الأمن أو حتى عمليات التكتل والاستحواذ[2].

الشكل الموالي يوضح أبعاد نموذج"PESTEL" كعينة دراسة لإحدى شركات النقل الجوي.

[1] *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet, op.cit., P79.*

[2] جداي يوسف، ***تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية***، مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر3، 2015، ص52.

الجدول رقم (09):نموذج البيئة الخارجية والمحيط "PESTEL"

POLITICS / السياسية ■ مساعدة الحكومات للشركة الوطنية ■ الضوابط الأمنية ■ تحديد تدفق الهجرة	**ECONOMIC / الاقتصادية** ■ معدل النمو الاقتصادي ■ سعر الوقود
SOCIAL / الاجتماعية ■ التبادل الدولي للطلبة	**TECHNOLOGY / التكنولوجية** ■ المُحرّكات الأكثر فعالية ■ استعمال مواد التركيب الجديدة ■ تكنولوجيا الضوابط الأمنية ■ استعمال الوسائل الحديثة للاتصال
ECOLOGICAL / البيئيـة ■ المواصفات حول الإزعاج الصوتي ■ الضوابط حول استهلاك الطاقة ■ قيود حول توسُّع المطارات	**LEGITIMACY / القانونية** ■ قيود حول التكتُّلات والاستحواذ ■ حقوق الامتياز لوُلوج المطارات الكُبرى لبعض الشركات

المصدر: *جداي يوسف، "تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية"مرجع سبق ذكره، ص52.*

كما يجب تحديد المتغيرات المِحْوَرية (*Pivot variable*) التي تمس بشكل ملحوظ صناعة أو سوق ما لتفادي غزارة التفاصيل، فمثلاً البيع بالتجزئة، يؤثر فيه تطور أذواق وسلوك المستهلكين المحلّيين أمّا صُنّاع البرمجيات يتأثرون بالتطورات التكنولوجية التي شُرع من تقادم بعض المنتجات.

2) **نموذج "بورتـر"**: طريقة تحليل "بورتر" تُبين مختلف الضغوطات التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، فأهم خطر يواجهها هو قوة المنافسة بين المؤسسات القائمة في المجال الذي تعمل فيه، كما أن تهديدات الداخل الجديد للسوق يمكن أن تشكل خطر عليها إذا كان هذا الأخير قوياً، ظهور منتجات بديلة عن المنتجات التي تقدمها يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مبيعاتها وفقدان زبائنها، هذا إضافة إلى قدرة الزبائن والموردين على التفاوض، فالزبون يطلب تخفيضات والمورّد العكس، مما قد يؤدي إلى انخفاض أرقام أعمالها، هي كلها تهديدات على المؤسسة الانتباه إليها والتحضير لها مسبقا بخلق عدة حلول من أجل تفادي السقوط والقدرة على المنافسة القوية[1]، ذلك مضمون الشكل الموالي الذي يوضح نموذج "بورتـر" بالتفصيل.

[1] *فيلالي أسماء، **الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI رويبة**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص43.*

الشكل رقم (26): القوى الخمس لبورتر

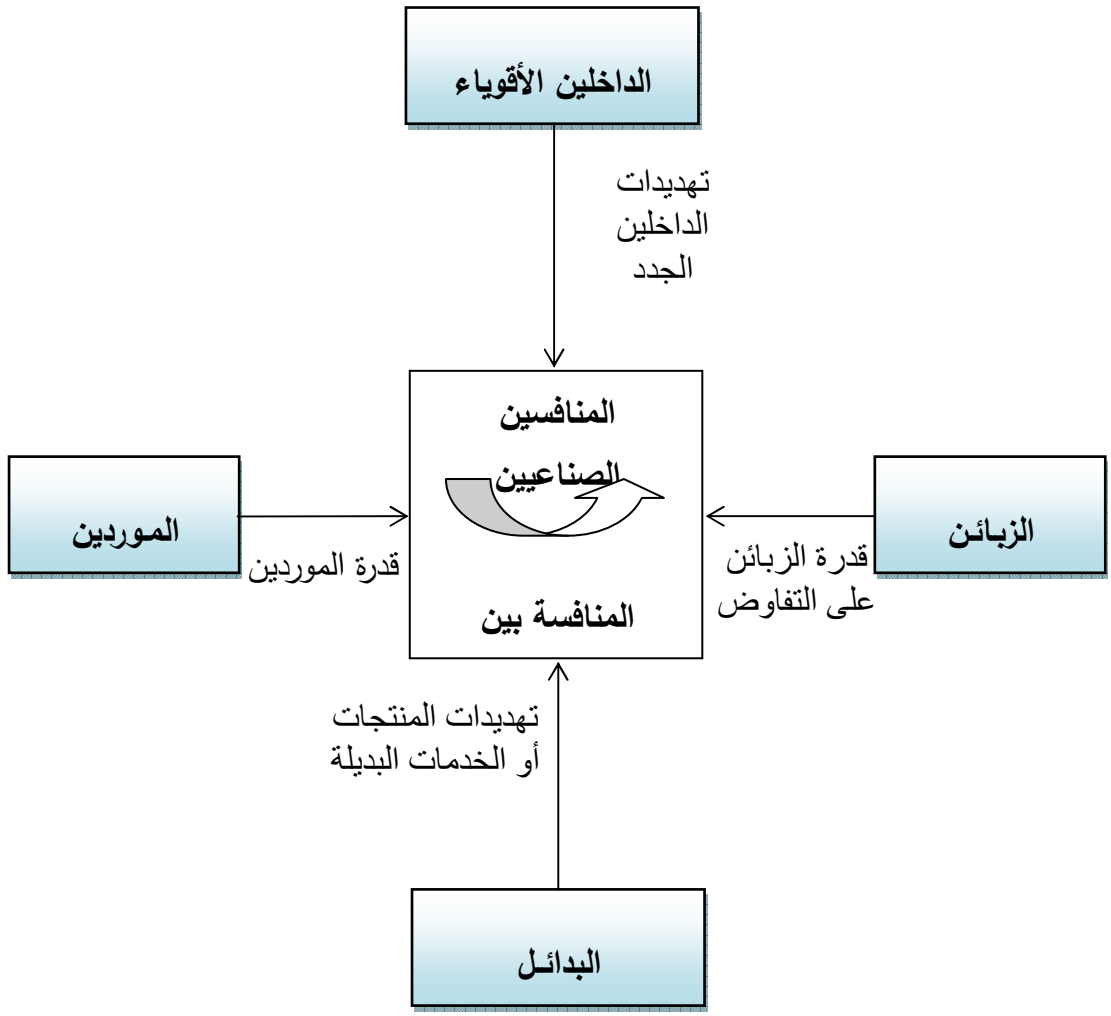

Source: *Laurent Hennel, Maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique, édition Afnor, 2ème édition, France, 2007, p05.*

3) **تحليل "SWOT"**: هذه الطريقة أُحْدِثت من طرف الباحث "Albert Humphrey" الذي تخلّى عن مشروع البحث لجامعة "ستانفورد" "Stanford University USA" في أواسط الستينات، (SWOT) هي بداية لكلمات أنجليزية، القوّة Strengths، الضعف Weaknesses، الخاصة بالمحيط الداخلي للمؤسسة، والفرص Opportunities، التهديدات Threats الخاصة بالمحيط الخارجي للمؤسسة، تحليل يساعد على تحديد هل المؤسسة تمتلك القدرات الإستراتيجية التي تسمح بالاستجابة لتطوّر محيطها، هل يجب البحث عن اكتساب أو تطوير موارد وكفاءات جديدة أم التوجّه إلى أسواق جديدة[1].

[1] جداي يوسف، ***تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية***، مرجع سبق ذكره، ص56.

الشكل رقم (27): تحليل القوى، الضعف/الفرص، التهديدات "SWOT"

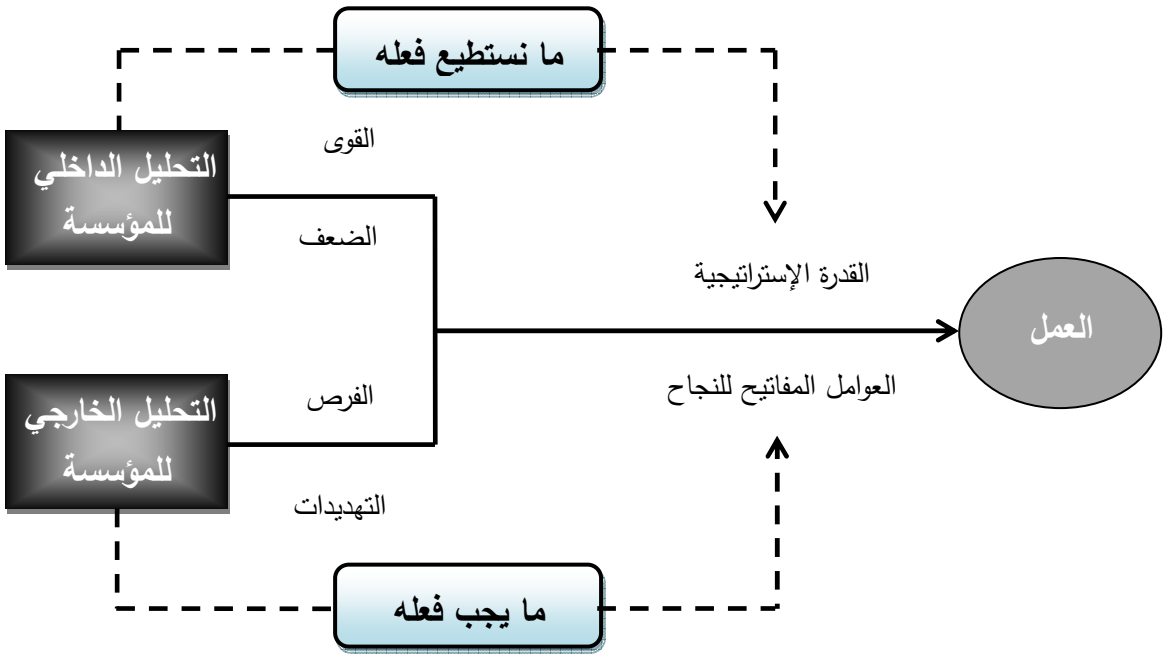

Source: *Gerry Johnson, Kevan Scholes, Richard Whittington, Frédéric Fréry "Stratégique", Pearson Education, 8ème édition, Paris, France, 2008, p82.*

الجدول رقم (10): تحليل المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة "SWOT"

Source : *Armand Dayan et autres, manuel de gestion, volume 1 édition ellipses, Paris, 1999, p148*

أما فيما يخص خطوات تحضير المعلومة عبر تحليل SWOT فتمر عبر الخطوات التالية[1]:

✓ **تحليل المحيط الداخلي والخارجي:** الخطوة الأولى هي تحليل (رصد) نقاط القوة والضعف للمنظمة القادرة للتأثير على الوضع وتحليل الفُرص والتهديدات التي قد تُؤثر على وضع المنظمة (هذه النقاط لا يجب أن تتعدّى الستة الأكثر صلة بالتحليل، للتركيز أكثر على الأهم).

✓ **تكميل التحليل والوثائق (المعلومات):** بعد تشخيص الفرص والتهديدات بمحيط المؤسسة، نقف عند تحليل الرصيد المعلوماتي ورسم الأهداف حسب الإمكانيات المتوفرة من خلال تتبع النقاط التالية:

- وضع الأهداف والدراسة واسعة أم ضيقة، عامة أم خاصة.
- اختيار المساهمين ورأي الخبراء قد يكون واجب.
- توزيع مهام البحث وجمع المعلومات.
- إنشاء بيئة التدفق الحر للمعلومة داخل المنظمة.
- تبويب ما تمَّ تحليله في الخطوة الأولى.
- الخروج بقائمة من الأفكار والآراء.

✓ **تحضير خُطّة عمل:** بعد التعرف على مكانة المؤسسة في حقل المنافسة وتشخيص تموقعها ورسم توقعاتها، من خلال دراسة محيطها ومتغيراته، ترسم خطة عمل حسب الأولويات وفق مايلي:

- الأمور التي يجب معالجتها آنياً.
- الأمور التي يجب معالجتها لاحقاً.
- الأمور التي يجب دراستها (البحث عن المعلومات الخاصة بها) أكثر.
- الأمور التي يجب أن يُخطّط لها لاحقاً.

4) **تقنيات اختيار الكفاءات:** اختيار الكفاءات هي عملية مستمرة تسمح بتحديد، دراسة وتحليل أحسن المؤسسات، المنتجات الخدمات والطرق، وضعت هذه الطريقة من طرف اليابانيين، هذه المنهجية تطورت أكثر فأكثر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فتقنيات اختيار الكفاءات تسمح باستخلاص الدروس من الأخطاء والنجاح في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة.

[1] جداي يوسف، مرجع سابق، ص57-58.

المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصال صلب الاستعلام الاقتصادي

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال صلب الاستعلام الاقتصادي، إذ تساهم في تطوير المعلومات والحفاظ عليها ونشرها، كذا تنفيذ وتطبيق الاستعلام الاقتصادي في المؤسسات بشكل أفضل سيتم التطرق في هذا المطلب بقدر من التفصيل إلى مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأهميتها وعلاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالاستعلام الاقتصادي.

1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تكمن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أهمية الربط الشبكي بين الأفراد والمؤسسات من حيث الزمان والمكان لبناء الأهداف الإستراتيجية للمؤسسات والدول، فقبل التطرق لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كان لزوماً تحديد مفهوم كل من تكنولوجيا المعلومات وتعريف تكنولوجيا الاتصال.

فتكنولوجيا المعلومات، تشير إلى استخدام أجهزة كمبيوتر لتخزين المعلومات وجميع أشكال البيانات الإلكترونية لمعالجتها، تخزينها، تأمينها وتبادلها، عادة يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في سياق العمليات التجارية على عكس التكنولوجيا المستخدمة للأغراض الشخصية أو الترفيهية[1].

أما تكنولوجيا الاتصال فتعرف على أنّها، مجموعة الوسائل المستخدمة لإنتاج واستغلال وتوزيع المعلومات بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها المكتوبة، المسموعة والمرئية[2].

عند الدمج بين المفهومين، تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها "مجموعة التقنيات المستخدمة في معالجة ونقل المعلومات عن طريق تقنيات الإعلام الآلي، شبكة الأنترنت والعمل التعاوني عن بعد وفق أسس الإدارة الإلكترونية للأنشطة وغيرها من الدعائم الرقمية المساعدة في عملية الاتصال"[3]

وعليه تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT)، الأجهزة والشبكات الإلكترونية التي تتيح معالجة المعلومات، تخزينها، استرجاعها ونقلها، فهي تشمل مجموعة واسعة من التقنيات، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر، الهواتف الذكية، الإنترنت والتلفزيون...، يستخدم هذا المصطلح بشكل شائع لوصف تكامل الاتصالات (الهاتف، التلفزيون، الراديو،...) وأجهزة الكمبيوتر.

---

[1] *https://bakkah.com/ar/knowledge-centre/information-technology-itil-business-processes, consulté le:30/11/2023.*

[2] *نبار ربيحة، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الخصائص والتأثيرات**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر المجلد 09، العدد 02، 2018، ص89.*

[3] *Michel Kalika, **management et tic**, liaisons, paris, 2006, p37.*

بالإضافة إلى التكنولوجيا اللازمة لدعمها، مثل الخوادم، الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، إذ تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال قوة دافعة رئيسة وراء الثورة الرقمية، لما لها تأثير كبير على المجتمع والأعمال والثقافة[1].

تجدر الإشارة أنّ هناك العديد من أنواع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من بينها، الانترنت الهواتف الذكية، شبكات التواصل الاجتماعي للمؤسسة، الفايسبوك، التوتير،اليوتوب، الذكاء الاصطناعي الحوسبة السحابية، برمجيات التشغيل وما تبعتها من تطورات رقمية مذهلة تساير المؤسسات الرقمية.

2. أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

أما فيما يخص أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال فتتجلّى في التسيير الحديث والرقمي للمؤسسات، تعمل على اختزال الوقت والمسافات وترشيد الجهود والنفقات بكفاءة عالية وفق يلي[2]:

- ✓ تحفيز الإنتاجية العملية لنشاط المؤسسة هندسياً، تسويقياً في جميع القطاعات.
- ✓ وفرة المعلومة إذ تسمح للمستهلك بالبحث وإيجاد الأسعار المناسبة.
- ✓ الابتكار من خلال خلق منتجات جديدة وعرض خدمات جيدة.
- ✓ تحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة وتخفيض تكاليف الاتصالات بعد بروز عولمة المنافسة.
- ✓ قوة عسكرية، عن طريق حماية حدود الوطن من خلال تعقب العدو والتصنت على اتصالاته.

3. بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يقصد بها مجموعة المستلزمات والمتطلبات التي تعتبر ركيزة ضمان المعلومات والاتصالات الرقمية المهمة للمؤسسة بالكم اللازم وفي الوقت المناسب بالدقة المطلوبة، هذه البنية تتكون من ثلاثة ركائز هي، المتطلبات المادية، البرمجيات وشبكات الاتصال التي نوضحها وفق ما يلي[3]:

1) **المكونات المادية:** تعتبر أهم عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما في ذلك أجهزة الحاسوب وملحقاته لما لها من قدرة عالية على معالجة وتخزين المعلومات وفق أنظمة معلومات أكثر تأميناً.
2) **البرمجيات:** مجموعة منظمة من التعليمات المصاغة منطقيا على مستوى الحواسيب لتمكينه من تنفيذ الأعمال الرقمية والمعالجات المطلوبة لنشاطات المؤسسة بأقل التكاليف وبفعالية أسرع.
3) **شبكات الاتصال:** تمثل شبكات الاتصال بين الحواسيب والأجهزة الرقمية وفق ما يعرف بنظام اتصالات المؤسسة، التي تساعد وتسهل أنشطة تبادل البيانات والمعلومات بين أقسام وفروع المؤسسة.

---

[1] *https://www.ejaba.com/question/, consulté le: 30/11/2023.*

[2] *نبار ربيحة، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، مرجع سبق ذكره، ص91.*

[3] *زرزار العياشي، غياد كريمة، **استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة1، 2016، ص51.*

4. علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالاستعلام الاقتصادي

إنّ التغيير السريع الذي تواجهه الشركات يومياً، يفرض عليها التناغم مع البيئة المحيطة بها، ما أدّى إلى كثرة المعلومات وتنوعها بشكل رهيب، إذ أصبحت إدارة وسرعة المعلومات كنقطة حاسمة للتنافسية، تشكل تكنولوجيا المعلومات الاتصال مصدراً لهذه المعلومات ذات الأهمية الكبيرة للشركات[1].

في هذا المسعى فإن عمليات الاستعلام الاقتصادي المطبقة على مستوى الشركات تعتمد إلى حد كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كونها تعمل على تقديم وتحسين فرص الحصول على المعلومات، نشرها على نحو أفضل، تتيح أيضاً إمكانيات الأرشفة، القدرة على التخزين ومعالجة المعلومات بشكل آلي ومعالجة النصوص، إنشاء قواعد بيانات شخصية داخل المؤسسة، كل هذه العمليات تمثل خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال بفضل الانترنت، البريد الإلكتروني، وكلاء أذكياء، البرامج المكتبية، أجهزة الكمبيوتر، الإنترنت، برامج الاستجواب والكمبيوترات الصغيرة[2].

الجدول رقم (11): تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية الاستعلام الاقتصادي

التوجيه وتحديد الاحتياجات	كمبيوتر شخصي، وكيل ذكي، وثائق
جمع المعلومات	كمبيوتر شخصي، الأنترنت، وكيل ذكي، وثائق إلكترونية
الاستغلال	برامج معالجة المعلومات، شبكة داخلية للمؤسسة، وثائق إلكترونية
التوزيع	كمبيوتر شخصي، الأنترنت، البريد الإلكتروني، شبكة داخلية، وثائق إلكترونية

Source: *http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00077978/document, Philippe Pinczone du sel, Philippe Dumas et Eric Boutin, L'intelligence des tic en intelligence économique : le revers de la médaille, p5, consulté le 23/08/2022 à 12:21.*

[1] *Jean Louis Monina,* ***Marché et organisations****, l'Harmattan, Paris, France, 2013, p204.*

[2] عفيف هناء، ***دور الذكاء الاقتصادي كرؤية لترقب الأزمات المالية***، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، 2016 ص302.

الجدول رقم (12): الأهمية الإستراتيجية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال

الأهمية	المضمون
تخفيض التكاليف	▪ تخفيض وترشيد بشكل كبير تكلفة العمليات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة. ▪ تخفيض التكاليف المتعلقة والمرتبطة بالزبائن والموردين.
التميز	▪ تطوير سمات وملامح جديدة لتكنولوجيا المعلومات لتميز الخدمات أو المنتجات. ▪ استخدام خصائص تكنولوجي المعلومات لتخفيض الزايا التنافسية للمنافسين ▪ استخدام تكنولوجيا المعلومات للتركيز على الخدمات والمنتجات المطلوبة.
التجديد والابتكار	▪ بعث خدمات ومنتجات جديدة تشمل مكونات تكنولوجيا العدات والمعلومات. ▪ تطوير وغزو أسواق جديدة. ▪ بروز تغيرات جوهرية لعمليات المؤسسة تتماشى مع تطورات تكنولوجية المعلومات.
تحقيق النمو	▪ توسيع نشاط المؤسسة على المستوى المحلي والعالمي. ▪ تنويع وتطوير الخدمات والمنتجات المقدمة.
تنمية التحالف	▪ بروز تنظيمات هيوية لأصحاب المؤسسة. ▪ تطوير نظم المعلومات بين المؤسسات المرتبطة من أجل تكريس علاقات إستراتيجية
الجودة والكفاءة	▪ تحسين جودة الخدمات والمنتجات المطلوبة. ▪ تجسيد تحسينات مستمرة لزيادة كفاءة عمليات المؤسسة. ▪ إدارة الوقت لتطوير، إنتاج وتوزيع الخدمات والمنتجات المقدمة.
بناء نظام معلومات إستراتيجي	▪ القيام باستثمارات ضخمة خاصة باستخدام الإعلام الآلي وشبكات التطبيقات الإستراتيجية. ▪ بناء قاعدة بيانات إستراتيجية داخلية وخارجية لتحليلها بتوظيف تكنولوجيا المعلومات.
إستراتيجيات أخرى	▪ تحصين المؤسسة من خلال إقامة عوائق تمنع دخول منافسين جدد. ▪ جعل بدائل الخدمات/المنتجات إلي يقدمها المنافسين الآخرين تفتقر للجاذبية.

المصدر: أبو بكر عيد أحمد، دور نظام المعلومات الإستراتيجية في دعم وتحقيق الميزة التنافسية لشركات التأمين المصرية، المؤتمر العلمي السنوي الـ11، ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 23 أفريل 2012.

المبحث الثالث: نظام المعلومات جوهر سيرورة الاستعلام الاقتصادي

تعتبر أنظمة المعلومات جوهر سيرورة الاستعلام الاقتصادي وأداة لدعم تنافسية المؤسسة، نتيجة لزيادة تعقيد المحيط التنافسي الحالي للمؤسسة وتسارع وتيرة تغيره، فقد اتجهت هذه الأخيرة إلى الاستعانة بأنظمة المعلومات كأسلحة فعّالة في مواجهة منافسيها، التواصل مع أسواقها وعملائها ومنه فقد تطورت وظائف الأنظمة المذكورة، واتسعت استخداماتها إلى أن أصبحت أداة إستراتيجية ودعامة لاكتساب المزايا التنافسية والمحافظة عليها وعليه سيتم التطرق في المطالب الموالية إلى مفهوم نظام المعلومات بين الوظيفة والأبعاد الإستراتيجية، نظام المعلومات الإستراتيجي بصيرة الاستعلام الاقتصادي وكذا اعتباره الشريان الحيوي لسيرورة الاستعلام الاقتصادي.

المطلب الأول: نظام المعلومات بين الوظيفة والإبعاد الإستراتيجية

لقد زادت أهمية أنظمة المعلومات في الآونة الأخيرة، فأصبحت ضرورية ومهمة لكل المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، نتيجة للتعقد المتزايد في مهام إدارة المؤسسات، وكذا لأجل اتخاذ خطوات خلاقة في اتخاذ القرار لضمان ميزة تنافسية وقوية وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى، مفهوم نظام المعلومات وتصنيفاته، دور أنظمة المعلومات في دعم الاستعلام الاقتصادي.

1. مفهوم نظام المعلومات وتصنيفاته

لقد تعدّدت التعاريف الخاصة بنظام المعلومات المقدمة من قبل الباحثين والمتخصصين إذ نجد:

✓ نظام المعلومات: هو مجموعة منظمة من الموارد التي تسمح بجمع، تخزين، معالجة ونشر المعلومة فهو نظام اجتماعي، تقني يتكون من نظامين فرعيين، الأول اجتماعي والآخر تقني.

فالنظام الاجتماعي يتكون من الهيكل التنظيمي (Structure organisationnelle) والأشخاص المرتبطين بنظام المعلومات، أما النظام التقني فيتكون من التكنولوجيات (الإعلام الآلي، البرمجيات وأجهزة الاتصالات) والعمليات (Processus) المتعلقة بنظام المعلومات[1].

✓ كما عرّف نظام المعلومات "هو عبارة عن مجموعة عناصر ومكوّنات تدخل ضمن الفئات التالية (أفراد، معدّات، برامج، شبكات وبرامج)، التي من خلالها جميعا يتم جمع، تخزين، تشغيل ونشر المعلومات ذلك بهدف اتخاذ القرارات والرقابة في المؤسسات الاقتصادية[2].

---

[1] رماضنية عبد العزيز، ***دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات دعم الاقتصاد الجزائري***، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018، ص37.

[2] محمد رقامي، ***أثر اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية***، مرجع سبق ذكره، ص35.

✓ عرّف أيضاً نظام معلومات، على أنّه نظام يستخدم تكنولوجيا المعلومات في عمليات توفير وإرسال تخزين، معالجة وعرض المعلومات اللازمة بهدف تدعيم الأنشطة الإدارية المختلفة في المؤسسة[1].

مما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات أنّه: مجموعة مكونات بشرية (أصحاب القرار، الموظفين) ذو الصلة بنظام المعلومات ومكونات مادية (أجهزة المعالجة والاتصال، البرمجيات)، تعمل معاً على جمع، معالجة، تشغيل، تخزين ونشر المعلومات لاتخاذ القرار المناسب في المؤسسة.

لقد ساهمت التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال (NTIC) في إحياء مفهوم نظام المعلومات فاستعمال الإعلام الآلي والوسائل الإلكترونية ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية يسمح اليوم من مرافقة مقننة وحوسبة (*dématérialiser*) جميع العمليات التي تدخل في نشاطات وإجراءات المؤسسة.

أمّا فيما يخص التعريف بتصنيفات نظام المعلومات، فالجدول الموالي يلخص أهم أنواع نظم المعلومات وخصائصها.

الجدول رقم (13): تصنيف أنظمة المعلومات وخصائصها

نوع النظام	المدخلات	عمليات التشغيل	المخرجات	الجهة المستقبلة
نظام المعلومات التنفيذية EIS	- البيانات جوهرية وشاملة - التقارير ملخصة من المحيط الداخلي والخارجي	- التحليل، المحاكاة العرض البياني التشابك والتداخل	- قرارات إستراتيجية	الإدارة العليا للمؤسسة
نظام دعم القرارات DSS ونظام المعلومات الإدارية MIS	- بيانات جوهرية أقل تركيزا وشمولية - قاعدة بيانات عن الوظائف وأنشطة المؤسسة	- التفاعل، التحليل، المحاكاة، النماذج المختلفة في التمويل والتشغيل، تحليل التقارير الروتينية	- تقارير مختصة - تقارير خارجية	الإدارة الوسطى والخبراء
نظام معالجة المعاملات TPS	- بيانات العمليات التشغيلية، التفصيلية والوثائق والجداول	- تخزين، تسجيل، إدارة الوثائق وجدولة عمليات الاتصال	- مستندات وجداول تقارير تفصيلية، قوائم وملخصات لكل الأنشطة الروتينية	الإدارة التشغيلية

***المصدر**: شنونة محمد، أهمية نظم المعلومات في دعم الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة، الملتقى الدولي السادس، الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، 7-6 نوفمبر 2012، ص10.*

[1] عـلاوي نصيرة، ***اليقظة الإستراتيجية كعامل للتغيير في المؤسسة - دراسة حالة مؤسسة موبيليس***، مذكرة ماجستير، تخصص، تسيير الموارد البشرية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص68.

الملاحظ من الجدول السابق أنّ أنظمة المعلومات تصنّف حسب نوع المدخلات، العمليات الضرورية لمعالجة هذه المدخلات وحسب نوع المخرجات، بالإضافة إلى التصنيف حسب المستوى الإداري للجهة المستقبلة والمستخدمة لنتائج أنظمة المعلومات.

نتج عن هذه العوامل والمحددات أربعة أنواع من أنظمة المعلومات، أنظمة المعلومات التنفيذية والخاصة بالإدارة العليا للمؤسسة، الذي يكون في قمة الهرم (أعلى مستوى)، أنظمة دعم القرارات وأنظمة المعلومات الإدارية والموجهة للإدارة الوسطى والخبراء وكذا أنظمة معالجة المعاملات الموجهة للإدارة التشغيلية (قاعدة الهرم).

2. دور أنظمة المعلومات في دعم الاستعلام الاقتصادي

تهدف أنظمة المعلومات إلى مساعدة الأفراد في إنجاز الوظائف التنفيذية والإدارية، فهي تقوم بتوفير المعلومات اللازمة للإدارة والعاملين لاتخاذ القرارات المناسبة وحل المشكلات في جميع المستويات داخل المؤسسة، فالاستعلام الاقتصادي يتطلب إدارة وهيكلة تدفق المعلومات القادمة من أنظمة المعلومات الواردة من داخل وخارج المؤسسة.

فالمعلومات المتأتية من خارج المؤسسة والتي تعكس دراسة وتحليل المحيط، تمكن من تحديد الاحتياجات الإستراتيجية لأنظمة المعلومات، والمعلومات الداخلية تضمن مراقبة ومتابعة الإدارة الداخلية للمؤسسة، فأنظمة المعلومات هي التي تزود الاستعلام الاقتصادي بالمعلومات الإستراتيجية التي تساعده وتمكّنه من القيام بوظائفه[1].

كما يظهر دور أنظمة المعلومات في دعم الاستعلام الاقتصادي في النقاط التالية[2]:

- ✓ تساعد أنظمة المعلومات المسيرين على اتخاذ القرارات المناسبة من خلال تقليص حالات الشك وعدم التأكد، فتقدم معلومات مفصلة دقيقة وبدرجة من الصحة في الوقت المناسب.
- ✓ تساعد أنظمة المعلومات على تبادل المعلومات وتحسين نوعيتها وخلق قيمة مضافة لها والقدرة على توفير التغذية العكسية.
- ✓ تسهل أنظمة المعلومات الوصول إلى المصادر غير الرسمية (العملاء، الموردين، الشبكات الشخصية) من خلال الأدوات الإلكترونية.
- ✓ تسمح أنظمة المعلومات بالرقابة، بعد وضع الإستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة تتطلب عمليات تنفيذ الخطط وبرامج العمل إلى رقابة ومتابعة مستمرة لمستوى الأداء من أجل بلوغ الأهداف المسطَّرة.

---

[1] سارة كنزة بوحسان، ***دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة - دراسة مقارنة***، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص13.

[2] سارة كنزة بوحسان، المرجع نفسه، ص13-14.

كما تسعى أنظمة المعلومات إلى تقديم الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه المؤسسة، من خلال الاستثمار في الموارد المعرفية للتعامل مع الكم الهائل من المعلومات المتاحة وكيفية إدارتها، التي تعتبر العنصر الأساسي في عملية اتخاذ القرار وسيرورة نظام الاستعلام الاقتصادي في نفس الوقت.

المطلب الثاني: نظام المعلومات الإستراتيجي بصيرة الاستعلام الاقتصادي

إن تغييرات بيئة الأعمال وحدّة المنافسة، بالإضافة إلى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدّى إلى إدراك المؤسسات بأهمية المعلومات الإستراتيجية، فأصبحت المؤسسات حالياً تعمل في عصر يسمى عصر المعلومة أو مجتمع المعلومات، لذا لا بدّ من تحديد نوع ومكان ومستوى المعلومات التي لها توجه إستراتيجي في المؤسسة، نظراً للدور الكبير لنظام المعلومات الإستراتيجي الذي يعتبر بصيرة الاستعلام الاقتصادي في تحقيق هدف المؤسسة بتوفير معلومات إستراتيجية لاكتساب الميزة التنافسية في هذا العرض نبرز، مفهوم نظام المعلومات الاستراتيجي، أهدافه والأدوار الإستراتيجية التي يقوم بها.

1. مفهوم نظام المعلومات الإستراتيجي

لقد قدم الباحثون عدة تعاريف لنظام المعلومات الاستراتيجي من بينها:

✓ نظام المعلومات الإستراتيجي، هو نظام معلومات القادر على تغيير الأهداف، العمليات أو المنتجات أو العلاقات البيئية لمساعدة المنظمة على اكتساب ميزة تنافسية، فهو نظام معلومات يخلق أو يقوي الميزة التنافسية للمنظمة أو يغير هيكل الصناعة من خلال تغيير طريقة إنجاز الأعمال بشكل جذري[1].

✓ يشير نظام المعلومات الإستراتيجي إلى نظام معلومات شامل يستخدم أجهزة الكمبيوتر كمكون رئيسي له يوفر المعلومات الإستراتيجية لمستويات إدارية مختلفة لدعم وتقوية صنع القرار الاستراتيجي، يهدف لاكتساب الميزة التنافسية والمساعدة في تزويد المنظمة بأفضل الخدمات لأعضاء المنظمة[2].

✓ نظام المعلومات الإستراتيجي، النظام الذي يمنح المؤسسة الميزة التنافسية على منافسيها في السوق يشجع الإبداع، يُحسن عملياتها ويساهم في بناء موارد معلوماتية إستراتيجية، يساعدها على تحقيق قيمة أكبر بنفس التكلفة، فضلاً عن تأمين روابط متينة وكفأة مع متعاملي محيطها[3].

---

[1] *Mohamed Abed Hussein Altaee,* ***The role of strategic information systems in building strategic alliances Application to Al-Hikma pharmaceuticals company****, Academy of strategic management journal, Zarqa University, Jordan, volume 19, Issue 2, 2020.*

[2] *الجازي علي سويلم،* ***نظم المعلومات الإستراتيجية ودورها في تحسين جودة الخدمات الحكومية****، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع الأردن، 2021، ص26.*

[3] *مقاويب منصف،* ***الذكاء الاقتصادي ودور أنظمة المعلومات في اتخاذ القرار****، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة الجزائر2011، ص83.*

مما سبق يُعرف نظام المعلومات الإستراتيجي، على أنّه مجموعة أنظمة معلومات تفاعلية تربط بين أنظمة دعم القرار والاستعلام الاقتصادي، هدفها الأساسي متابعة نشاط المؤسسة واتخاذ القرار المناسب، يمنح المؤسسة الميزة التنافسية، تساعدها على التأقلم في محيط الأعمال المُعقد والمُتغير.

2. أهداف نظام المعلومات الإستراتيجي

أمام العلاقة الوطيدة والبعد الإستراتيجي بين الإستعلام الإقتصادي ونظام المعلومات الإستراتيجي نبرز أهم أهدافه في النقاط التالية[1]:

- ✓ توفير المعلومات لوضع الأهداف الإستراتيجية، ذلك من خلال مساهمة النظام في توفير المعلومات الداخلية والخارجية للمستويات الإدارية المختلفة للمنظمة المساهمة في وضع الأهداف الإستراتيجية.
- ✓ تقديم المعلومات لإعداد وتكوين الإستراتيجيات في دعم ومساعدة الإدارة الإستراتيجية من خلال توفير المعلومات اللازمة لإعداد وصياغة الإستراتيجيات والقرارات الإستراتيجية للمنظمة ومتابعة خطط تنفيذ الإستراتيجيات في الواقع الفعلي، من أجل تحقيق ميزة تنافسية والحفاظ على المركز التنافسي للمنظمة في السوق.
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات حيث يساهم النظام في توفير المعلومات التي تساعد الإدارة الإستراتيجية في حل المشكلات التي تواجه منظمات الأعمال، مثل فتح أسواق جديدة، إضافة نشاط جديد، ابتكار منتج جديد، إضافة خط إنتاجي جديد أو قرارات معقدة تؤثر على المنظمة على المدى البعيد، التي تتصف بدرجة عالية من عدم التأكد الناتج عن التخطيط للمستقبل البعيد الغامض، الذي يتطلب مدخلاً متكامل يستخدم معظم المهارات الوظيفية للتعامل معه.
- ✓ تقديم المعلومات اللازمة ومراقبة الأداء الإستراتيجي، حيث يساهم النظام في توفير المعلومات التي تساعد منظمات الأعمال في تتبع ومراقبة تنفيذ الإستراتيجيات المخططة أو القرارات الإستراتيجية التي اتخذها لضمان سلامة التنفيذ، تصحيح المسارات في الوقت المناسب، إذا كان هناك تقصير في تطبيق الإستراتيجيات أو القرارات الإستراتيجية.
- ✓ تقييم الأداء الإستراتيجي لمنظمات الأعمال وذلك لتحقيق أهداف عديدة، يتمثل أهمها في قياس الأداء الذي تم تنفيذه، أثره على المركز التنافسي لمنظمات الأعمال في الأجل الطويل، ثم التغذية العكسية للاستفادة منها في الخطة الإستراتيجية المقبلة.

[1] نقاز مختار، ***نظم المعلومات الإستراتيجية وأثرها على أداء المنظمة،دراسة حالة***، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة تيسمسيلت الجزائر، 2022 ص، ص112-113.

3. الأدوار الإستراتيجية لنظام المعلومات الإستراتيجي

يستطيع مسؤولو الإدارات العليا في المنظمة استخدام أنظمة المعلومات الإستراتيجية بهدف دعم إستراتيجيات المنافسة أو تطوير الميزة التنافسية، من خلال ثلاث أدوار إستراتيجية رئيسية تؤديها أنظمة المعلومات الإستراتيجية وهي:

1) **تحسين مستوى الكفاءة التشغيلية:** هي تأدية العمليات داخل المنظمة بأقل التكاليف الممكنة، على أن يتم ذلك مع المحافظة على أفضل أداء ونوعية ممكنة، فهذا الدور يؤهل المنظمة بأن تتبنّى إستراتيجية قيادة التكلفة، أو أن يرفع مستوى نوعية خدماتها ومنتجاتها، ذلك من خلال تبني إستراتيجية التميز، أو أن يرفع مستوى الإبداع في المنظمة، مما يمكن من إيجاد طرق جديدة في إنتاج وتقديم الخدمات والمنتجات، أو في إيجاد أساليب جديدة لتأدية نشاطات المنظمة أو تطوير الخدمات والمنتجات الحالية، وأي من هذه المزايا التنافسية يمكن أن تكون عقبة في وجه المنافسين سواء الحاليين منهم أو المتوقعين مستقبلاً[1].

2) **تشجيع الابتكار في العمل:** يسهل نظام المعلومات الإستراتيجي ابتكار خدمات ومنتجات جديدة، يساعد في دخول أسواق جديدة، كما يساعد في تطوير أساليب حديثة في المنظمات، هذا الإبداع والابتكار يجعل الزبائن والموردين يرتبطون مع المنظمة ويستمرون في العمل بسبب المزايا والابتكارات الجديدة التي تملكها المنظمة[2].

3) **بناء موارد المعلومات الإستراتيجية:** عند تطوير أنظمة المعلومات للحصول على الكفاءة التشغيلية، فإنّ توافر التكنولوجيا التي تلبي هذا الغرض يتيح الفرصة لعدة استخدامات إستراتيجية أخرى قد تستخدم في إنتاج عدة منتجات أو خدمات أخرى، يساعد نظام المعلومات الإستراتيجي في بناء قاعدة المعلومات الإستراتيجية، التي تستخدم في عدة وظائف، منها التخطيط الإستراتيجي لعمليات التسويق والإنتاج وغير ذلك من وظائف المنظمة[3].

أمام الأهمية القصوى لنظام المعلومات الإستراتيجي في تفعيل وتحصين المؤسسات الحديثة من من شراسة المنافسة، من خلال الأدوار الإستراتيجية السالفة الذكر التي نعرضها للتوضيح أكثر من خلال الشكل الموالي:

---

[1] أمزيان أنيسة، ***دور الذكاء الاقتصادي في الاستجابة لانعكاسات وتحديات العولمة***، مرجع سبق ذكره، ص115.
[2] العمري غسان، السامرائي سلوى، ***نظم المعلومات الإستراتيجية: مدخل إستراتيجي معاصر***، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 2010، ص151.
[3] الرجى المنصور، ملكاوي نازم، ***دور نظام المعلومات الإستراتيجي في التخطيط الإستراتيجي - دراسة ميدانية في البنوك الأردنية***، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012، ص290.

الشكل رقم (28): الأدوار الإستراتيجية الثلاث لنظام المعلومات الإستراتيجي

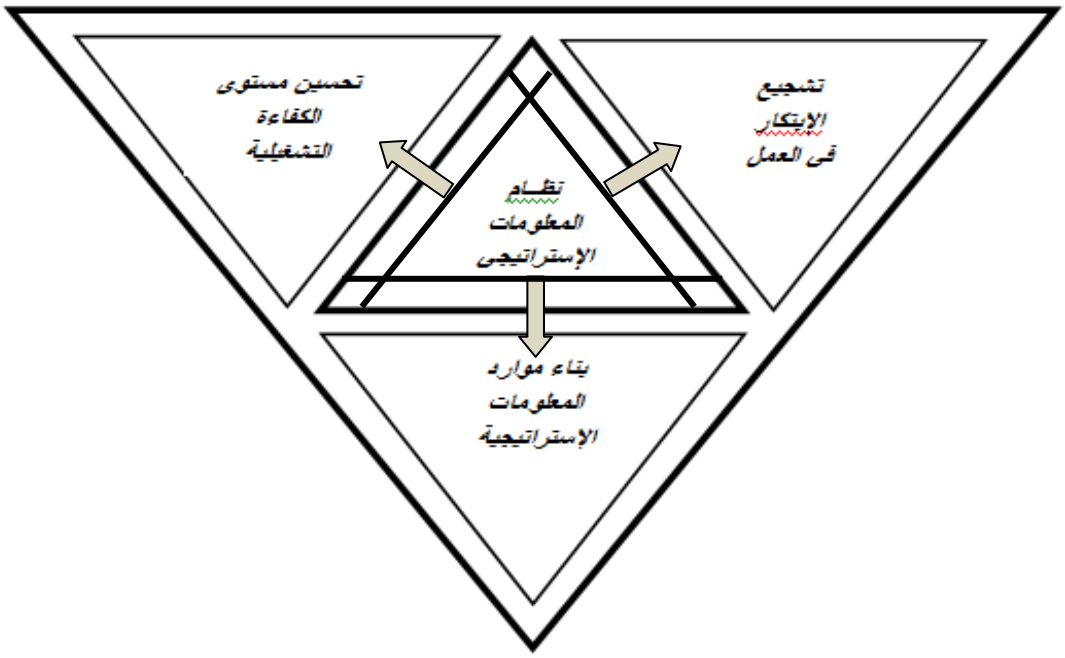

المصدر: *حسين علي الزعبي، نظم المعلومات الإستراتيجية (مدخل استراتيجي)، دار وائل، عمّان، الأردن، 2005، ص179*

يبين الشكل السابق أن تطوير نظام المعلومات الإستراتيجي في المنظمة يؤدي إلى توفير الموارد المعلوماتية التي تؤدي إلى تحسين ورفع مستوى ونوعية الخدمات أو المنتجات التي تقدمها، فضلا عن ابتكار كل ما هو جديد للمحافظة على ولاء العملاء.

تجدر الإشارة إلى أنّ الأدوار الثلاثة لنظام المعلومات الاستراتيجي تُحتّم على مسئولي الإدارات العليا أن يغيروا نظرتهم لنظام المعلومات بشكل عام، حيث لم يعد ذلك الدور التقليدي بل تعدّاه إلى إعداد أسلحة لمواجهة المنافسة من دعم الإستراتيجيات وتنفيذها من أجل اكتساب المزايا التنافسية التي تحقق للمنظمة تفوقاً تنافسياً، حيث يلاحظ أن نظام المعلومات الإستراتيجي قد غير من طريقة عمل المنظمات التي أعادت تشكيل الخدمات والمنتجات التي تقدمها وأن أغلب المنظمات أصبحت تدرك الأدوار الإستراتيجية التي يُؤديها نظام المعلومات الإستراتيجي في تحقيق المزايا التنافسية[1].

[1] نقاز مختار، ***نظم المعلومات الإستراتيجية وأثرها على أداء المنظمة***، مرجع سابق، ص114.

المطلب الثالث: مستويات وأبعاد الاستعلام الاقتصادي الموسع

في سياق تحقيق البعد الإستراتيجي للاستعلام الاقتصادي لخلق ميزة تنافسية تضمن البقاء والاستمرارية، يتطلب النضال لتعزيز منافذ التوغل في خفايا متغيرات المحيط الإقتصادي والتجند بقوى الكفاءة والفعالية، بما يحقق القدرة التنافسية ويبعث روح الإبداع والابتكار المؤسساتي، من خلال اصطياد الفرص وطمس التهديدات، "لكي لا نغفل أبداً عن جوهر أهدافنا، نحو مستقبل نستبق مراقبته لأننا متجهون نحوه بالترصد والاستلهام من أسرار المتميزين بيننا وكيف يمكن أن نكون أفضل من الأفضل"[1] حولنا نحو الإنفتاح على استعلام اقتصادي موسع بمستوياته وأبعاده، التي نبرزها في الطرح الموالي:

1. مقاربة الاستعلام الاقتصادي الموسع

أمام نجاح نظام الاستعلام الاقتصادي في تسيير المؤسسات، لاسيما الاقتصادية منها باعتباره رادار مراقبة متغيرات محيط التنافس، فضلا عن نجاعته في اتخاذ القرارات الصائبة وتكريس الإبداع نحو الابتكار المؤسساتي، من خلال العمليات الكبرى لاستعلام الاقتصادي ممثلة في عمليات المراقبة والاستغلال لفرض ميزة تنافسية قادرة على ضمان البقاء والاستمرارية[2]، أضحى مطلب جل المؤسسات والهيئات الحكومية على تشعب مستوياتها وتنوع أبعادها، ذلك ما نوجزه في العرض التالي:

الشكل رقم (29): مقاربة الاستعلام الاقتصادي الموسع

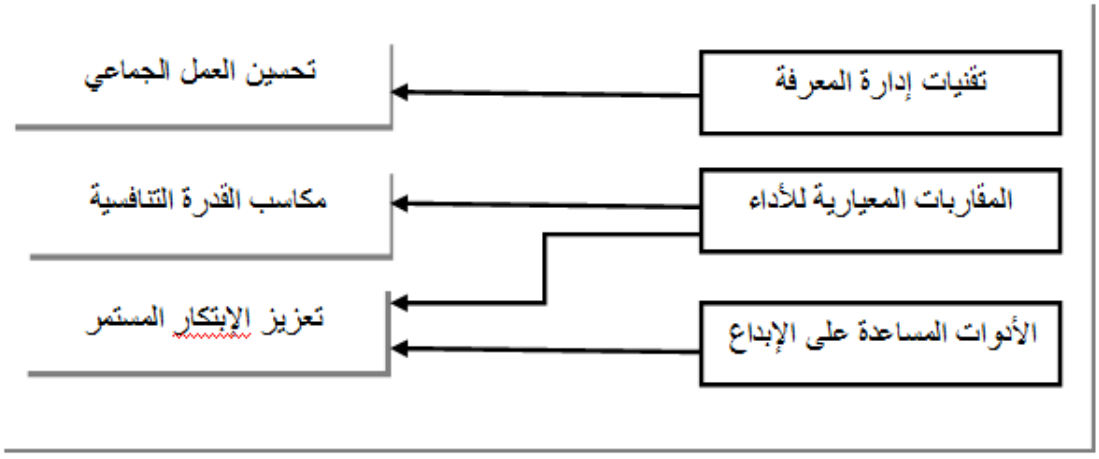

Source: *François Jakobiak, L'intelligence Economique (la comprendre, L'implanter, l'utiliser) éditions d'organisation Deuxième tirage 2006, Paris, France, p 200.*

الاستعلام الاقتصادي الموسع = الاستعلام الاقتصادي + معايير المنافسة الخاصة

[1] *François Jakobiak., **L'intelligence économique,** (la comprendre, L'implanter, l'utiliser) éditions d'organisation Deuxième tirage 2006, Paris, France, p 241.*

[2] *François Jakobiak, Ibid, p 99.*

2. مستويات الاستعلام الاقتصادي

1) **المستوى القاعدي المؤسساتي:** يُعتبر المنطلق الابتدائي لتعزيز نشاط المؤسسة وفرض وجودها بين باقي المؤسسات ذات نفس النشاط من خلال التحكم في المعلومة ومحاولة التكيف مع متغيرات المحيط وفق مبادئ وأبعاد الاستعلام الاقتصادي في إطار خلق ميزة تنافسية بين باقي المؤسسات.

2) **المستوى المتوسط القطاعي:** يمتد مستوى الاستعلام الاقتصادي إلى البعد القطاعي لنشاط المؤسسة من خلال التنسيق مع توسع فروعها لمراقبة أنشطة المؤسسة وتعزيز قدراتها الإنتاجية وفرض تواجدها لغرض تعزيز مهام الاتحاديات المهنية ودور النقابات في عملية مراقبة وتطوير نشاط فروع المؤسسة.

3) **المستوى الوطني:** يخص هذا المستوى، البعد الوطني للمؤسسات التي فرضت وجودها في الساحة الاقتصادية، من خلال الارتقاء إلى ثقافة تحديد الأبعاد الإستراتيجية والمساهمة في مراكز القرار لتثمين المجموعة الوطنية والتكتلات الاقتصادية للمساهمة في رسم إستراتيجية لتأثير في الأقطاب التنافسية.

4) **المستوى العالمي:** بعد نجاح نظام الاستعلام الاقتصادي على المستوى الوطني، تبرز المؤسسات الوطنية ببعدها العالمي من خلال، البعد الشبكي للمجمعات الكبرى وبروز الشركات المتعددة الجنسيات كشركات الاستشارية الكبرى، تتحدى الحدود الإقليمية لفرض وجودها ضمن المؤسسات العالمية.

5) **المستوى الدولي:** هنا أعلى درجات المنافسة من خلال الارتقاء إلى مراكز التأثير العالمية والمساهمة في رسم المؤسسات الكبرى القادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية والتحكم في القدرات التنافسية باعتبار مراكز قوى التأثير والتغيير نحو الأهداف الإستراتيجية ودخول قوة صناعة القرار ومركز الإبداع والابتكار العالمي.

الشكل رقم (30): مستويات الإستعلام الإقتصادي

Source : François, Jackobiak, L'intelligence économique en pratique avec l'apport d'interne et des NTIC : comment bâtir son propre système d'intelligence économique, 2ème édition d'organisation, paris, 2001, p13

3. الأبعاد الكبرى للاستعلام الاقتصادي

1) **البعد الاقتصادي:** يعتبر المغزى الاقتصادي للاستعلام الاقتصادي، الجانب الأهم والبعد الإستراتيجي للمؤسسات على تنوع مستوياتها لأنه يشكل غاية وجوده وأساس نجاحه، فالغرض الأساسي من تبني نظام الاستعلام الاقتصادي هو خلق مكانة مستدامة للمؤسسة في السوق لغرض تحقيق الأرباح والأهداف المسطرة انطلاقا من تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف والعمل على التكيف مع متغيرات المحيط لتثمين الأولى وتذليل الثانية بغية تحقيق التسيير الأنجع في السوق لتحقيق المكاسب الاقتصادية المسطرة[1].

2) **البعد التنظيمي:** لاحتواء وظائف وأبعاد الاستعلام الاقتصادي يتطلب سياق تنظيمي يضبط الوظائف المركبة بين بعدها البشري والهيكلي، ما يستدعي تنظيم الاستعلام الاقتصادي في سياق مديرية ذات سيادة في هرم المؤسسة وفق التحديات الاقتصادية المبنية على التنظيم الشبكي وفق علاقات وارتباطات اقتصادية تساير متغيرات محيط التنافس، ينتقل من التفكير التنظيمي في بعده المكوناتي إلى تنظيم نظامي في بعده العلائقي المبني على نظم المعلومات والتشابكات الاقتصادية في مناخ التجاذبات المتسارعة.

3) **البعد الإستراتيجي:** يقترن الاستعلام الاقتصادي بالتسيير الاستراتيجي للمؤسسات انطلاقا من التحكم في المعلومة الإستراتجية والسيطرة على المحيط، لخلق ميزة تنافسية قادرة على ضمان البقاء ودعم الاستمرارية انطلاقا من أسس اليقظة الإستراتيجية لاستباق التهديدات واستشراف النتائج لتبني إستراتيجية التأثير الإيجابي في المحيط للوصول إلى مراكز تنافسية قادرة على صياغة الإستراتيجيات الطارئة في ظل المتغيرات المتسارعة لاحتواء الأزمات وبلوغ الأهداف التشغيلية عن طريق التنبؤ بالتحديات المستقبلية وتحليل أهداف المنافسين ونواياهم لصياغة الأبعاد الإستراتيجية للمؤسسة.

4) **البعد التكنولوجي:** أمام المنافسة الشديدة بين المؤسسات في سياق الصراعات الاقتصادية للنضال من أجل الحصول على المعلومة الإستراتيجية، تبرز التكنولوجيات الحديثة في معالجة المعلومات وتحويلها إلى معارف قادرة على التنافس وحماية التراث المعلوماتي في بعد التكنولوجي والثقافي، بُعد يتجسد في نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، صُلب متانة نظام الاستعلام الاقتصادي تكنولوجياً.

---

[1] *سيواني عبد الوهاب، **نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية جامعة الجزائر3، 2015، ص 31.*

5) **البعد الأمنـــــي:** إن البعد الأمني للاستعلام الاقتصادي أبرز ركائز مكوناته الثلاثة ، الهادف إلى حماية تراث المؤسسة ومكتسباتها لا سيما التراث غير المادي والأنظمة المعلوماتية، خاصة الأمن السيبراني من خلال رسم توقعات متغيرات المحيط وتطوير سبل الأمن المؤسساتي لرصد التصورات الهجومية والدفاعية حسب مستجدات المحيط، انطلاقا من السهر على حماية المعلومة بقدر السهر على الاستحواذ عليها[1].

6) **بعد الدبلوماسية والسيادة الاقتصادية:** الاستعلام الاقتصادي في بعده الموسع، يرقى إلى تعزيز السيادة الاقتصادية في بعدها الوطني وطموحها الدولي من خلال التكيف مع المتغيرات العالمية وفق المرونة في التكيف والدبلوماسية الاقتصادية في مسايرة المتغيرات والتأثيرات العالمية، لتعزيز المصالح الاقتصادية وخلق مكانة دولية قادرة على محاكاة محيط عالمي مضطرب في زمن الحروب الاقتصادية القائمة، ذلك ما يرقى إلية البعد الدولي للاستعلام الاقتصادي عن طريق التكيف العالمي، اليقظة الإستراتيجية ودعم آليات التأثير الاقتصادي الذي أضحى يضاهي قوة السلاح، عن طريق تنوع منابع جذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات، مع ضمان السيادة الاقتصادية لمواجهة التشابكات الجيوسياسية العالمية[2].

مما سبق ذكره في المطلب الأخير، يتجلى أن الاستعلام الاقتصادي لم يعد حكرا على المؤسسات الاقتصادية، للمساعدة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وولوج بوابة الابتكار لخلق ميزة تنافسية قادرة على التأقلم ومواجهة تحديات السوق في ظل الصراعات الاقتصادية القائمة على حرب المعلومة، بل تخطي المستوى المؤسساتي القطاعي إلى حدود المستويات العالمية والدولية، بمد جذوره التوسعية ليشمل باقي القطاعات بجمع أبعاده خاصة، التكنولوجي، الإستراتيجي، السيادي والبعد الأمني الذي هو أصلا من ركائز الاستعلام الاقتصادي، عند ربط الأمن بالاتصال كقاعدة صلبة لإستراتيجية التأثير في المحيط يستدرجنا الحديث هنا للتطرق لصلب موضوع دراستنا، من خلال التطرق للاتصال الأمني وإبـراز علاقته وارتباطه مع مكونات الاستعلام الاقتصادي.

[1] *سيواني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص32.*

[2] *Bouroubi Mustapha, Hadid Noufeyle,* ***Diplomatie et Intelligence Économiques, Leviers Stratégiques pour Renforcer la Souveraineté Économique de l'Algérie****, Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques Vol 61N° 04 Année,2024, p251.*

خلاصة الفصل الأول

استدرجنا في هذا الفصل باعتباره التأصيل النظري للدراسة، إبراز أهمية موضوع الاستعلام الاقتصادي بالنسبة لجميع المؤسسات ومنظمات الأعمال في ظل التنافسات الاقتصادية أو ما يطلق عليها الحروب الاقتصادية، من أجل السيطرة على الأسواق وفرض ميزة تنافسية قادرة على التكيف مع متغيرات المحيط والتأقلم مع قوى التأثير للمساهمة الفعالة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وخلق طابع من الإبداع المؤسساتي وتحويله إلى بصمة ابتكاريه تصنع التميز لتطوير البعد الإستراتيجي وتحقق الأهداف المسطرة انطلاقا من ركائز الاستعلام الاقتصادي، يقظة إستراتيجية، حماية المعلومات وقوى التأثير.

كما تم التطرق إلى مؤشرات قوية جدا في نظام الاستعلام الاقتصادي في إشارة إلى مسايرة التطورات المذهلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي أضحت من المحركات الجوهرية لنجاح نظام الاستعلام الاقتصادي، في إطار التماشي مع التحولات الاقتصادية الرقمية بما أصبح يعرف بالأعمال الإلكترونية، التي أضحت المعلومة سلاح العصر في صراعات الاقتصاد الجديد أو ما يعرف باقتصاد المعرفة، فضلا عن التعريج إلى إبراز الدور الجوهري لنظام المعلومات لاسيما الاستراتيجي منه باعتباره مجموعة أنظمة تفاعلية تربط بين أنظمة دعم القرار والاستعلام الاقتصادي، هدفها الأساسي متابعة نشاط المؤسسة واتخاذ القرار المناسب زمانا ومكانا، يمنح المؤسسة ميزة تنافسية ويساعدها على التأقلم في بيئة أعمال مُعقدة ومُتغيرة متنامية الأطراف والأبعاد.

في ختام الطرح، تم التطرق إلى مستويات وأبعاد الاستعلام الاقتصادي، الذي لم يعد محصور في المستوى المؤسساتي الضيق فحسب، بل أضحى قوة اقتصادية ذات بعد وطني، إقليمي فدولي لتتخطى أبعاده البعد الاقتصادي وتلامس كل الأبعاد الأخرى، لاسيما أبعاده الجوهرية على غرار البعد الاستراتيجي، التكنولوجي، التنظيمي ثم الوقوف عند البعد الأمني الذي هو أصلا ركيزة متينة من ركائز الاستعلام الاقتصادي، ليبقى الاتصال القوة الخفية بين هذه المتغيرات وعند ربط الاتصال بالأمن يسوقنا الطرح هنا إلى موضوع جدير بالدراسة، يتعلق الأمر بالاتصال الأمني وكيف يمكن تفعيله بآليات نظام الاستعلام الاقتصادي، هو صلب موضوع دراستنا في الفصل الثاني تحت عنوان "الاتصال الأمني من وظيفة الإعلام إلى نظام للاستعلام الإقتصادي.

الفصل الثاني

الاتصال الأمني

من وظيفة للإعلام إلى نظام للاستعلام الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية، خصوصية وأبعاد الإتصال الأمني

المبحث الثاني: التآزر بين الإتصال الأمني والإستعلام الإقتصادي

المبحث الثالث: الإتصال الأمني من البعد التنظيمي إلى البعد النظامي

في
الإتصال الأمني
لا نقول كل
ما نعرف ولكن نعرف
ما نقول
كما نعرف أن الأهم
في الإتصال
فهم ما لا يقال

تمهيد الفصل الثاني

انطلاقا من البعد الموسع لمفهوم الاستعلام الاقتصادي، الذي لم يعد يخص المؤسسات الاقتصادية فقط، بل طالت جسور نجاحه باقي المؤسسات الأخرى على غرار المؤسسات الإدارية السياسية والهيئات الأمنية في بعده الوطني فالإقليمي، ليصل حتى البعد الدولي في ظل التنافس بين كبريات المؤسسات، لفرض السيطرة والنفوذ وخلق أسواق جديدة لتكريس الهيمنة العالمية بجميع أبعادها.

في هذا السياق، بين خفايا متغيرات مفهوم الاستعلام الاقتصادي، يطفو إلى السطح متغير قوي جدا يمكن اعتباره القوة الخفية له، يتعلق لأمر بالاتصال باعتباره الحلقة الرابطة بين جميع أسس ومكونات الاستعلام الاقتصادي، التي تم التطرق لها بين طيات الفصل الأول السابق، هذا الأخير يتجلى في قوة التأثير في المحيط من خلال التوغل نحو البحث عن مناطق النفوذ في ظل الصراع من أجل الحصول على المعلومة الإستراتجية، ما يستدعي رسم اتصال مدروس الأبعاد و النتائج.

من هذا المنطلق، يسوقنا الفضول العلمي إلى التطرق إلى مفهوم الاتصال الأمني من باب الربط بين المفهومين والعمل على إسقاط ركائز الاستعلام الاقتصادي (اليقظة الإستراتيجية، حماية المعلومة والتأثير)، لتفعيل مفهوم "الاتصال الأمني" باعتباره همزة وصل وقاعدة صلبة بين باقي المتغيرات وضرورة ملحة لتعزيز التواصل والانفتاح على المحيط الخارجي للمؤسسة الأمنية عبر ركائز الحوكمة بحثاً من قوى التأثير ومواطن النفوذ الإستراتيجي.

ذلكم مُبتغانا، من خلال فحوى هذا الفصل، لفهم كيف يمكن تحويل الاتصال الأمني من مجرد وظيفة إعلامية تقليدية كانت إلى نظام متكامل يستفيد من منهجيات الاستعلام الاقتصادي لإبراز كيف يمكن للاتصال الأمني أن يصبح أداة إستراتيجية فعالة، قادرة ليس فقط على نقل المعلومات، بل على التأثير في المحيط، استباق التهديدات وتعزيز شرعية المؤسسة الأمنية، يستمد الفصل زخمه من فكرة أن القوة الحقيقية في العصر الحالي لا تكمن فقط في السيطرة المادية، بل للتحكم في المعلومة، أمنها وتوجيهها، ما يمثل جوهر العلاقة بين الاستعلام الاقتصادي والاتصال الأمني من خلال الطرح الموالي:

المبحث الأول: ماهية، خصوصية وأبعاد الاتصال الأمني

أضحى الاتصال الأمني يمثل في المنظورات البحثية المتقدمة، بنية وظيفية مركبة تتجاوز الممارسة الإعلامية البسيطة نحو أداء استراتيجي متعدد المستويات، يتشابك فيه البعد الاتصالي مع ديناميكيات الحوكمة الأمنية وحرب المعلومات، فلم يعد مجرد وسيلة لنقل الأخبار، بل منظومة معرفية عملياتية تتفاعل مع بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية في إطار مقاربات متكاملة لإدارة المخاطر وصناعة القرار، فقبل التطرق لمفهوم الاتصال الأمني وأبعاده الإستراتيجية، يجدر بنا الطرح الوقوف عند مفهوم الاتصال والتعريف بعناصره.

المطلب الأول: ماهية الاتصال، الأهمية، الأهداف والعناصر

يعتبر الإتصال بمثابة أوكسجين الحياة وعصب كل العلاقات الإنسانية عبر العصور، فكل ما نقوم به وكل ما نقوله وكل مانستقبله اتصال، أنه حلقة اجتماعية بمداها الاقتصادي، فهو ضرورة قصوى وحتمية لامناص منها لجميع المجتمعات والمؤسسات بشتى أنواعها، ذلك ما نوضحه من خلال الموالي:

1. المفهوم اللغوي والاصطلاحي للاتصال

1) **التعريف اللغوي:** يعود أصل كلمة اتصال (*COMMUNICATION*) من اللغات الأوروبية، التي أُقتُبِستْ وترجمت إلى لغات أخرى، فشاعت في العالم بجذور الكلمة اللاتينية (*COMMUNIS*) التي تعني "الشيء المشترك أي كل ما هو مألوف أو شائع أو مشترك وجذر الكلمة" "يذيع" أو "يشيع"[1].

2) **التعريف الاصطلاحي:** لقد تعددت تعاريف الاتصال حسب الكتاب والباحثين المختصين إلى مفاهيم عدة نوجز ذكر البعض منها فيما يلي:

- ✓ **تعريف ابراهيم إمام:** الاتصال، هو "حامل العملية الإجتماعية والوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتنظيم واستقرار وتغيير حياته الإجتماعية ونقل أشكالها ومعناها من جيل إلى جيل عن طريق التعبير والتسجيل والتعليم"[2].

- ✓ **تعريف كارل سوفلاند:** "العملية التي ينقل بمقتضاها الفرد القائم بالاتصال منبهات ورموز لغوية لكي يعدل سلوك الأفراد الآخرين، المستقبلين لرسالة الاتصال بشكل متعمد هادف لغرض إحداث تأثر معين"[3].

---

1 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ***العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الإجتماع***، المكتب الجامعي الحديث، 199ص261.
2 إبراهيم إمام، ***الإعلام والاتصال بالجماهير***، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1997 ص27.
3 منـــال هلال المزاهـرة، ***نظريات الاتصال***، دار الميسرة بعمان، الأردن، الطبعة2، 2018، ص28.

- ✓ **تعريف عبد المجيد شكري:** يعرف الاتصال بأنه "عملية التفاعل الاجتماعي عن طريق نقل المعلومات من أجل نشرها وذيوعها عن طريق المشاركة بواسطة رسالة مشتركة، من خلال اللغة أو الرموز المنطوقة وغير المنطوقة لإيصال المعلومات ونشرها من اجل هدف معين"[1].

- ✓ **الاتصال حسب هارولد لازويل:** يعتبر أول من حدد بدقة كل العناصر التي يتألف منها النشاط الاتصالي فهو يرى " أنه لا يمكن للمرء وصف نشاط اتصالي وصفا ملائما ما لم يجب عن هذه الأسئلة التالية، من يقول ؟ ماذا يقول ؟ بأي وسيلة ؟ لمن يقول؟ بأي تأثير؟"[2].

خلاصة لما تم عرضه، نقول أن الاتصال هو النشاط الذي يستهدف تحقيق العموم أو الانتشار لفكرة، موضوع أو قضية عن طريق انتقال المعلومات، الأفكار أو الآراء من شخص أو جماعة إلى أشخاص أو جماعات باستخدام وسائل وطرق مختلفة مفهومة لدى الطرفين لغرض تحقيق أهداف مسبقة.

2. أهمية عملية الاتصال

لقد ازدادت أهمية الاتصال في العقود الأخيرة بازدياد تدفق المعلومات فتعددت وظائفه وتشعبت وسائله حسب طبيعة المؤسسات وأهدافها، فنحن نسمع ونتحدث، نرى، نراقب، نقرأ ونكتب، هكذا أصبح الاتصال حقيقة طاغية في حياتنا الحديثة ، فالجميع يمارس الاتصال، يستقبلون معلومات وينقلون أخرى تعكس الأهمية البليغة للاتصال في حياة الفرد والمجتمع، بوصفه البنية الأولى للمجتمع[3].

1) **أهمية الاتصال بالنسبة للفرد:** يعتبر العنصر البشري مرجعية لجميع التغيرات التي تحدث داخل المؤسسة مهما كانت طبيعتها من خلال حلقات الاتصال التي يقوم بها الفرد بينه وبين غيره، داخل المجتمع عبر الدور الاتصالي المنوط إليه، هذا ما يجعل الفرد يشعر بقيمته الشخصية والمؤسساتية وحتى القيمة الإجتماعية ما يحفزه على تقبل روح الانتماء و تبني الرضا الوظيفي.

2) **أهمية الاتصال بالنسبة للمؤسسة:** إن نشاط المؤسسات مهما كانت طبيعتها ومهما كان حجمها، فهي تهدف في كل الأحوال إلى تحقيق الهدف التي وجدت من أجله، فالمؤسسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح و التربوية تهدف إلى تكوين الأجيال والمؤسسة الأمنية تهدف إلى زرع الأمن والاستقرار.

---

[1] اللواء، عصمت عدلي، ***مهارات الاتصال الأمني بين الفهم والتحليل***، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، 2018، ص19.
[2] فهد بن عبد الرحمان الشميمري، ***التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام***، مكتبة الملك فهد بالرياض، السعودية، 2010، ص49.
[3] محمد عبد الحميد ، ***الاتصال في مجالات الإبداع الفني الجماهيري*** ، عالم الكتب القاهرة، مصر 1993 ، ص19.

ليبقى الهدف الأمني أساس التنمية، على غرار المديرية العامة للأمن الوطني التي تهدف إلى حماية الأشخاص والممتلكات ومكافحة الجريمة، الحفاظ على النظام العام وإرساء دولة القانون إنطلاقا من انتهاج منافذ الاتصال الأمني موضوع الدراسة.

3) **أهمية الاتصال بالنسبة للمجتمع:** إن وظيفة الاتصال بكل أنواعها وبتعدد وسائلها، تعود بأهمية كبيرة أيضا على المجتمع من خلال الاحتكاك بالمحيط الخارجي وما توفره من فرص لإثبات الذات ومواجهه تهديدات قد تمس بكيان المجتمع، مما يتطلب تضافر جهود الجميع لتذليلها من خلال اتصال فعال يوفر للمجتمع معلومات نستبق بها المخاطر ونستشرف بها النتائج، ما ينعكس على دعم الاستقرار والأمن داخل المجتمع وبعث روح التعاون والتنسيق، تبني مرافع العلاقات العامة وتثمين روابط التقارب بين أطياف الجميع.

كل هذه الأهداف وأخرى لن تتحقق ما لم تتبع سياسة اتصالية فعالة، نظرا لكون الاتصال القلب النابض والشرايين الدموي الذي يضخ في جميع الوظائف التي تقوم بها المؤسسات على اختلاف أشكالها بغية تحقق الأهداف الاتصالية التي هي من صلب أهداف المؤسسة كيفما كانت طبيعتها.

3. عناصـــر عملية الاتصال

يتضمن مفهوم الاتصال، حلقة مترابطة تتضمن العملية التي تنتقل من خلالها المعلومات والأفكار بين الأفراد والمؤسسات من مرسل نحو مستقبل، تتداول فيما بينهما عبر وسيلة تسعى إلى تبليغ الرسالة الاتصالية وفق علاقة متكاملة ومستمرة، تساير المتغيرات وتهدف لتعزيز منافذ التأثير المتبادل بما يحقق الأهداف المسطرة، عبر التنسيق بين مجموعة من العناصر، نعرضها في النقاط التالية[1]:

1) **المُرسل:** الشخص الذي يحدد الهدف من الاتصال بمهارات يتصف بها المرسل، بساطة ووضوح اللغة والتعبير عن الأهداف بدقة، من خلال اختيار أسلوب الاتصال المناسب مع الإلمام بالموضوع والمتصل به قد يكون فرد، جماعة أو مؤسسة.
2) **المستقبِل:** الشخص أو المجموعة المستهدفة من عملية الاتصال، الذي يسعى المرسل عن طريق وسيلة الاتصال المنتهجة للنقل الرسالة المبرمجة والموجه إليه.

[1] اللواء عصمت عدلي، ***مهارات الاتصال الأمني بين الفهم والتحليل***، مرجع سابق، ص28.

3) **الرسالة:** الأسلوب الذي تخرج به الفكرة أو التوجيه من المرسل إلى المستقبل وقد تحتوي الرسالة على استجابات واضحة ومباشرة، قد تنطوي على استجابات ضمنية، على أن تتناسب الرسالة مع وسيلة الاتصال المستخدمة لنقلها.

4) **وسيلة الاتصال:** آلية نقل الرسالة بين المرسل والمستقبل أو المستقبلين، تعتبر قناة الاتصال وحلقة الوصل بين المرسل والمستقبل، ترسل عبها الرسالة فيجب أن تكون خالية من التشويش ومناسبة لطرفي الاتصال، يمكن للمرسل الاتصال من خلال العديد من الوسائل والوسائط بغية التأثير والإقناع وكسب مساندة الآخر المستهدف بما تمليه أهداف الرسالة.

5) **الهدف:** المقصود به الغرض من الاتصال، يجب أن يكون واضحا وبأسلوب جلي، حيث يعتبر الاتصال الركيزة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، نظرا لكون الأشياء المهمة في الاتصال ليس ما نقوله و لكن الأهداف المرجوة منه.

6) **الاستجابة:** هي رد الفعل الذي يحدث لدى المستقبل نتيجة عملية الاتصال، هل حققت التأثير أو الهدف المطلوب وهو ما يعتبره البعض المتمم لدائرة الاتصال بين المستقبل والمرسل، أي ما يفعله المستقبل اتجاه الرسالة بالقبول، الرفض أو لامتناع، عادة ما يختلف تفسيره للرسالة عن المعنى والتفسير الذي يقصده المرسل، ثم فإن المستقبل يتصرف تبعا لتفسيره الذاتي وليس تبعا لما قصده المرسل، فيشوه معنى الرسالة، لهذا فإن القائم بالاتصال يجب عليه بذل جهدا كبيرا لتحقيق الفعالية في الاتصال لتجنب مغالطة المعلومات عند نقل الرسالة حسب طبيعتها، فمثلا قد يدعم المرسل اتصاله التليفوني لمناقشة جدول عمل بمذكرة مكتوبة[1].

7) **التغذية العكسية:** تتضح عملية التغذية العكسية في تجاوب مستقبل الرسالة حيث يصبح المستقبل هو مرسل للمعلومات، فيقوم المستقبل بتشفير أو بوضع المعلومات في صورة رموز أو أعداد وهذه الرسالة الجديدة يعاد تفسيرها، فتعطي المرسل فكرة عن مدى الدقة في فهم المستقبل رسالته من خلال المعلومات الراجحة في المستقبل، التي تسمح للمرسل بتكون حكم حول فاعلية الاتصال.

8) **محيط الاتصال:** الوسط الذي تتم فيه عملية الاتصال، مما يجب مراعاة طبيعته وجميع المتغيرات التي يتميز بها هذا الوسط والأخذ في الحسبان خصوصية ومبادئ الفئة الإجتماعية المتلقية للرسالة مع مراعاة مستواها الثقافي والعلمي لتبسيط الفكرة والهدف من عملية الاتصال لاسيما إيصال الفكرة وإقناع المستقبِل للرسالة بغية بلوغ الهدف المسطر.

[1] راوية حسن ، ***السلوك في المنظمات***، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر 2002م، ص189.

الشكل رقم (31): النموذج العام للإتصال

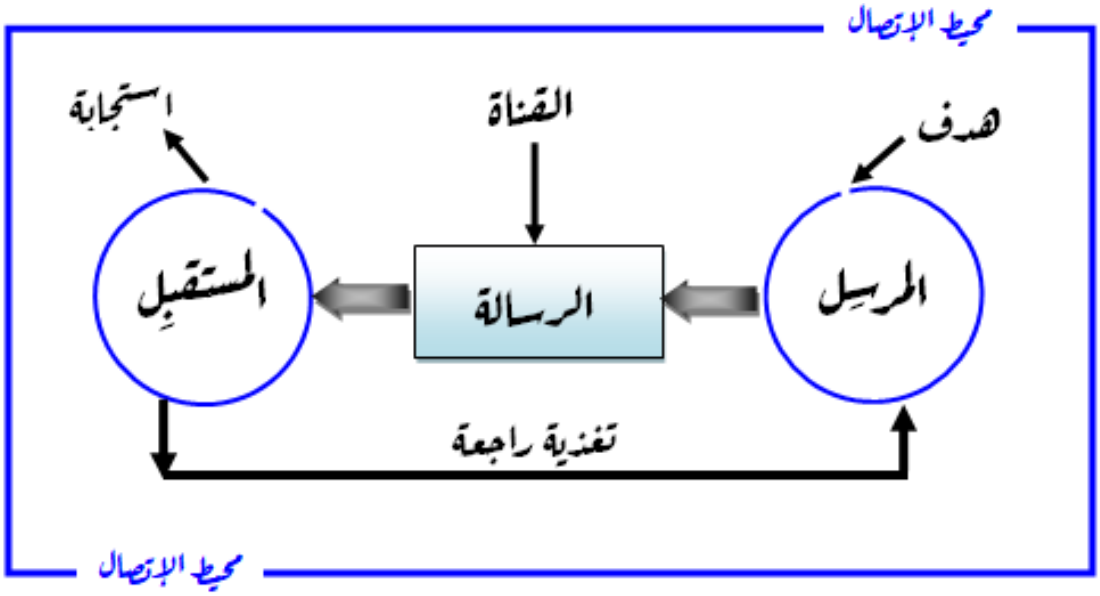

المصدر: من إعداد الباحث بناء على عناصر الاتصال السابقة

الشكل رقم (32): النموذج الخطي الموسع للإتصال

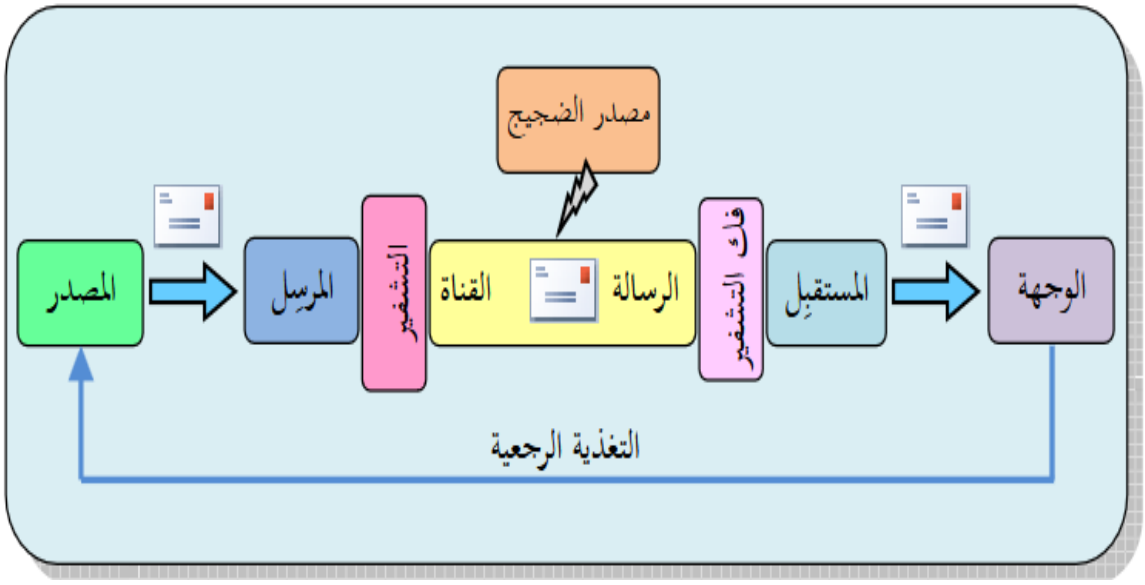

المصدر: سيواني عبد الوهاب، ***نحو إدماج الاستعلام الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري***، أطروحة دكتورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015، ص226.

4. أهداف عملية الاتصال

إن غاية عملية الاتصال، ملامسة وتحقيق أهداف المؤسسة نحو بعدين رئيسيين هما، زيادة قوى التأثيرات الإيجابية التي تصب في صالح رسالة وأهداف المؤسسة ومواجهة التأثيرات السلبية التي تعيق الوصول لهذه الأهداف، ليبقى الأهم في الاتصال ليس الاتصال في ذاته، إنما القدرة على تحقيق أبعاد المؤسسة، وفق التحكم في المعلومات والتكيف مع متغيرات المحيط لبلوغ الأهداف التوجيهية، الثقافية الإجتماعية، التشاركية والإستراتيجية التي نجزها في النقاط التالية[1]:

1) **تبليغ الرسالة:** من خلال القدرة على القيام بالعمل المخول لنا عن طريق التنسيق، التشاور واختيار الكفاءات البشرية المؤهلة، التي لها القدرة على إيصال الرسالة المراد تبليغها.
2) **الفهم والإفهام:** لابد لرجل الاتصال الإلمام بالموضوع وتفاصيله قبل الدخول في عملية الاتصال لتكون له القدرة على النقاش ومواجهة الأفكار المضادة والتميز بالدهاء والفطنة وقوة التأثير.
3) **القناعة والإقناع:** من أبرز أهداف الاتصال القدرة على الإقناع والتأثير لكسب تأييد ومساندة الجمهور بالطرق الموضوعية والأدلة القاطعة والبرهان الثابت، مما يتطلب من رجل الاتصال القناعة الكافية بموضوع الرسالة المعنية.
4) **التحفيز والتعبئة:** التحفيز بمثابة الطاقة التي تدفع إلى تقديم الأداء الأفضل، نتعرف على الأفراد التي تستحق التحفيز، يكون ذلك بمصداقية وشفافية الاتصال المتبع من طرف الإدارة المسيرة، ما يتطلب تعبئة أساليب الرقابة والتقييم العادل، من خلال الاتصال المستمر مع الجميع.
5) **التنسيق والاندماج:** يهدف الاتصال إلى التنسيق بين جميع الوظائف الإدارية بغية خلق روابط الاندماج والتقارب لبلوغ الأداء المهني المطلوب وفق ما تمليه الأهداف المسطرة.
6) **مواجهة النزاعات:** من خلال تعزيز قواعد الاتصال الداخلي خاصة الاتصالات الصاعدة والنازلة لزرع التجانس والرضا الوظيفي بين جميع المستخدمين.
7) **دحض الإشاعات:** كثيرا ما تعمل الإشاعات على المساس بسمعة المؤسسة فتعطل مسيرتها وتذبذب أهدافها، مما يتطلب مواجهتها باتصال مضاد هادف، فوري بغية وأدها في مهدها وتفويت الفرصة على المحرضين والمناوئين.
8) **التكوين والتدريب:** يلعب التكوين دورا فعالاً في مسايرة الأوضاع واكتساب المهارات والقدرات العلمية الكفيلة لمسايرة المستقبل، من خلال الاتصال والاحتكاك مع محيطها والمؤسسات العلمية المؤهلة[2].

---

[1] فاطمة الزهراء بن يمينة ، ***الاتصال وتكنولوجيا المعلومات***، دار أجيال الرقمي للطباعة، النشر والتوزيع، الجزائر، 2023، ص 21.
[2] سحر أم الـرتم ، ***مدخل إلى وسائل الإعلام***، دار إيلياء للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الجزائر، الطبعة1، 2024، ص 16.

9) **التحسيس والتوعية:** للاتصال دور فعال في عملية استباق المخاطر والمشاكل التي قد تصادف نشاط المؤسسات في مسيرتها، لاسيما في الظروف المستعصية وفترات الأزمات.
10) **تثمين المعلومات:** يساعد الاتصال على تثمين وتعزيز تبادل المعارف ودعم الرصيد المعلوماتي الذي يعود بالإيجاب، تسهيلاً لبلوغ النتائج المرجوة.
11) **إتخاذ القرارات:** البعد الجوهري للاتصال بمفهومه الاستعلامي لما له من أهمية كبيرة في عملية إتخاذ القرارات، إذ يحتاج الأفراد إلى معلومات إستراتيجية دقيقة لضبط الإستراتيجيات وتقديم البدائل واتخاذ القرارات الناجعة والمناسبة.

المطلب الثاني: ماهية الاتصال الأمني وأبعاده الإستراتيجية

يركز هذا المطلب على تقديم تعريف دقيق للاتصال الأمني، مع إبراز الخصائص التي تميزه عن غيره من أنواع الاتصال، مثل حساسية المعلومة الأمنية، ضرورة الموازنة بين متطلبات السرية والشفافية، ارتباطه المباشر بسيادة الدولة وشرعيتها، تماشيا مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

أمام ارتباط الأمن والإتصال بشتى المجلات والقطاعات، أصبحت المصالح الأمنية قطاع حساس جدا، يتماشى مع متغيرات الوضع الراهن، لاسيما الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية منها ببعدها الوطني والإقليمي، واقع جعل من "الاتصال الأمني" قاعدة صلبة للأجهزة الأمنية لتحقيق التوازن الأمني في المجتمع والسهر على مواجهة كل أشكال الجريمة كقوة تأثير جيدة في مجتمع المعلومات.

1. مفهوم الاتصال الأمني

ظهر مفهوم الاتصال الأمني وبرز بشكل أكثر وضوحا مع بداية القرن الحادي والعشرين وبات اتصال متخصص في المجال الأمني، تعددت مفاهيمه وتعاريفه، نوجز بعضها في ما يلي:

- ✓ الاتصال الأمني مجموعة العمليات والنشاطات المتكاملة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية عبر وسائل الاتصال المتخصصة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن الاجتماعي، بغية المحافظة على أمن الأفراد وسلامة المجتمع[1].
- ✓ الاتصال الأمني، هو النشر الدقيق للحقائق والثوابت الأمنية للتأثير الإيجابي في المجتمع لزرع مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجماهير، مع تبصيرهم بالمعارف الأمنية وترسيخ قناعاتهم بأبعاد المسؤولة الأمنية لكسب مساندتهم في مواجهة مرتكبي الجرائم وكشف مظاهر الانحراف[2].

---

[1] ياسر عبد الله، ***العلاقات العامة والإعلام الأمني في عصر الوسائط المعلوماتية***، دار الراية بعمان، الأردن، الطبعة1، 2020، ص159.
[2] عمر خالد المسفري، ***الاتصال الجماهري والإعلام الأمني***، دار أسامة للنشر والتوزيع بعمان، الأردن،ط1 2013، ص109.

✓ الاتصال الأمني، اتصال توافقي يساير سياسة الدولة ويطبق قوانينها ما يضفي عليه صفة الشرعية والمرجعية في التعاطي مع الأحداث، بما يحقق التأثير والتوافق الإيجابي بين الشرطة والمجتمع للتوعية والتوجيه وتلميع صورة الأمن الوطني في أذهان الجماهير لخلق التفاهم والتآزر الاجتماعي.

1.1. عناصر الاتصال الأمني

رغم خصوصية وحساسية الاتصال الأمني، كونه اتصال يرقى لتعزيز أبعاد الأمن الوطني والمساهمة في الأمن الإقتصادي، تبقى عناصر الاتصال الأمني تتماشى والعناصر السالفة الذكر في المطلب الأول لهذا المبحث، انطلاقاً من المرسل، الرسالة، المستقبل وصولا لمحيط الاتصال، غير أنه يمكن الإشارة إلى عنصرين جديدين، نراهم مهمان ضمن عناصر الاتصال الأمني يتمثلان في كل من الخلفية المعلوماتية و "مرونة الاتصال".

1) **الخلفية المعلوماتية:** مجموعة القيم الأمنية والرواسب الثقافية الراسخة من الأفكار، الأحاسيس والمعلومات التي تشبع بها كل طرف من أطراف الاتصال الأمني.

2) **مرونة الاتصال:** تمثل مجال التفاهم في حدود التناسق والتوافق بمضمون الرسالة الأمنية المعبر عنها بمصطلح سوسيولوجي تحت مفهوم "مرونة الاتصال" ممثلة في مختلف القيم والرواسب الثقافية والأفكار التي يشترك فيها أطراف الاتصال، فتختلف سعة المرونة حسب الأشكال التالية:

الشكل رقم (33): مرونة الإتصال الأمني

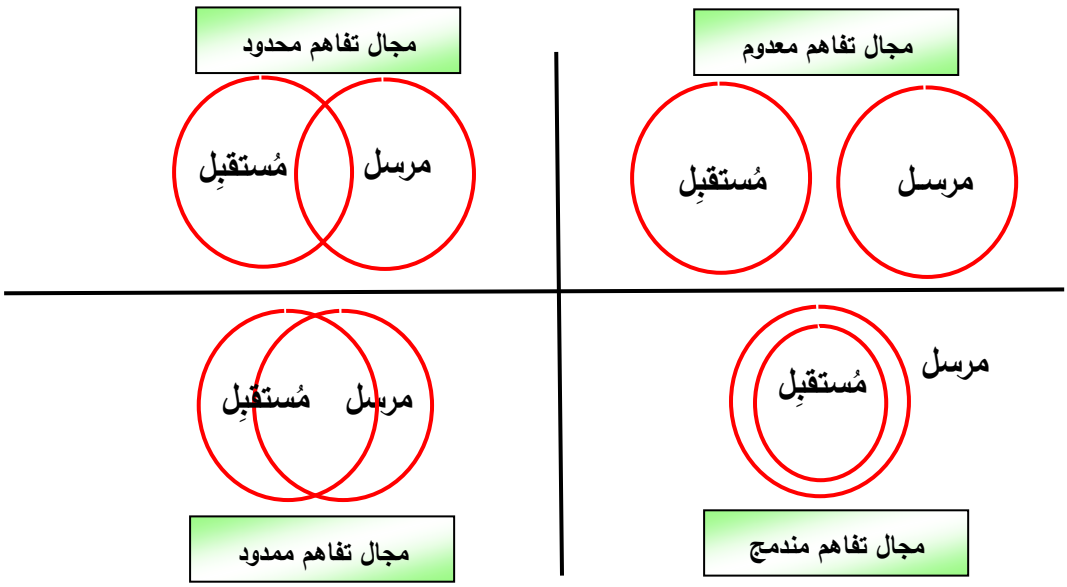

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على، مازن سليمان الحوش،الاتصال وتأثيره على تنظيم المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 2006، ص37.

2.1. أهداف وأبعـاد الاتصال الأمني

لماذا الاتصال الأمني ينطلق من بعده الإعلامي، سؤال جوهري يطرح في هذا السياق، نجيب عليه أنه وسيلة اتصال فرضتها الظروف والمتغيرات الإجتماعية بقوة، خاصة بعد توغل تكنولوجيا المعلومات والإتصال في زمن حرب المعلومة وتنامي أشكال الجريمة في المجتمع.

من هذا المنطلق، فإن تخصص الاتصال في المجال الأمني، يقود إلى الدقة، الإبداع والسرعة في معالجة القضايا الأمنية المطروحة وفق ما تمليه معايير الكفاءة والفعالية في تقصي الحقائق وفك خيوط الجريمة في المجتمع والسرعة في اتخاذ القرار الفاصل، وفق ما تمليه أهداف المؤسسات الأمنية التي نراها من صلب أهداف الاتصال الأمني، التي نجزها في العناصر التالية[1]:

- ✓ الاتصال الأمني، فضاء للمعرفة الأمنية يهدف لرفع درجة الوعي والمسؤولية لمواجهة التحديات الراهنة.
- ✓ يفتح قنوات التواصل و التشاركية لخدمة قضايا المجتمع مايقرب وجهات النظر ويعزز التعاون الأمني.
- ✓ استقطاب و مشاركة كل المختصين والكفاءات في المعالجة النوعية للقضايا والمشكلات المعاصرة.
- ✓ يشكل الاتصال الأمني منفذا لترقية العقول وتكريس قيم الوطنية والتغاضي عن فصول المحسوبية.
- ✓ تقليص الهوة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع من خلال تبني قيم العلاقات العامة والثقة المتبادلة.
- ✓ يفتح منافـذ البحث العلمي والأكاديمي في مجال الدراسات والبحوث الأمنية للقضايا الشائكة.
- ✓ يكرس البعد الجوهري الرامي لحماية الشعوب ومؤسساتها وأمنها والعمل على ازدهارها وفرض وجودها.
- ✓ تنمية السلوك الاجتماعي الحضري للمساهمة في محاربة الجريمة و السهر على حفظ النظام العام.
- ✓ توفير المعلومة الأمنية لتنوير الرأي العام بقضايا المجتمع وتأثير فيه نحو مواجهة المشاكل المطروحة.
- ✓ توعية وتوجيه الجمهور أثناء فترات الأزمات بهدف التعاون المشترك لمواجهة المخاطر المحتملة.

فضلا عن الأبعاد الأربعة الرئيسة للاتصال الأمني، التي نوجزها في النقاط التالية:

1) **البعد الوقائي:** لرفع الوعي وتبني النهج الإستباقي لدحض المخاطر وتكريس وعي أمني مجتمعي.
2) **البعد العملياتي:** التنسيق الميداني لإتخاذ القرارات وضمان انسيابية المعلومات بين الفرق الميدانية.
3) **البعد التأثيري:** تلميع صورة المؤسسة وتكريس قوى التأثير الأمني لردع الخصوم وتحقيق الأهداف.
4) **البعد المعرفي:** جمع المعلومات المطلوبة وربطها باليقظة الإستراتيجية لمواجهة التهديدات المتوقعة.

[1] *بسام عبد الرحمان المشاقبة، **الإعلام الأمني بين الواقع والطموح**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2012، ص181.*

3.1. خصائص وميزات الاتصال الأمني

أمام تنامي الرقمنة ومسايرة تحديات الوسائط المعلوماتية ومخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في زمن اللازمنية واللاحدودية، تبرز الأهمية القصوى لتوظيف الاتصال الأمني لمواجهة هذه التحديات التي تولدت عن ثورة حرب المعلومات، لتميزه بعض الخصوصيات والميزات التي تؤهله للوقوف في الصفوف الأولى لمعركة عصر المعرفة، نوجزها في الميزات التالية[1]:

- ✓ إنفراد المؤسسة الأمنية بمعالجة كافة قضايا المجتمع وفق سياسة اتصالية أمنية وفق إدارة الأولويات.
- ✓ يتميز الاتصال الأمني بتبني إستراتيجية اليقظة الأمنية للاستباق المخاطر واستشراف النتائج المسطرة.
- ✓ يتعدى الاتصال الأمني أهداف المؤسسة الأمنية ليلامس كبريات الأبعاد الإستراتيجية لقضايا الأمـة.
- ✓ إشكالية التوفيق بين السلطة والحرية في سياق إحترام الحريات وفـرض سيادة القانون دون فخ التسلل.
- ✓ الاتصال الأمني يتميز بمعالجة قضايا حساسة جدا ما يضفى عليه طابع التكتم و التحفظ الإعلامي.
- ✓ الظواهر الأمنية قد تكون ظواهر تثير الجدل وتأجج الرأي العام على غرار ظواهر الكفر والخلع.
- ✓ الاتصال الأمني مرجعية في معالجة وإدارة الأزمات الصعبة وتماسك المجتمع وتوجيه الرأي العام

2. الوظائف الإستراتيجية للاتصال الأمني

يتناول هذا الطرح البعد الإستراتيجي للاتصال الأمني، الذي يتجاوز نقل المعلومات ليشمل بناء الثقة مع الرأي العام، تعزيز شرعية المؤسسة الأمنية، دعم العمليات الميدانية والوقاية من الأزمات الإعلامية.

1.2. وظيفة إستراتيجية الإعلام

تتجلى هذه الإستراتيجية في إيصال مضمون الرسالة الاتصالية في تقديم المعلومات اللازمة للجمهور أو الطرف المستقبل لمساعدتهم في تكون الرأي واتخاذ القرارات المناسبة حسب طبيعة القضية المعالجة لاسيما أثناء إدارة الأزمات، من خلال تزويد الرأي العام بالمعلومات الصحيحة في إتجاه واحد دون انتظار الصدى المقابل، لتنويره لما يحاك ضده من أساليب التضليل والتغليط لدحض الإشاعات في مهدها[2].

مثال من الواقع: غلق بعض مسالك ومنافذ الطريق السريع، عشية الاستعراض العسكري لسنة 2023.

---

[1] *ياسر عبد الله، مرجع سابق ص178.*

[2] *زكريا بن صغير، **الإستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها في إدارة الأزمة**، مجلة مصداقية، العدد2، 2020 ص66.*

2.2. وظيفة إستراتيجية الإقناع

تبرز هذه الوظيفة الإستراتيجية للاتصال الأمني في إتجاه واحد دون انتظار التغذية العكسية حيث تتضمن رسالة الاتصال التعبير عن توجيه المؤسسة لسلوك الجمهور، من خلال تبرير القرارات المتخذة والإجراءات المطبقة خلال تسيير الأزمات والفترات الحرجة التي قد تمس بحرية الأشخاص والمؤسسات غير أنها تضمن الأمن والأمان وحماية الأشخاص والممتلكات، من خلال تحقيق مطالب وحقوق الأغلبية بناء على إستراتيجية القناعة والإقناع في السياسة الاتصالية الإستراتيجية المنتهجة.

مثال من الواقع: الإستراتيجية الاتصالية المنتهجة تماشيا مع تطبيق تدابير وضوابط الحجر الصحي أثناء تسيير أزمة جائحة كورنا خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022.

3.2. وظيفة إستراتيجية الإجماع

تكمن هذه الوظيفة الإستراتيجية للاتصال الأمني في اتجاهين بين المرسل والمستقبل بناء على ربط علاقات التعاون بين المؤسسة ومحيطها الخارجي في إطار تكريس الاتصال المؤسساتي لاستقطاب جمهورها الخارجي والحفاظ على جمهورها الداخلي، خاصة عندما تتعارض مصالح الطرفين، فنضطر إلى تبني إستراتجية الإجماع وتقريب الرؤى لتذويب الفوارق وتغليب لغة الإجماع لحل النزاعات بين الطرفين.

مثال من الواقع: إستراتيجية الإجماع في فك الصراعات المترتبة على ظاهرة العنف في الملاعب خلال المقابلات الحاسمة في مرحلة العودة 2025.

4.2. وظيفة إستراتيجية الحوار

تُغلب هذه الوظيفة الإستراتيجية للاتصال الأمني لغة الحوار والتشاور في الاتجاهين بين المرسل والمستقبل بناء على الرأي وتقبل الرأي الأخر، من خلال رسالة اتصالية استشارية تجمع بين المتغيرات لاسيما عند معالجة كبريات الإشكاليات الإجتماعية والقضايا السياسية الشائكة بما يضمن المصلحة العامة للوطن والمواطن، في إطار حوار تشاركي مدروس بناء على لغة الاتصال الإستراتيجي الهادف[1].

مثال من الواقع: إستراتيجية التكيف الأمني مع احتجاجات عدم تقبل ورفض ورقة القانون الأساسي لقطاع التربية من طرف فئة المقتصدين بعد صدوره سنة 2025.

[1] *زكريا بن صغير، مرجع سابق، ص67.*

الشكل رقم (34): إستراتيجيات الإتصال الأربعة حسب "رولـر"

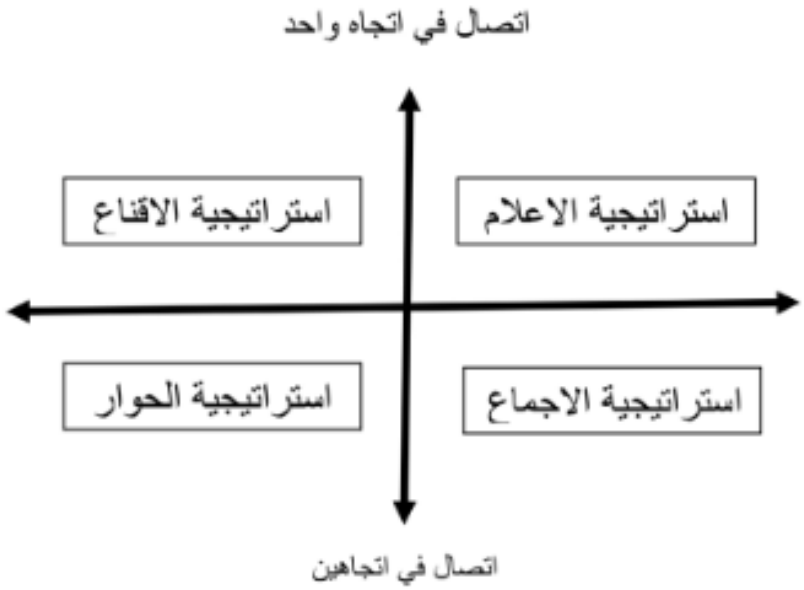

المصدر: *الدكتور زكريا بن صغير، الإستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها في إدارة الأزمة، مجلة مصداقية، العدد2، 2020 ص66*

المطلب الثالث: الاتصال الأمني شريان سيرورة الاستعلام الاقتصادي

عندما نتطرق لمفاهيم الاتصال في بعدها الأمني في التوجه نحو قوة التأثير في المحيط الخارجي ومـا يخفيـه مـن فـرص متاحـة وتهديـدات قائمـة، نحـن هنـا فـي حقيقـة الأمـر نلامـس مفهـوم الاسـتعلام الاقتصادي في أهم عناصره الرئيسية، ألا وهو التأثير في المحيط الذي نعتبره الحلقة المفصلية في نجاح نظام الاستعلام الاقتصادي في شتى المجالات، لاسيما المجال الأمني ما يجعلنا نُلزم أن الاتصال الأمني أقل ما يقال عنه أنه شريان الاستعلام الاقتصادي في جميع مراحله وأبعاده.

إن المدرك لخفايا الاستعلام الاقتصادي باعتباره منهج تسيير وقوة اقتصادية لا يستهان بها في ظل الصراعات الوطنية والإقليمية، يدرك أيضا أن قوة التأثير في المحيط هي صلب نجاح سياسته، باعتباره حلقـة التنـافس وسـبيل النفـوذ والتوسـع، بـل هـو البعـد الإسـتراتيجي لمواجهـة الحـالات الحرجـة أثنـاء إدارة الأزمات، من خلال إستراتيجيات التأثير عبر وسائل الاتصال.

من هذا المنطلق يمكن إبراز البعد الجوهري للاتصال الأمني في دفع عجلة الاستعلام الاقتصادي في بعده الأمني لما له من قوة تأثير حاسمة في الأطراف الفاعلة المستهدفة، من خلال الوقوف عند النظريات الأربعة لتأثير وسائل الاتصال الأمني، التي نوجزها في النقاط التالية:

1. نظريات تأثير وسائل الاتصال

1.1. نظرية رصاصة الاتصال (الحقنة تحت الجلد)

وظفت وسائل الاتصال الإلكترونية في الحرب العالمية الأولى بشكل مكثف لم يسبق له مثيل حتى أن "هيتلر" أرجع هزيمة ألمانيا في هذه الحرب إلى تأثير الإذاعة والحرب النفسية التي شنتها دول الحلفاء ضد القوة الألمانية، صاحب ذلك إيمان قوي أن قوة الاتصال ببعدها الإعلامي قادرة على تحديد الفكر وشحن الأفراد للتضحية من أجل قضاياهم، للنضال من أجل السيطرة على المعلومة، ما يؤكد أن زمن الدبابات الزاحفة تجاوزها الزمن في زمن حروب المعلومات والقوى الناعمة التي فرضت وجودها[1].

2.1. نظرية التأثير المحدود

كانت هذه النظرية بعد دراسة قام بها الباحث، "لازار سفليد" "LAZAR SFELD" عقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1940، التي فاز بها الرئيس "روزفلت" رغم موقف الصحافة المعادي له بقوة آنذاك، هذه الدراسة أجريت على سلوك الناخبين في مقاطعة نيويورك، التي أظهرت أن القليل من الناخبين قد تأثر بوسائل الاتصال الجماهيرية، حيث كانت الغلبة لدور قادة الرأي والزعماء في قوة التأثير في تغيير وتوجيه سلوك المواطنين من خلال الدعاية والدعوة لاستمالة عقولهم وعواطفهم لخلق توجه جديد يرى أن وسائل الاتصال رغم نفوذها تبقى عامل من جملة عوامل أخرى قادرة على التأثير[2].

3.1. نظرية الإستخدامات والإشباعات

برزت هذه النظرية في أعمال الباحث "ماك كوبي" "MAC COY" في بداية خمسينات القرن الماضي، التي تنطلق من مفهوم قوة الإقناع عن طريق الإشباع الإعلامي الشخصي بمجموعة من المفاهيم والشواهد لتؤكد أن أسلوب وسلوك الأفراد أمام وسائل الاتصال أكثر قوة واندفاع من المتغيرات الإجتماعية والشخصية، حيث يركز الملتقي بدلا عن رسالته، على شرح سلوكه الاتصالي ومواقفه فالجمهور حسب هذه النظرية أساس عملية الاتصال، إذ يقوم على اختيار الرسائل الإعلامية من فيض الرسائل الكثيرة التي يرغب نفسه في أن يتلقاها، في إشارة إلى التأكيد أن الجمهور هو الذي يختار الرسائل ومضمونها وفق رغباته وليس وسائل الاتصال هي التي تستخدمهم وفق توجهاتها[3].

---

[1] أعيشوش فريد، ***الاتصال في إدارة الأزمات***، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2012، ص43.
[2] أعيشوش فريد، مرجع سابق، ص46.
[3] صالح خليل أبو أصبع، ***الاتصال الجماهيري***، دار الشروق لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص215.

4.1. نظرية تحديد الأولويات

تعتبر هذه المقاربة الاتصالية للتأثير، من أهم النظريات المعاصرة في مجال الاتصال حديثة الظهور خلال سنة 1963 بعد صدور كتاب "الصحافة والسياسة الخارجية" للكاتب "برنارد كوهين" "BERNEAND COHEN" حيث تتمحور هذه النظرية على وجود علاقة إيجابية بين ما تعالجه وسائل الاتصال بأطيافها الإعلامية من قضايا وما يراه الجمهور مُهما منها، ما يتطلب من وسائل الاتصال الإسهام في ترتيب أولويات القضايا شكلا ومضمونا حسب ما يطلبه الجمهور، لخلق جو مفعم بالثقة والتفاهم في المعالجة الموضوعية والجدية لأمهات القضايا المطروحة للنقاش، لاسيما القضايا الأمنية التي تفرض نفسها بقوة عبر منابر الاتصال[1].

2. التموقع المركزي للاتصال الأمني في تركيبة الإستعلام الإقتصادي

سبق وتم التأكيد أن الإستعلام الإقتصادي لم يعد قوة اقتصادية فحسب بل منهج دراسة وبعد استراتيجي بمفهومه الموسع، من خلال التفاعل بين مكوناته للتأثير في محيط معقد نحو التغيير للأفضل لما يضمن للمؤسسة بقائها والقدرة على ملامسة أهدافها، في صراع ثورة اقتصادية مترامية الأطراف تسعى لضمان الأمن الإقتصادي والقدرة على إتخاذ القرارات الصائبة، هي متغيرات لن تتوخى ما لم يكون هناك اتصال فعال ومدروس، قادر على التوغل نحو منافذ التأثير المطلوب، هذه القوة الخفية المتمثلة في الاتصال الأمني في حلقة الإستعلام الإقتصادي بالمؤسسة الأمنية، نظهرها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (35): مكانة الإتصال في منظومة الإستعلام الإقتصادي

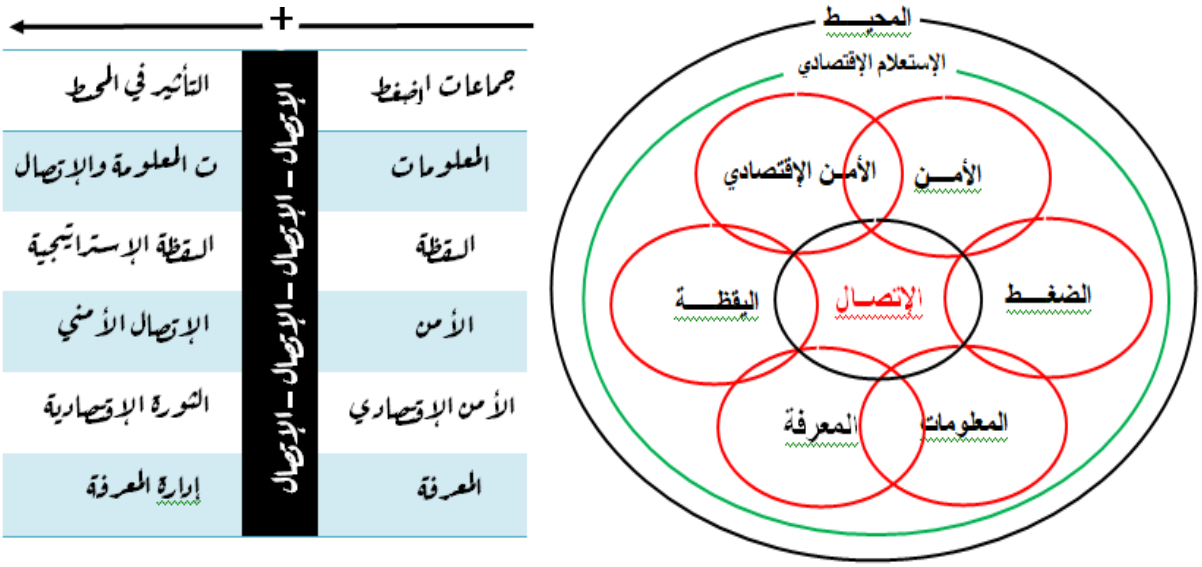

المصدر: من تصور وإعداد الباحث

[1] إسماعيل محمود حسن، ***مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير***، دار العالمية للنشر والتوزيع، 2003، ص272.

المبحث الثاني: التآزر بين الاتصال الأمني و الاستعلام الاقتصادي

يستوقفنا صلب الطرح في هذا المبحث عند المسعى الجوهري للدراسة، من خلال إسقاط العلاقات والروابط التي تجمع بين مفهومي الدراسة، الاستعلام الاقتصادي والإتصال الأمني وفق الدقة في الطرح والعمق في المعالجة، كيف يمكن الإستفادة من مبادئ وأدوات الاستعلام الاقتصادي لتزويد الاتصال الأمني بإطار منهجي منظم، يحوله من نشاط إعلامي عفوي موجه تفرضه الظروف، إلى قوة استباقية استشرافية قائمة على التحليل والرصد يُفرض على الظروف تماشيا مع مستجدات ومتغيرات الأوضاع الأمنية وتداعياتها على المجتمع.

عندما نعالج قضية أمنية بإقحام الاتصال الأمني، فنحن نعالج قضية دولة بكيانها وجميع مجالاتها، لاسيما البعد الاجتماعي والاقتصادي، بدءاً بمراقبة ما يحدث في المحيط الخارجي لاستقصاء المعلومة الأمنية قبل الاقتصادية، إنطلاقا من آليات اليقظة الإستراتيجية ببعدها الأمني، لإنتاج وحماية المعلومة وكيان الدولة، فالعمل على ترصد منافذ التأثير بما يحقق الأهداف الأمنية والاقتصادية للمجتمع والدولة، نحن نسير نحو توظيف المكونات الثلاثة للاستعلام الاقتصادي كمنهجية عمل ومرجعية فكر أمني لتطوير وتفعيل الاتصال الأمني من خلال معالجة المطالب الموالية:

المطلب الأول: تحويل الإشارات الضعيفة إلى قوة اتصال أمني محركة

لعل أهم ما يميز معالجة القضايا الأمنية ضرورة التحلي بالكفاءة والاحترافية في استقصاء الحقائق وكشف ملابسات القضايا المطروحة خاصة عند إدارة الأزمات، ما يتطلب قدر عال من الفطنة والحنكة الأمنية لتحويل إشارات الإنذار المبكرة إلى قوة معالجة بتفعيل اتصال أمني هادف، لتكريس البعد الوقائي لاستباق المخاطر واستشراف النتائج، وفق آليات اليقظة الأمنية في بعدها الإستراتيجي.

1. الإشارات الضعيفة نبض اليقظة الإستراتيجية

إنطلاقا من مفاهيم اليقظة الإستراتيجية كقاعدة أولى للاستعلام الاقتصادي كونها "أداة إرشاد في تسيير المؤسسة تعمل على زيادة الفرص وتقليل المخاطر، تتألف من نشاط مستمر وقسم كبير منها متكرر، تهدف للمراقبة النشطة لمحيط المؤسسة، بهدف توقع التغيرات المحتملة"[1].

[1] *Madinier Hélène, (2007): **Quelle veille stratégique pour les PME de Suisse romande** ? documentaliste-dciences de l'Information (volume° 44, 4ième trimestre), p 300.*

حيث تعتبر الإشارات الضعيفة معلومات إستراتيجية، القلب النابض لليقظة الإستراتيجية، خاصة في المؤسسات الأمنية، فهي مؤشر خفي هام في معالجة كل القضايا الأمنية، لتبقى الإشارات الضعيفة ضعيفة في بروزها قوية في دلالاتها، مما يؤهلها لاقتناص الفرص ومواجهة التهديدات المتوقعة.

1.1. تعريف اليقظة الإستراتيجية

- ✓ اليقظة الإستراتيجية كقاعدة أولى للاستعلام الاقتصادي باعتبارها "السيرورة الجماعية المستمرة للبحث بطريقة إرادية عن المعلومات الإستباقية المتعلقة بالتغيرات الناتجة عن المحيط الخارجي بهدف خلق فرص أعمال وتقليل المخاطر وعدم اليقين بصفة عامة"[1].
- ✓ كما عرفها مصطفى بوروبي، أنها "طريق تحويل المعلومات المكتسبة في سياق رصد المحيط، من أجل اكتشاف ورصد أفضل للإشارات الضعيفة والتهديدات والفرص بأسرع وقت ممكن، كما أنها نظام يهدف للابتكار واتخاذ القرارات الإستراتيجية"[2].

2.1. تعريف الإشارات الضعيفة

- ✓ يندرج مصطلح الإشارات الضعيفة تحت طائلة الحذر واليقظة الشمولية لاستشعار المفاجآت الإستراتيجية وتجنب الصدمات المتوقعة في محيط تنافسي معقد باعتبارها الوقود المحرك لليقظة الإستراتيجية، فهي المنافذ الأولى لاقتناص الفرص المتاحة وتفادي التهديدات المحتملة[3].
- ✓ عرفها المفكر أنصوف "ANSOFF" معلومات توقعية أسبقية، تنبه المسير بأن أمرا هاما سيحدث في محيط المؤسسة، فهي معلومات إستراتيجية من خارج المؤسسة عن حدث محتمل قد تكون له أهمية بالغة يعبر عن تطورات لم تتحقق بعد فهي تنبؤية، غامضة ومبهمة يصعب اكتشافها[4].
- ✓ ليعرفها سنة (1990) أنها حالة من التطور والنمو المستقبلي للمحيط، لا تتوفر عليه المؤسسة إلاّ من خلال معلومات جزئية غير مكتملة، تحتاج لإجابة سريعة لخفايا هذا التغيير، مما يستدعي معلومات تكميلية قبل أن يصبح التأثير ملموسا، يتطلب قدر من الحدس، الانتباه والاستشعار لشيءٍ ما يحدث في المحيط الخارجي.

---

[1] *ISAAC Henri, **Utilisation d'internent pour la veille stratégique: Facteurs déterminant des pratiques des entreprises françaises**. http/www.dauphine. fr./ crêpa/ Article cahier recherche/Articles/ Mars 2005.*

[2] *رواش يمينة، **اليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة تيزي وزو ،الجزائر، جوان2003.*

[3] *كاريش صليحة، **اليقظة الإستراتيجية نظام إنذار مبكر والذكاء الجماعي في المؤسسة**، أطروحة دكتورة، قسم علوم التسيير بجامعة الجزائر 3 2012، ص146.*

*4 UMBERT lesca, SYLVIE blanco, **contribution à la capacité d'anticipation des entreprises par la sensibilisation aux signaux faibles** ,6 eme congrès international francophone sur la PME, HEC,Montréal, Canada,2002.*

3.1. مميزات وخصائص الإشارات الضعيفة

تعتبر الإشارات الضعيفة من مرتكزات ومؤشرات نجاح اليقظة الإستراتيجية من خلال الرصد المسبق لمتغيرات المحيط، التي قد لا تظهر لكنها مؤشرات خفية كعلامات إنذار مبكرة، قد تكون النقطة المفصلية للمؤسسة، تنفرد بجملة من الخصائص نجزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): الخصائص العشر للإشارات الضعيفة.

الخاصية	التوضيح
خارجية	معلومات إستراتيجية مصدرها المحيط الخارجي للمؤسسة، تتعلق بحدث أو طارئ منظم له أبعاده وتأثرها على ديمومة وتماسك المؤسسة
إستباقية	معلومات وإشارات لا تخص الماضي، بل تتوقع المستقبل لأنها تتعلق بوقائع لم تحدث بعد
كيفية	لا تعكسها أرقام أو إحصائيات يمكن تسجيلها وتوثيقها، فهي مرتبطة بأحداث مستقبلية محتملة الحدوث
نوعية	معلومات تتميز بجودتها رغم محدوديتها، ذات بعد استراتيجي هام للمؤسسة غالبا ما تكون على شكل أفكار وتكهنات نحو متغيرات المستقبل.
ناقصة	إشارات لا تتوفر على المدلول الكامل للمعلومات المنتظرة، حيث يصف كونها بيانات منفصلة المفاهيم
عشوائية	عبارة عن إشارات إنذار متفرقة المصادر ومتناثرة المفاهيم، يطفو عليها طابع التناقض الخفي بين أطراف مختلفة من المحيط الخارجي للمؤسسة
غامضة	عبارة عن إشارات خفية تتعدم للوضوح، مبهمة المعنى قد تفهم بطريقة مناقضة لمدلولها الحقيقي، يصعب اكتشافها واستغلالها.
مجزأة	هي إشارات ضعيفة على شكل معلومات جزئية متناثرة، واردة من مصادر عديدة ومتنوعة يتطلب الأمر تجميعها وتركيبها
فجائية	هي إشارات ضعيفة قد لا تكون في الآن المحتمل و تظهر في مكان أو زمان غير متوقع إطلاقا، ما يتطلب قدر كبير من الإحترافية واليقظة للحصول عليه
توقعية	معلومات الإنذار المبكر، علامات السباحة في الضوضاء وعدم تأكدها ما يطرح الكثير من التساؤلات والفرضيات

المصدر: من تجميع وإعداد الطالب بناء على مذكرة علاوي نصيرة، مرجع سابق، ص100، بتصرف.

2. اليقظة الأمنية من صلب اليقظة الإستراتيجية

في سياق الربط بين متغيرات ومفاهيم الدراسة، يطفو إلى الأفق مصطلح قوي جدا له ارتباط وثيق بممارسات الاتصال الأمني يستمد ضوابطه من مفهوم اليقظة الإستراتيجية، نحن نقصد بذلك مفهوم اليقظة الأمنية التي نقف عند تعريفها على النحو التالي:

1.2. تعريف اليقظة الأمنية

- ✓ هي عملية مراقبة منظمة للمحيط الأمني للحصول على الإستراتيجية اللازمة لغرض توظيفها في الترصد للمحيط والتنبؤ بتطورات المستقبل لمواجهة التهديدات المتوقعة واستغلال الفرص المتاحة لتغذية القرار الأمني المناسب حسب متطلبات الأوضاع السائدة.
- ✓ أسلوب منظم في مجال التسيير الإستراتيجي للمصالح الأمنية، يرتكز على جمع ومعالجة المعلومة المستقاة قصد التكيف مع متغيرات المحيط من خلال اغتنام الفرص وتفادي المخاطر لتمكين إتخاذ القرار المفصلي في تسيير الأحداث الأمنية، وفق البدائل المتاحة لضمان الأمن وحفظ النظام العام.

2.2. امتدادات اليقظة الأمنية

إن البعد الجوهري لليقظة الأمنية، يبقى البعد الوقائي الإستراتيجي الإستشرافي لتقليص زاوية الخطر على المجتمع في محيط أمني مضطرب لغرض استباق المخاطر واستشراف النتائج بما تمليه الأهداف الأمنية المسطرة، ليمتد بعدها الأمني في سياق شمولي إستراتيجي يمس جميع المجالات، تماشيا مع شمولية الأجهزة الأمنية و خصوصية الحدث الأمني حسب توضيحات الشكل الموالي:

الشكل رقم (36): إمتدادات اليقظة الأمنية

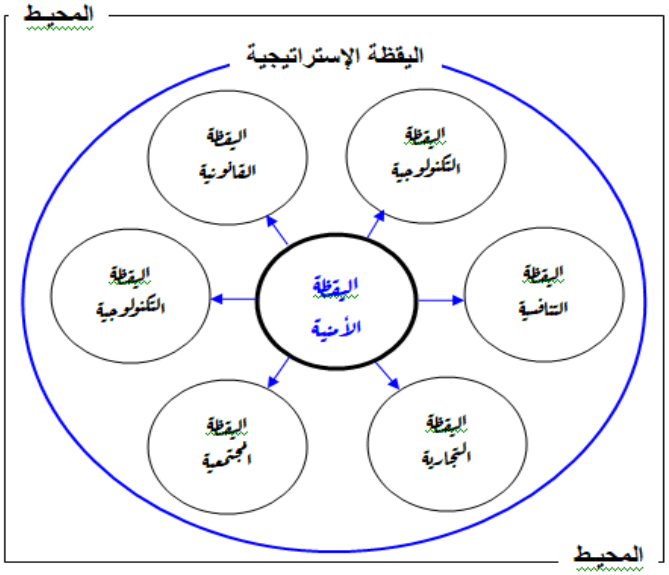

المصدر: من إعـداد وتصور الباحث.

3.2. أبعاد اليقظة الأمنية في ممارسات الاتصال الأمني

- ✓ الشمولية والديمومة في معالجة التطورات الأمنية المسجلة والمتوقعة من خلال توظيف وسائل الاتصال الأمني للإحاطة بجميع المجالات في سياق اتصال متخصص مدروس الأبعاد.
- ✓ المعرفة العميقة للمتغيرات ومستجدات المحيط الأمني، من خلال استشعار الإشارات الضعيفة وتحويلها إلى نقاط قوة محركة قادرة على مسايرة المستجدات الأمنية.
- ✓ رسم صورة إستشرافية للمصالح الأمنية من خلال تبني أولوية البعد الوقائي لاستباق المخاطر واستشراف النتائج بما يخدم حماية الأشخاص والممتلكات ويقلص تنامي الجريمة في المجتمع.
- ✓ ترشيد وتصويب عملية إتخاذ القرارات الأمنية الإستراتيجية وفق نسق مدروس بقدر محكم من الكفاءة والفعالية لتقديم خدمة أمنية ذات جودة شاملة تلامس الأهداف الأمنية المسطرة في جميع الميادين.
- ✓ التوجه نحو حوكمة قطاع الأمن الوطني من خلال تفعيل قوى العلاقات العامة لخلق جو مفعم من الثقة والتعاون الإستباقي المشترك لمواجهة التهديدات الأمنية الراهنة.

المطلب الثاني: التوافق بين حماية المعلومة و مراقبة محيط الاتصال الأمني

بَعد تكريس اليقظة الأمنية ببعدها الإستراتيجي، يضطلع الاتصال الأمني وفق منهجيات الدراسات العليا بوظيفة حماية وتأمين معلومات المؤسسة لاسيما الإستراتيجية منها، بعد إخضاعها لتحليل متعدد الأبعاد يشمل البعدين الكمي والنوعي، بهدف استخلاص أنماط خفية أو اتجاهات ناشئة وإعادة ترميزها في شكل رسائل عملياتية أو استراتيجيات فرعية قابلة للتنفيذ، بحيث تُدمج بسلاسة في دورة القرار المؤسسي على نحو توجه يضمن حماية الرصيد المعلوماتي في مقدمتها، الأمن الإلكتروني.

1. حماية المعلومة ثقافة راسخة في الاتصال الأمني

لتحقيق هذا البعد الإستراتيجي، ينبغي أن يستند الاتصال الأمني إلى مبادئ أمن المعلومات الثلاثة: السرية، السلامة، التوافر[1]، مع تعزيزها بتطبيق نماذج متقدمة لإدارة المخاطر المعلوماتية تحقق توازناً دقيقاً بين الشفافية وحماية البيانات الحساسة، مستفيدة من تقنيات مثل التحليلات التنبؤية والتشفير المتقدم وأنظمة الكشف المسبق عن التهديدات في حينها.

2. المحيط الأمني ميدان لتأثير في الرأي العام

مما يعزز الاتصال الأمني، التكيف مع متغيرات المحيط وفق مسايرة نقاط القوة وبؤر الضعف على المستوى الداخلي وتكيفها حسب الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة على المستوى الخارجي.

[1] *Solange Ghernaouti, op.cit., P2*

ضمن هذا المستوى المتقدم من الممارسة، يتحول الاتصال الأمني إلى أداة هجومية إستراتيجية، تُدار وفق خطط تأثير مدروسة تستند إلى علم النفس الاجتماعي والإتصال المؤسساتي ونظريات التأثير الجماهيري، بهدف التأثير على الخصوم، إعادة تشكيل محيط الإدراك، حشد التأييد الشعبي وتعبئة الرأي العام في اتجاهات مُحددة تنسجم مع استراتيجيات القوة الناعمة[1]، ليعزز قدرات الدولة والمؤسسة الأمنية على تحقيق أهدافها الإستراتيجية في محيط تنافسي معقد مترامي الأبعاد، فالاتصال الأمني لا يخص توفير الأمن المعلوماتي فحسب، بل أصبح يلامس جميع مجالات الحياة وفق متغيرات الوضع السائد حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (37): الأبعاد الأمنية للإتصال الأمني

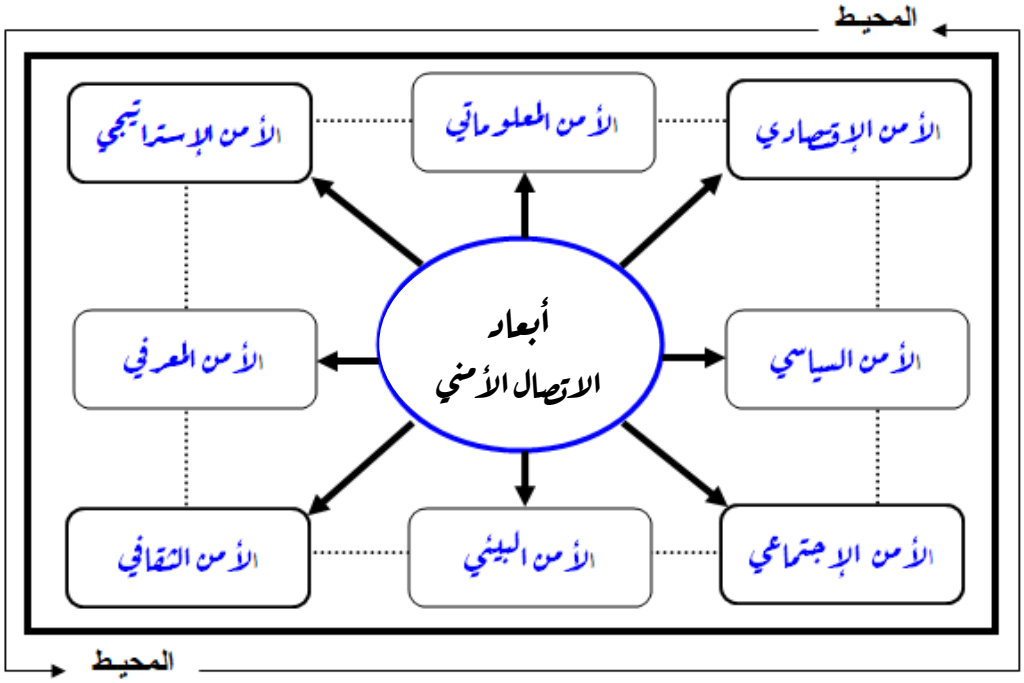

المصدر: *من إعداد وتصور الباحث إعتماد على رياض فاضل محمد الفيلي، مرجع سابق، ص55.*

المطلب الثالث: الاتصال الأمني قوة تأثير نحو القرارات الإستراتيجية

في سياق الاستعلام الاقتصادي، الذي يرتكز على مناهج تحليل البيئة التنافسية، رصد التهديدات واستباق الفرص، ينهض الاتصال الأمني بدور مركزي في تحويل المعلومات الأولية إلى معرفة قابلة للتوظيف، يدعم بها القرارات الإستراتيجية، يعزز صلابة البنية الأمنية ويمنحها قدرة على التأثير في الرأي العام عبر آليات النفوذ في المجتمع والتوغل في أفكاره لبعث فكر مجتمعي آمن، نحن نتكلم عن قوى التأثير في المحيط كحلقة مفصلية لإنجاح أبعاد الاتصال الأمني، يسهم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

[1] *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet, op.cit., p171*

1. التأثير حلقة هجومية مفصلية للاتصال الأمني

يعتبر التأثير البعد الهجومي لممارسات الاتصال الأمني في محيط معقد عدواني يستدعي فرض الوجود وإبراز الأدلة الدامغة للهدف النبيل للمهام الأمنية، التي قد تتعارض مع المصالح الضيقة لبعض الأطراف المؤثرة في المجتمع، ما يتطلب انتهاج الأدوات القوية لنجاح حلقة التأثير، على غرار ضبط الأهداف، تعزيز منافذ الاتصال الداخلي، العلاقات الإعلامية، اتصال الأزمات ومواجهة القوى الضاغطة.

2. التأثير بوابــة القرارات الإستراتيجية الصائبة

في حقيقة الأمر نحن أمام صراع تنافس إستراتيجي، نسعى فيه إلى إثبات وجودنا من جهة وتحقيق أهدافها من جهة أخرى ولما كان الاتصال الأمني موضوعه المعلومة الأمنية لا سيما الإستراتيجية منها وميدانه متغيرات المحيط، نحن أمام حرب معلومات متشعبة الأبعاد، بنجاحها نتجه نحو صوب اتخاذ القرارات الإستراتيجية الصائبة في تسيير الأحداث الكبرى خاصة أثناء إدارة الأزمات.

3. حرب المعلومة في قلب إستراتيجية الاتصال الأمني

نحن أمام تحديات معقدة، في زمن تنامي تكنولوجيات المعلومة والإتصال، أخطرها تصاعد الاعتداءات والجرائم السيبرانية، نحن نواجه حرب معلومات خطرة، تهدف للمساس بصورة مؤسساتنا الأمنية وسمعتها، ما يشكل منعرج هام للتأثير على الأمن الإقتصادي للمجتمع وكيان الدولة ببعدها الشامل، قد يعيق أهدافها، يحد من أبعادها، يخل بترابطها، يهدد وجودها وينسف مؤسساتها الإستراتيجية على غرار المؤسسات الاقتصادية والأمنية في ظل تنامي الصراعات الاقتصادية في بعدها السيادي.

في هذا السياق، يرى الباحث "HARBULOT" أن استباق ومواجهة المخاطر السيبرانية يجب أن يكون في منتهى اليقظة الإستراتجية المطلوبة، عن طريق وضع نظام مراقبة ووقاية لمواجهة الحملات الإعلامية المضللة والمسمومة، هنا يبرز دور الاتصال الأمني كقوة مؤثرة لدحض المضللات والحفاظ على كيان المؤسسات الإستراتجية للدولة لبلوغ أبعاد الأمن الإقتصادي المطلوب، في زمن تنامي المعلومة المهيمنة والمسيطرة المدججة بالقوى الثلاثة للسلطة، العنف، الثروة والمعرفة، إنه أمر في غاية الخطورة[1].

[1] رماضنية عبد العزيز، مرجع سابق، ص131.

من خلال حيثيات مطالب المبحث السابق، يظهر جليا التناغم الكبير بين الإستعلام الإقتصادي والإتصال الأمني فإن كان الأول يمثل العقل المفكر للمؤسسة بما يحويه من قدرات تحليلية واستشرافية، بدءا من منافذ اليقظة الإستراتيجية فإن الاتصال الأمني، في منظور بحثي متقدم على مستوى الدراسات العليا، يمكن اعتبار الجهاز العصبي المركزي الذي لا يكتفي بربط الخلايا التنظيمية فحسب، بل يضمن أيضاً تدفقاً متزامناً ودقيقاً للمؤشرات والمعلومات الحساسة، مع معالجة مستمرة للإشارات الصادرة وتحويلها إلى أوامر أو تحذيرات أو فرص إستراتيجية، بما يعزز قدرة المؤسسة الأمنية على التكيف السريع والحفاظ على تماسكها في محيط معقد وديناميكي قادرة على إتخاذ القرارات الإستراتيجية لتقدم خدمة أمنية تتميز بالإبداع والابتكار الأمني.

الشكل رقم (38): التوأمة بين الإستعلام الإقتصادي والإتصال الأمني

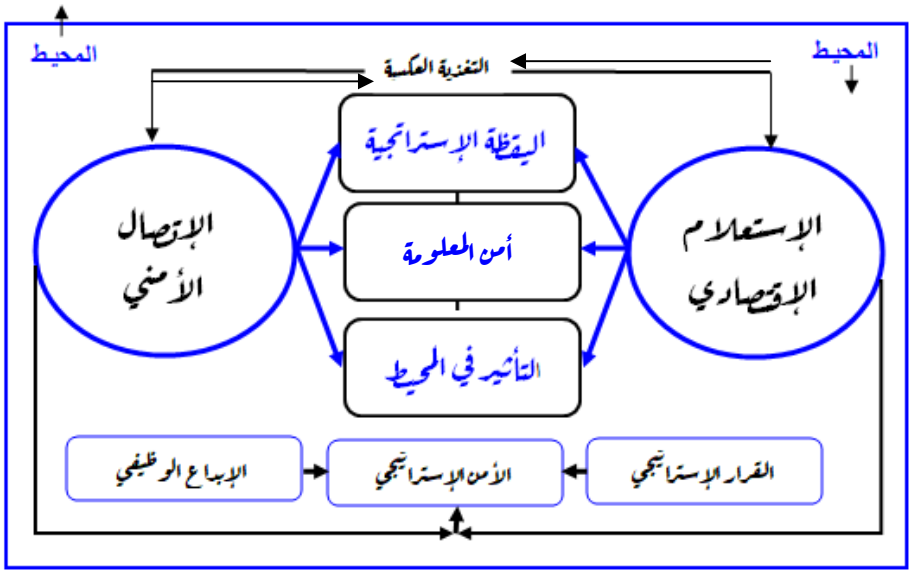

المصدر: *من إعداد وتصور الباحث.*

المبحث الثالث: من البعد التنظيمي إلى البعد النظامي للاتصال الأمني

إن الانتقال من الاتصال الأمني التقليدي المرتكز على المكونات إلى نموذج نظامي متكامل عالي التكيف، يرتكز على الارتباطات في منظور البحث الأكاديمي على مستوى الدراسات العليا يستلزم إعادة تصوره كبنية ديناميكية مفتوحة، ذات قدرة على التطور المستمر والتكيف المعرفي والتشغيلي.

تصور لا يكتفي باعتباره أداة اتصال فحسب، بل يضعه في موضع البنية التحتية المعرفية للمؤسسة القادرة على إدارة التدفق المعلوماتي والتفاعلات الأمنية على نحو ذكي، يدمج الخبرات التراكمية يساير مستجدات المحيط الخارجي المتسم بالتغير السريع وعدم اليقين الهيكلي.

تحول جوهري يتطلب إعادة تصميم قنوات وأدوات الاتصال الأمني، يراعي هندسة الثقافة التنظيمية ونظم الحوكمة، أسسه الجوهرية اليقظة الأمنية، الأمن الاستراتيجي وقوة التأثير لصنع القرار المناسب، لا كمجرد وظيفة إعلام وفقط، بل دمجه في دوائر التحليل والاستشراف الأمني المعرفي، بناء على ركائز بحثية وتطبيقية متقدمة تشمل:

1) **التكامل:** تعميق دمج الاتصال الأمني في جميع مستويات العمليات التشغيلية والاستراتيجية، بما فيها صياغة خطط بعيدة المدى،إدارة الأزمات وتطوير الخدمات المدمجة بالأبعاد الأمنية والمعيارية.
2) **الشبكية:** إنشاء نظام معلومات اتصال متعددة الاتجاهات ذو طبقات أفقية، عمودية وظيفية مدعومة ببروتوكولات تحقق صرامة ضمان موثوقية ودقة البيانات، تمكين التدفق الفوري للمعلومات بين كافة الوحدات والمستويات الهرمية للمؤسسة.
3) **التكنولوجيا:** توظيف منظومات التحليل الرقمي المتقدم، خوارزميات الذكاء الاصطناعي والإعلام الآلي، النماذج التنبؤية المعززة بالبيانات الضخمة، للكشف المبكر عن أنماط التهديد والفرص، مع اعتماد بنى تحتية سحابية مؤمنة وإطارات متكاملة لإدارة المعرفة المؤسسية.
4) **الإستباقية:** بناء قدرات تحليلية واستشرافية عالية الحساسية لرصد الإشارات الضعيفة والاتجاهات الدولية والمحلية، مع تطبيق سيناريوهات محاكاة ديناميكية قادرة على دعم اتخاذ قرارات النجاعة.

المطلب الأول: تحليل ونقد البعد التنظيمي التقليدي للاتصال الأمني

عند تشخيص الوضع الحالي لوظيفة الاتصال في الكثير من المؤسسات على غرار الأمنية منها، نلتمس أن وظيفة "مكاتب الاتصال" تبدو معزولة مهمتها رد الفعل، يغلب عليها الطابع الإعلامي المحض، فينتقد هذا النموذج الكلاسيكي لعدم قدرته على مواكبة المتغيرات والتحديات المعاصرة.

حيث يحصر الاتصال الأمني في حلقة مغلقة، غير قابلة للتأقلم مع المستجدات الأمنية المتسارعة في زمن تجاوز فيه الزمن حدود الزمن، إذ يعتبر البعد التنظيمي للمؤسسة نظام مغلق لا يتفاعل من المحيط الخارجي، مما يؤثر سلبا على الأهداف المسطرة.

لقد شهد الفكر الإداري المعاصر، منذ منتصف القرن العشرين تحولا جذريا، تمثل في التخلي عن اعتبار المؤسسة وحدة مغلقة ومعزولة عن محيط نشاطها المتسمة بالاستقرار والثبات، إلى الاهتمام بالقوى المشكلة لهذا المحيط وتغيراته، واقع أصبح مفروض وملموس، يفرض على المؤسسات متابعته والتفاعل معه في إطار مقاربة جديدة تعرف بنظرية النظم التي أحدث ثورة في الفكر الإداري تجلت معالمه في اتساع نطاق التحليل الإستراتيجي وتعمق مستوياته.

تحول يتجسد من خلال مسايرة ومواكبة قوى جديدة في نظام الإستعلام الإقتصادي من خلال استغلال وتوظيف جديد تكنولوجيا المعلومات والإتصال عبر قنوات أنظمة المعلومات المتوفرة، باعتبارهما دعائم قوية، جوهرية في التحول الإقتصادي نحو الإدارة الإلكترونية، التي أضحت المعلومة سلاح العصر فيها نحو الاقتصاد المعرفي الجديد المبني على قوة الارتباطات بين مكونات نظام الاتصال الأمني.

المطلب الثاني: نحـو بنـاء نموذج نظامي متكامل للاتصال الأمني

نحن نتجه صوب نموذجاً بديلاً ومتقدماً، يرقى إلى تحويل وظيفة الاتصال الأمني من مجرد مكتب وظيفي إلى نظام مفتوح متكامل، يتفاعل مع محيط المحيط الخارجي للمؤسسة، يتكيف مع متغيراته يمتلك القدرة على جمع المعلومات وتحليلها ودمجها في عملية صنع القرار الاستراتيجي.

إنه النظام المفتوح أساس نظرية النظم، ثورة الفكر الإداري المعاصر، المفسرة لعلاقة المؤسسة بمحيطها، انطلاقا من اعتبار المؤسسة نظاما كليا، يقوم على التكامل والانسجام بين الأنظمة الفرعية التي يضطلع كل منها بوظيفة مستقلة خاصة به، على غرار وظيفة الاتصال الأمني ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأمنية (الملحق1)، باعتباره نظام فرعي يستمد مقومات استمراره ونجاحه من انفتاحه على نظام أكبر وأشمل هو محيط المؤسسة، من خلال تبادل التأثير والتأثير المعاكس مع متغيرات المحيط الخارجي التي تشكل مدخلات يتم جمعها ومعالجتها وتحويلها نحو مخرجات يستقبلها محيط النشاط[1].

وعليه تتكون وتتفاعل المؤسسة كنظام مفتوح مع محيطها الخارجي من العناصر التالية[2]:

[1] .Bosquet, Robert. ***Fondement de la performance humaine dans l'entreprise*** *(Paris, D'Organisation, 1989), P88.*

[2] الصرفي محمد، ***نظم المعلومات الإدارية***، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2005، ص19.

1) **المدخلات:** كل ما تستقطبه المؤسسة من محيطها الخارجي حسب متغيراته، في شكل موارد اقتصادية مادية، بشرية أو معلوماتية.
2) **المعالجة:** من أهم وظائف النظام المفتوح، تشمل مجموع الوظائف والأنشطة الفرعية التي تؤدي جملة من المهام والعمليات لتحويل المدخلات إلى مخرجات محددة ومفيدة.
3) **المخرجات:** ترتبط بأهداف النظام، تمثل عوائده حيث تتطلب دقتها ملائمة المدخلات وضبط عمليات وطرق المعالجة والتحويل المادي أو المعلوماتي.
4) **التغذية العكسية:** هي نظام التكيف والتفاعل يقوم على أساس موازنة المخرجات الفعلية للنظام بالمخرجات المفروضة عليه، على إثرها دراسة هامش التفاوت بين مدخلات ومخرجات النظام، ما يُمكن من تقييم، تقويم وتطوير أداء المؤسسة صوب تحقيق أهدافها.

ذلك هو النموذج النظامي المتكامل للاتصال الأمني الذي يتماشى مع متغيرات الأوضاع الأمنية وتحديات المحيط المفروض، انطلاقا من اعتباره نظام مفتوح يعتمد على نظام المعلومات يربط بين النظام العملي والقيادي للمؤسسة الأمنية، **في سياق التحول من التفكير التنظيمي المبني على أساس المكونات المنغلقة إلى الفكر النظامي المتفتح المبني على العلاقات فالارتباطات مع الوسط الخارجي.**

المطلب الثالث: متطلبات التحول نحو البعد النظامي للاتصال الأمني

إنها فلسفة نظرية النظم، ثورة تحول الفكر الإداري والتنظيمي للمؤسسة، تستمد أهميتها في تقديمها لأسلوب علمي عملي لتطبيق الفكر الأكاديمي في معالجة وحل المشكلات الإدارية والتنظيمية المعاصرة، مما أدى إلى الرقي بمنهج التحليل العلمي لحقيقة وأبعاد العلاقة والترابط بين المؤسسة ومحيط نشاطها، إنطلاقا من مفهوم الإنفتاح والتفاعل المتبادل[1].

لتكريس هذا المنظور الإستراتيجي، وجب الوقوف عند المتطلبات الضرورية لإنجاح هذا التحول الذي يشمل إعادة هيكلة نظامية تمنح خلايا الاتصال دوراً استراتيجياً، تأهيل إطارات الموارد البشرية بمهارات تحليلية واستشرافية وتوفير البنية التحتية التكنولوجية العلائقية اللازمة لدعم هذا النظام الجديد من خلال العمل على تجسيد مقومات رأس المال المعرفي الذي نقف عند تعريفه على النحو التالي:

[1] رحيم حسين، ***إستراتيجية المؤسسة***، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص50.

1. مفهوم رأس المال المعرفي

إن إدارة المعرفة أسلوب إداري مبتكر، ينطوي على مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تسعى إلى حفظ خبرات ومعارف العمال الموجودة بعقولهم ليستفيد منها الآخرون، بغرض تشجيع الفكر الجماعي وبلوغ مفهوم أكثر شمولية، هو ما يعرف بذاكرة المؤسسة، الذي يعنى ببناء نظام ليس فقط لحفظ المعلومات والبيانات بل لحفظ مختلف المعارف المتوفرة للمؤسسة من مهارات[1].

إنطلاقا من هذه المقاربات الفكرية الجديدة نقف عند تعريف الرأس المال المعرفي، حسب دراسات المفكرين والباحثين في هذا المجال على السياق التالي:

- ✓ يرى"**DRUKER**"**(1990)**، أن رأس المال المعرفي يتمثل في مهارات العاملين ومعارفهم المتميزة، فهو الملكية الفكرية التي لا تمتلكها المؤسسات الأخرى.
- ✓ يعرفه "**العنزي**"**(2001)**، أنه القدرات العقلية على توليد الأفكار الجديدة والمناسبة القابلة للتجسيد، تتميز بمستوى عالٍ من الجودة تمتلك القدرة على تحقيق التكامل والتناغم بما يحقق الأهداف المنشودة.
- ✓ يراه **"MENTION" (2012)**، مجموعة المهارات المتوفرة في المنظمة التي تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية، تستجيب لمتطلبات العملاء والفرص التي تتيحها التكنولوجيا[2].

2. عناصر رأس المال المعرفي

نحن نتجه صوب تكريس التوجه النظامي للاتصال الأمني من خلال، تبني الترابط والتكامل بين مقومات وعناصر الرأس المال المعرفي في ممارسات الاتصال الأمني، إيمانا بقناعة التحكم المعرفي قبل التحول المعرفي، هي عناصر ثلاثة اتفق عليها المفكرين والباحثين نوجزها في النقاط التالية[3]:

1) **الرأس المال البشري:** يمثل المعرفة والكفاءات التي يمتلكها ويولدها الأفراد والعاملين ممثلة في المهارات، التجارب، الخبرات والابتكارات التي تجعل المؤسسة أكثر إنتاجية وقدرةً على التكيف.
2) **الرأس المال الهيكلي:** يقصد به البنى التحتية الداعمة لرأس المال البشري، فهو المعرفة التي يتم اكتسابها والاحتفاظ بها في هياكل وأنظمة، تبقى بعد إطفاء أصولها في نهاية العمل.
3) **الرأس المال العلائقي:** البعد الجوهري باعتباره جميع الموارد المتعلقة بالعلاقات الخارجية للمؤسسة مثل العلاقة مع الشركاء، الموردين، المنافسين والحكومات في سياق الإنفتاح على المحيط الخارجي.

---

[1] *صلاح الدين الكبيسي، **إدارة المعرفة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر2005، ص33.*
[2] *عقيلة أقنيني، **أثر رأس المال الفكري على خلق القيمة في ظل اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتورة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013 ص60.*
[3] *عقيلة أقنيني، مرجع سابق، ص 74.*

عند التقيد بتوظيف العناصر السابقة الذكر في ممارسات الاتصال الأمني، نكون قد أضفنا قيمة مضافة نحو التحول الأمني المعرفي، وفق نظام أمني علائقي مبني على الاستثمار في العنصر البشري إنطلاقا من قناعة التحكم التكنولوجي قبل التحول التكنولوجي، فالتنمية البشرية أولاً والبقية تأتي تباعا في زمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتهاطلة من كل صوب.

الشكل رقم (39): مكونات الرأس المال المعرفي

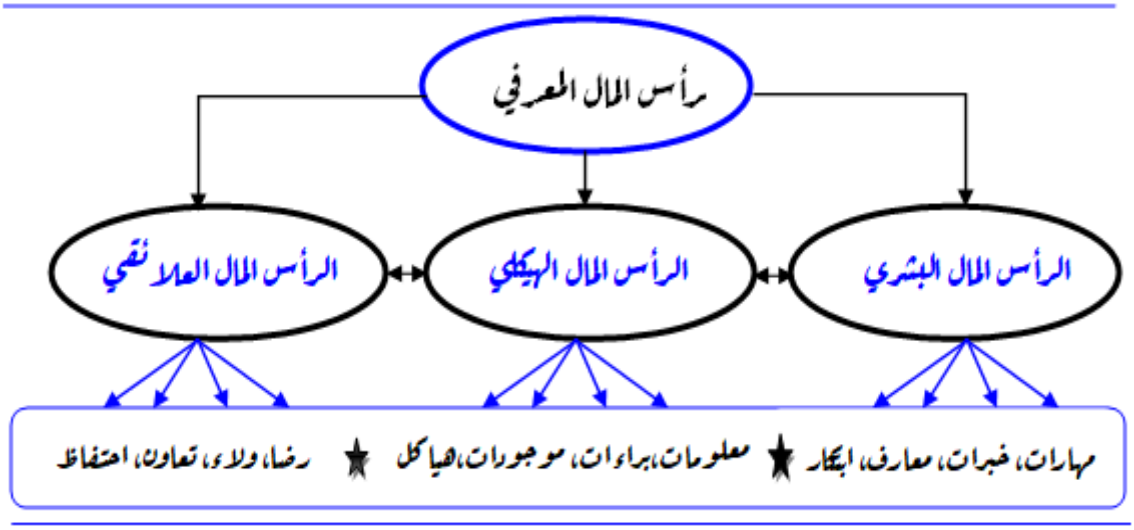

المصدر: حساين عجلان حسين، إستراتيجيات إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، إثراء لنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2008، ص48.

من خلال تبني العناصر السالفة الذكر وضمان توفرها على مستوى ممارسات المؤسسة الأمنية ككل متكامل لعناصر الرأس المال المعرفي (بشري، هيكلي، علائقي) نحن حقاً نعبد الطريق صوب التوجه النظامي للاتصال الأمني، من خلال تكريس قواعد الإستعلام الإقتصادي (يقظة، أمن، تأثير) كقوة أمنية اقتصادية عبر توظيفها في مهام الاتصال الأمني ككل متناسق، يرقى لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وأبعاد النمو الإقتصادي للدولة والمجتمع قبل أهداف المؤسسة الأمنية.

حيث يمكن القول أن البعد الإقتصادي للأمن الوطني هو دعم تحقيق الأهداف الأمنية شريطة جودة الاتصال والاستدامة لتطوير الأبعاد الأمنية الأخرى لزيادة القدرة التنافسية في ظل شدة الصراع الإقتصادي، من خلال تبني نظام الإستعلام الإقتصادي موضوعة المعلومه كسلاح العصر وميدانه المحيط كميدان للصراع، من أجل مواجهة الهجمات واقتناص الفرص لحماية كيان الدولة الإقتصادي[1] .

[1] رياض فاضل محمد الفيلي، مرجع سابق، ص95.

تحقق هذه الأبعاد، مرهون بتبني قوام الإستعلام الإقتصادي بثلاثيته الذهبية المتكاملة عبر منابر اتصال أمني تشابكي، قوامه تكنولوجيا المعلومات والإتصال، نحو التحول من التفكير التنظيمي المجزأ إلى فكر نظامي متكامل ومتشابك، يوظف آليات اليقظة الإستراتجية، يؤمن المعلومة الأمنية ويسعى لقوة التأثير كأبعاد متكاملة من منطلق أنا في الاتصال الأمني " لا نقول كل ما نعرفه لكن نعرفه ما نقول ونصغي جيد لما لا يقال" دفعة واحدة، ذلك ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (40): تطور علاقة الإتصال الأمني بالإستعلام الإقتصادي

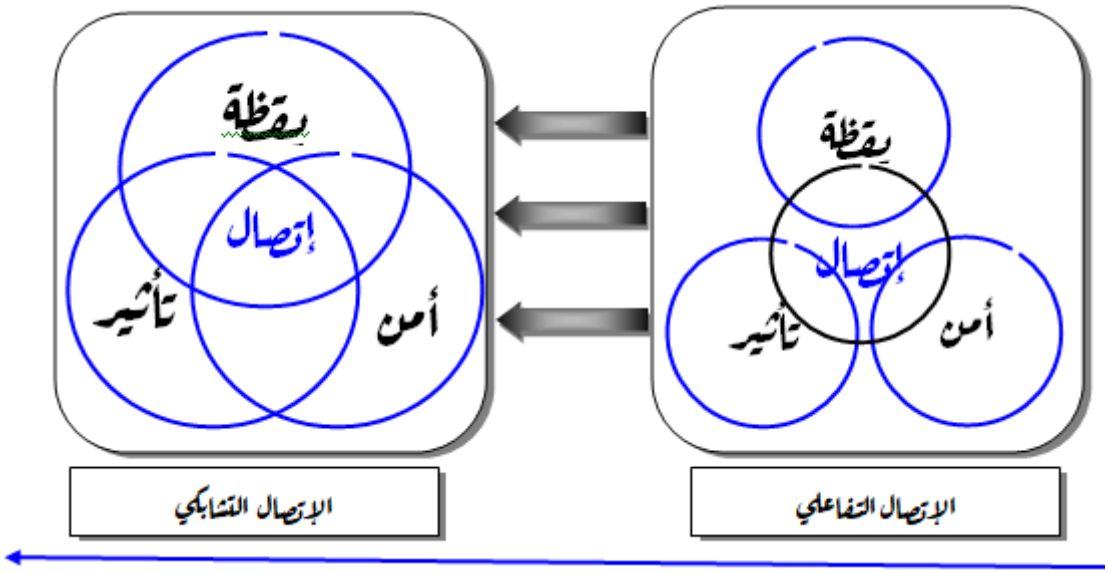

المرجع: من إعداد وتصور الباحث

حيث لم يعد الاتصال مجرد متغير خفي، بل شريان حلقات الإستعلام الإقتصادي خاصة لعبة التأثير، الحلقة المفصلية التي على أساسها يقاس مدى نجاح هذا النظام من عدمه في تسيير المؤسسات لاسيما الاقتصادية والأمنية منها، إنطلاقا من التحكم في سيرورة المعلومة نحو السيطرة على المحيط لبلوغ الكفاءة والفعالية في تحقيق الأهداف المسطرة، مما يتطلب أكبر قدر من اليقظة الإستراتيجية لمواجهة المستجدات، الأزمات والمواقف الحرجة، هنا يبرز دور الاتصال الأمني باعتباره قناة تواصل لاحتواء الوضع والتأقلم مع الأحداث نحو التأثير بما يحقق أهداف المؤسسة، من خلال التحول من اتصال معزول محدود إلى اتصال تشابكي مندمج، وفق ما تمليه مستجدات تكنولوجيا المعلومة والإتصال.

فإذا كان الاستعلام الاقتصادي "الدماغ" الذي يحلل ويتخذ القرار، فإن الاتصال الأمني "الجهاز العصبي" الذي ينقل المعلومات الحيوية من وإلى هذا الدماغ، حيث يشارك في جميع مراحل دورة الاستعلام.

خاتمة الفصل الثاني

يخلص الفصل الثاني إلى أن العلاقة بين الاستعلام الاقتصادي والاتصال الأمني هي علاقة تكاملية وعضوية، بل أن الاتصال الأمني أرضية خصبة لزرع بذور الإستعلام الأمني لأهداف تكاد تتطابق من خلال القدرة على إتخاذ القرارات الإستراتيجية لتقديم خدمات ذات جودة شاملة ترقى للتميز والإبداع، حيث لم يعد الاتصال الأمني مجرد وظيفة لنقل الأخبار أو إصدار البيانات، بل هو ميدان استراتيجي حيوي يمكن تفعيله بمنهجيات الاستعلام الاقتصادي، فيتحول إلى قوة استباقية وتأثيرية تساهم في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل نحو تجسد الأمن الإقتصادي والاجتماعي المنشود.

كما يؤكد الفصل على ضرورة الانتقال من التفكير التنظيمي المحدود المنغلق إلى الفكر النظامي الشامل المفتوح على المحيط الخارجي وفق بصيرة إستراتيجية مدروسة، تراعي المتغيرات المطروحة على الساحة الوطنية والدولية، انتهاز الفرص وتجنب التهديدات الواردة في محيط معقد ومضطرب التغيرات الأمر الذي يجعل الاتصال الأمني في قلب التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة الأمنية، فضلا على أنه المرآة العاكسة لإبراز جهودها لغرض التعريف بمهامها الدستورية الرامية لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

إن التصور الحديث للاتصال الأمني، لم يعد محصور في التقيد بالضوابط والقوانين التي تسير المجتمع، بل أصبحت الأجهزة الأمنية تقف على خط واحد مع باقي المؤسسات الأخرى بما يحقق رفاهية المجتمع على جميع الأصعدة على غرار الصعيد الأمني، إنطلاقا من تبنى قوى وركائز الإستعلام الإقتصادي، الذي فرض نفسه بقوة في المتغيرات الاقتصادية والأمنية، الوطنية والدولية.

لِيمهد هذا الفصل الطريق بشكل مباشر لفصل ثالث تطبيقي، من منظور عملي للوقوف عند الواقع الموجود وماذا عن المتوقع المنشود، لتجسيد ركائز الإستعلام الإقتصادي على ممارسات الاتصال الأمني على مستوى مؤسسة الدراسة، ممثلة في دراسة حالة واقعية بمديرية الأمن العمومي بالمديرة العامة للأمن الوطني، لقياس الفجوة بين هذا النموذج النظري الطموح والواقع العملي، إنطلاقا من واقع الممارسة وحتمية المسايرة، فضلا عن تقديم التوصيات والحلول التي نراها مناسبة لسد الثغرات، نحو إقحام أساسيات الإستعلام الإقتصادي في أبجديات الاتصال الأمني، بما يضمن أمن الدولة والمجتمع بمفهومه الإقتصادي وبعده الإستراتيجي في ظل تنامي الحروب الاقتصادية المترامية الأبعاد.

الفصل الثالث

الاستعلام الاقتصادي بين الواقع الموجود والمتوقع المنشود

دراسة حالة بمديرية الأمن العمومي

المبحث الأول: مديرية الأمن العمومي وتحديات الاتصال الأمني

المبحث الثاني: واقع ممارسة الاستعلام الاقتصادي بالمديرية

المبحث الثالث: نحو توظيف متكامل للاستعلام الاقتصادي

جامعة الجزائر

ستكون أجوَف
لأننا سنفرغك
حتى تُصبح خواءً
من كل شيءٍ
ثم نملؤك
بذواتنا

جورج أورويل George Orwell 1984

تمهيد الفصل الثالث

تحط بنا رحلة هذه الدراسة عند هذا الفصل، من المستوى النظري المتقدم إلى التطبيق العملي عبر تحليل معمق لدراسة حالة "مديرية الأمن العمومي"، ليس فقط بغرض تشخيص الواقع الحالي للاستعلام الاقتصادي والاتصال الأمني، بل أيضاً لتفكيك بنيتهما وتحليل ديناميكيات تفاعلهما ضمن السياق الأمني الوطني والدولي، حيث يهدف هذا التناول الموسع إلى تحديد نقاط القوة و بؤر القصور لاستشراف مسارات التطوير المستقبلية.

يتجسد ذلك بناءً على معايير بحثية ومنهجيات تحليلية عالية المستوى، مع ربط النتائج بالممارسات المثلى والنماذج المرجعية العالمية، بما يتيح بناء خارطة طريق إستراتيجية لتعزيز التكامل بين الوظيفتين وتحقيق أثر مستدام في البيئة الأمنية والاقتصادية، إنطلاقا من محاولة تثبيت ركائز الإستعلام الإقتصادي على مقومات الاتصال الأمني بمديرية الدراسة، مدعمة بالتكنولوجيا الاتصال المطبقة والمدعمة بالنظم المعلوماتية المستغلة لتقديم رسالة اتصالية هادفة تتكيف مع التحديات الأمنية المفروضة.

دراسة حالة، نفتح فيها أبواب التعريف بمديرية الدراسة في ظل تحديات ممارسات الاتصال الأمني، الذي لم يعد مجرد وظيفة تركيبية ضمن هيكلة مديرية الأمن العمومي، بل رهان وتحدي يسعى لتحقيق أهداف المؤسسة الأمنية، تماشيا مع متغيرات الأوضاع الأمنية نحو حوكمة ورقمنة قطاع الأمن الوطني في زمن تنامي وانفجار تكنولوجيات المعلومات والإتصال وبروز معالم القارة السادسة الإلكترونية.

في هذا السياق، نقف عند التعريف بمديرية الأمن العمومي مع عرض هيكلها التنظيمي العام المعتمد والوقوف عند الاقتراحات المقدمة من خلال، إنشاء واستحداث خلية يقظة إستراتيجية تتمركز بين المكاتب المعنية بمعالجة، تحليل وتلخيص المعلومة الأمنية، لنعرج عند التعريف بمكتب الاتصال والعلاقات العامة مع عرض أهميته وتحديات الاتصال الأمني في ظل الرهانات القائمة، مع التركيز على ضرورة التوجه نحو حوكمة قطاع الاتصال الأمني، تمهيدا لتوظيف الاستعلام الاقتصادي في ممارسات الاتصال الأمني من خلال تشخيص الأوضاع بين واقع الممارسة وحتمية المعالجة وفق التحديات التي تفرضها المتغيرات والمستجدات في الساحة الوطنية والإقليمية، هي متغيرات نعالجها ضمن هذا الفصل.

المبحث الأول: مديرية الأمن العمومي وتحديات الاتصال الأمني

تفرض الطبيعة الهرمية للهياكل الأمنية أنماط اتصال عمودية صارمة، ما يضمن الانضباط والالتزام الصارم بسلاسل القيادة ويعزز وضوح التعليمات، لكن في الوقت ذاته قد يعيق سرعة تبادل المعلومات ويحد من فعالية التنسيق الأفقي بين الوحدات الميدانية والإدارات المختلفة، ففي مثل هذه الأنظمة يعتمد في تدفق المعلومات على المسار التصاعدي أو التنازلي عبر طبقات متعددة، مما قد يؤدي إلى بطء الاستجابة أو فقدان بعض التفاصيل الهامة خلال عملية الاتصال والتواصل المطلوب.

المطلب الأول: مكانة وظيفة الاتصال الأمني بمديرية الأمن العمومي

إنطلاقا من هذه التحديات الأمنية في عصر المعلومات، لا مناص من تكيف منظومة الاتصال مع مسايرة هذه الضروريات الرقمية الجديدة، لأجل ذلك نقف عند إبراز مهام وتحديات مديرية الأمن العمومي بالمديرية العامة للأمن الوطني، لاسيما في مجال الاتصال الأمني من خلال التعريف بمهامه وأبعاده الأمنية بما يتماشى مع التحديات والمتغيرات السالفة الذكر، مع إسقاط أساسيات الإستعلام الإقتصادي على ممارسات الاتصال الأمني بذات المديرية، أنه موضوع مثيل للاهتمام نخوض فيه من خلال الترابط الوظيفي وفق العرض الموالي:

1. التعريف بمديرية الأمن العمومي

إن الأمن والاستقرار مطلب جميع الشعوب وبوابة تقدمها وتطورها، إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بترسيخ النظام العام واستتباب الأمن الشامل، مسؤولية كبيرة تتكفل بها مديرية الأمن العمومي التي تعتبر من أبرز المديريات العملياتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، بالتنسيق مع مصالحها الممتدة على مستوى الجهوي والمحلي عبر التراب الوطني.

فمديرية الأمن العمومي مديرية سيادية، جهاز أمني وقائي، أقرها المرسوم رقم 87-95 المؤرخ في 1987.12.20، المتضمن مهام و تنظيم المديرية العامة للأمن الوطني، ارتقت من نيابة مديرية الأمن العمومي إلى مديرية مركزية قائمة بذاتها، تسهر على تجسيد مهام، خدمة، حفظ النظام العام وإعادة استتبابه والسهر على تطبيق نصوصه واللوائح التنظيمية والقوانين المعمول بها في الحالات العادية والاستثنائية، بالإضافة إلى حماية الأشخاص والممتلكات ومواجهة الجريمة ومهام أخرى نعرج لها لاحقا.

في سياق كون مديرية الأمن العمومي مديرية مجتمعية الأكثر قرباً واحتكاك بالمواطن، المهتمة بانشغالاته، تسعى في ظل الجهود الحثيثة لمواكبة العصرنة والتطور لتجسيد مبادئ الشرطة الجوارية.

كانت هذه المديرية السبّاقة في تبني هذه المقاربة المجتمعية، من خلال سياسة اتصالية سمحت بالتفتح على المحيط الخارجي، لكسب ثقة المواطن وتلميع صورة الأمن الوطني أمام الأوساط الأخرى.

1.1. مهام وتحديات مديرية الأمن العمومي

في سياق المهام الأمنية المخولة لمديرية الأمن العمومي، كونها مديرية عملياتية تسهر على حماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام، تتشعب وتتعدد مهامها التي نوجزها في ما يلي :

- ✓ السهر على عمليات حفظ النظام واحترام القوانين و النظم المتعلقة بالشرطة الإدارية.
- ✓ السهر على احترام و تطبيق القوانين و النظم في مجال أمن الطرقات.
- ✓ السهر على حماية الأشخاص و الممتلكات والحفاظ على النظام العام بجميع أبعاده.
- ✓ تأمين، حماية و حراسة المرافق العمومية السيادية، الدبلوماسية و المصالح الأجنبية.
- ✓ دراسة، اقتراح إجراءات تحسين شروط الوقاية وأمن المجتمع بإشراك القطاعات والهيئات المعنية.
- ✓ السهر على احترام التنظيمات والقوانين في ميدان العمران، النظافة و حماية البيئة.
- ✓ تبادل التجارب والخبرات في ميدان أمن الطرقات مع المؤسسات الوطنية، الجهوية و الدولية.
- ✓ إعداد الدراسات و التحاليل الأمنية الدورية المرتبطة بنشاطاتها ورفعها للسلطات المعنية
- ✓ السهر على احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بالمهن المنظمة بالتنسيق مع القطاعات الوزارية.
- ✓ تأمين التظاهرات، الرياضية،الاقتصادية والثقافية لاسيما التظاهرات الكبرى والدولية منها.

2.1. الهيكل التنظيمي العام لمديرية الأمن العمومي

الشكل رقم (41): الهيكل التنظيمي العام لمديرية الأمن العمومي.

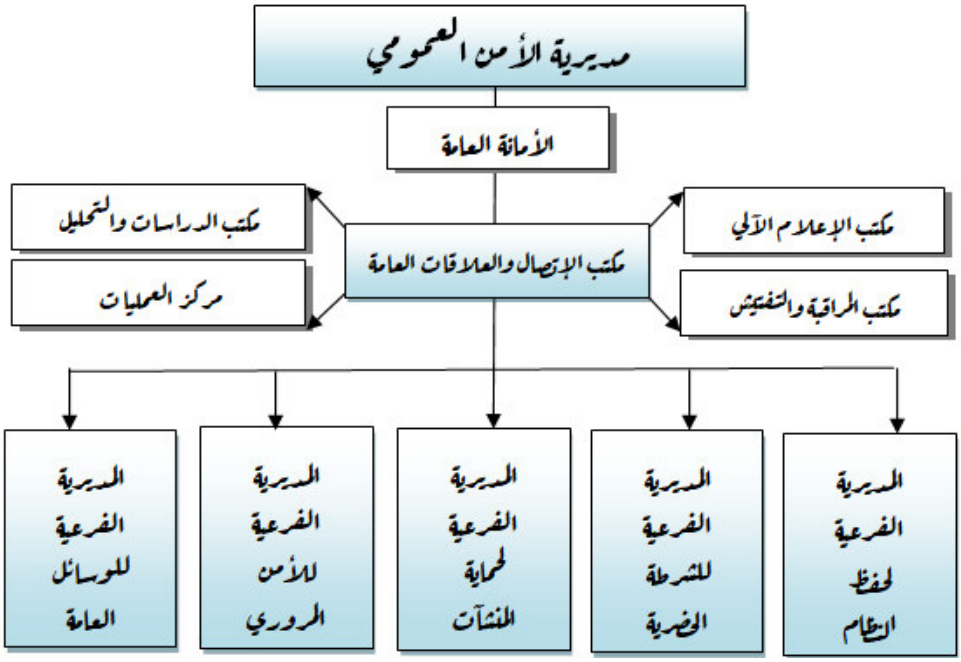

المصدر: مديرية الأمن العمومي، المديرية العامة للأمن الوطني 2020.

2. التعريف بمكتب الاتصال والعلاقات العامة

يعتبر مكتب الاتصال والعلاقات العامة بمديرية الأمن العمومي، بمثابة الجهاز العصبي واللسان الناطق باسمها، يسهر على تنوير الرأي العام نحو تحقيق الأهداف المسطرة، عن طريق التعامل والتفتح على المحيط الخارجي للمؤسسة الأمنية، من خلال بعث سبل التعاون والتقارب مع المجتمع عبر المنابر الإعلامية والصحافة على جميع أطيافها، فضلا عن الشراكة مع باقي المؤسسات بما فيها جمعيات المجتمع المدني، بغية إيصال رسالة أمنية هادفة تساير الأهداف العامة لجهاز الأمن الوطني.

في هذا السياق يسهر مكتب الاتصال والعلاقات العامة، على خلق جو من التقارب والتعاون مع المصالح والقوى الخارجية الأخرى ذات الصلة، بغية إقامة شراكة متينة لبعث بوادر الثقة والتفاهم وإقامة جسور التواصل مع المواطن، لتفعيل مَواطن الاتصال والتواصل لبلوغ الأهداف المسطرة عن طريق تنظيم فعال وتخطيط مدروس تحت وصاية مؤهلة وإدارة فعالة.

ويمكن إظهار الصلاحيات والمهام البارزة لمكتب الاتصال والعلاقات العامة في النقاط التالية:

1.2. على مستوى الاتصال والصحافة

عندما نفتح صفحات الصحافة، تنبض أقلام الاتصال من أجل تنوير الرأي العام بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، لذلك فإن أهم ما يميز الاتصال الحقيقي هو الصدق والموضوعية ونقل الوقائع على حقيقتها، من هنا يمكن إبراز مهام مكتب الاتصال والعلاقات العامة، عبر جسور الإعلام والصحافة في النقاط التالية.

- ✓ توطيد علاقات مهنية مستمرة مع جميع أطياف الصحافة الوطنية.
- ✓ المشاركة في الحصص الإذاعية والتلفزيونية للتعريف بالمهام ومعالجة المواضيع.
- ✓ المتابعة اليومية للأخبار والمقالات الصحفية المرتبطة بمصالح الأمن الوطني.
- ✓ فتح ملفات لتجميع القراءات الصحفية وتحليلها وحفظها لاستغلالها عند الضرورة.
- ✓ استغلال ومعالجة المعلومات والقراءات الصحفية وإعلام السلطة المخولة.
- ✓ تنوير الرأي العام بالمعلومات التي تعرف بمهام مصالح الأمن العمومي.
- ✓ المشاركة في المحاضرات، الملتقيات والندوات الصحفية ذات الصلة.
- ✓ تجسيد جسور التواصل بما يساهم في خلق جو التقارب والتلاحم مع المواطن.

2.2. على مستوى العلاقات العامة

تعتبر العلاقات العامة وظيفة العصر وركيزة الاتصال الأمني المفتوح على الوسط الخارجي للمؤسسة، تعمل على تفعيل شراكة مبنية على أسس الثقة والتفاهم من أجل بلوغ الأهداف المسطرة ويمكن إبراز المهام ذات الصلة بتوسيع دائرة العلاقات العامة تماشيا مع المتغيرات والمستجدات للحفاظ على سمعة ومكانة الجهاز واستباق المخاطر الأمنية الراهنة من خلال الأبعاد التالية:

- ✓ بعث علاقات رسمية وغير رسمية مع مختلف الهيئات والجمعيات ذات الصلة.
- ✓ ربط علاقة شراكة وتعاون مثمر مع جميع أطياف الإعلام والصحافة وتثمينها.
- ✓ تحضير وتسيير المنتديات والملتقيات مع قطاعات وهيئات خارجية ذات الصلة.
- ✓ الإصغاء وتحسين تدابير الاستقبال والتوجيه وفتح أبواب المقابلات واللقاءات.
- ✓ تنظيم الأيام الإعلامية والأبواب المفتوحة للتعريف بمهام ونشاطات المديرية.
- ✓ المشاركة في إحياء الأعياد الوطنية لتخليد وتوريث مبادئ الثورة التحريرية.
- ✓ تمثيل المديرية العامة للأمن الوطني في المحافل والملتقيات العربية والدولية.
- ✓ تأطير الطلبة والباحثين في مجال الدراسات العلمية الأمنية المتعلقة بالمديرية.

المطلب الثاني: التحديات البشرية والتقنية لمكتب الاتصال

قد تتعقد فعالية وظيفة الاتصال الأمني، خاصة أثناء إدارة الأزمات والظروف الطارئة، التي تتطلب السرعة في الطرح والدقة المسايرة، كما أن غياب قنوات اتصال أفقية تساير مستجدات الرقمنة يقلل من قدرة الفرق المشكلة على تبادل المعلومات، الخبرات والمستجدات في الوقت اللازم، التي تعتبر معيار مدى فعالية وكفاءة المصالح الأمنية، مما يضعف الدقة في إتخاذ القرارات الصائبة ويغيب فرص الابتكار التعاوني داخل المؤسسة الأمنية، ما يستدعي الجمع بين جملة من الشروط والاعتبارات التالية:

1. الشروط البشرية والتقنية لنجاح الاتصال الأمني

1) **الشروط البشرية:** الاهتمام بالمورد البشري المؤهل لضمان الكفاءات المزدوجة، التي تجمع بين إدارة المعرفة الأمنية العميقة، المهارات المتقدمة في الاتصال الرقمي وإدارة المعلومات، ما يعزز القدرة على تشغيل وتطوير أدوات الاتصال الحديثة بما يتوافق مع متطلبات السرية والموثوقية.
2) **الشروط التقنية:** تفادي الأنظمة التقليدية التي تفتقر إلى التكامل البيني مع المنصات الرقمية المتقدمة والتوجه صوب عمليات تحديث شاملة وتحصين سيبراني متعدد الطبقات، لمواجهة التهديدات المستجدة بما فيها الهجمات المعقدة وأساليب الاختراق المتطورة التي تستهدف البنى التحتية للمعلومات.

3) **الشروط العلائقية:** تجنب تأخر إستيعاب الفكر النظامي لبعث التواصل الشبكي، ما يتطلب إلزامية الإنفتاح مع الوسط الخارجي، الذي يستدعي كفاءة وفعالية القائمين بالاتصال الأمني، من خلال تفعيل نظام معلومات بمكوناته ووظائفه، مع توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال، لتبني نظام اتصال قادر على التحكم في المعلومات ومساعد في اتخاذ القرارات الحاسمة للمؤسسة.

2. مواصفات ومؤهلات القائم بالاتصال الأمني

يقول المفكر "ديل كارنيجي" في كتابه "كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس"، أن 15% من نجاح الشخص ترجع إلى معرفته الفنية، بينما 85% الباقية ترجع إلى المهارة في الهندسة الإنسانية، قوة الشخصية والقدرة على القيادة والتأثير في الناس، لتبقى القدرة على الاتصال الأمني هي التي تطلق الطاقات داخل الناس، وتحوّل الأفكار العظيمة إلى أفعال، من خلال جملة من المؤهلات نذكر منها:

- ✓ تعزيز سبل التكوين لمسايرة تطورات تكنولوجيا المعلومات والإتصال لصقل مهارات القائم بالاتصال.
- ✓ وضوح مضمون رسالة الاتصال من حيث المضمون والأهداف تحاكي مستوى إدراك المرسل إليه.
- ✓ تناسب محتوى وحجم المعلومات مع قدرة استيعاب المستقبل بحيث يتمكن استقبالها واستيعابها.
- ✓ تأكيد حلقة الاسترجاع بين المستقبل والمرسل بما يتماشى مع الأهداف المسطرة لعملية الاتصال.
- ✓ تقييم وتقويم عملية الاتصال من خلال العمل تحليل الفجوة بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة.
- ✓ التمتع بروح المبادرة والإبداع ومنح الفرصة للغير لإبداء اقتراحاتهم واستفساراتهم حول الطرح المعالج.
- ✓ تهيئة الطرف المستقبل لاستقبال الفكرة واستيعابها بل للانضمام إليها والعمل على تنفيذها وتجسيدها.
- ✓ القيادة اللينة والذكية لحلقة الاتصال، ليكون مؤثرا، ثريا ومتنوعا وكلما كان العكس كان الاتصال قليلاً صعباً وشحيحاً[1].
- ✓ اليقظة والأمن المعلوماتي، النزاهة والموضوعية في معالجة القضايا الأمنية المطروحة للنقاش.
- ✓ النقد الذاتي، الثقة في النفس والاحتكام القانوني عند الفصل في إتخاذ القرارات الأمنية.
- ✓ التميز بمهارات وقدرات التحليل الأمني للمواقف وتشخيص الحلول للقضايا الشائكة.
- ✓ الإلتزام بهوامش السهر المهني والتمتع بروح المسؤولية واحترام توجهات الطرف الأخر.
- ✓ الاعتزاز والولاء المهني والتوق نحو التميز، الجدارة والإبداع المؤسساتي عند الاتصال.
- ✓ التكيف مع المتغيرات والأحداث الحساسة على غرار الاتصال في حالة إدارة الأزمات[2].

---

[1] محمد على جعلوك، ***القادة هل يولدون ؟...أم يصنعون***، دار الراتب الجامعية، بيروت لبنان، ط 1 ، 1999 ، ص115.
[2] اللواء، عصمت عدلي، ***مهارات الاتصال الأمني بين الفهم والتحليل***، مرجع سابق، ص270.

المطلب الثالث: التوجه نحو حـوكمة قطاع الاتصال الأمني

أمام التحديات الأمنية لمديرية الأمن العمومي، التي لم تعد أبعادها محصورة داخل أسوار قلاعها، بل مطالبة بالتكيف مع المتغيرات الخارجية، وضع لمسناه من خلال التوجه التوسعي لنشاطات مكتب الاتصال والعلاقات العامة، حيث أضحت الحوكمة الأمنية ركيزة أساسية وبعد ملموس من خلال نشاطات وظيفة الاتصال الأمني الرامية لتحقيق التميز والانفتاح لتحقيق التنمية العادلة والشفافية، تعكس لغة الحوار والجوار صوب أهداف مديرية الأمن العمومي، خاصة أثناء إدارة المخاطر وتسيير الأزمات بما يحقق الأمن و الاستقرار بقدر عالٍ من الكفاءة والفعالية.

1. تعريف الحوكمة الأمنية

- ✓ الحوكمة الأمنية، هي مجموعة من القوانين، النظم الحوافز الأمنية التي من شأنها أن تسهم في الربط بين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية والأطراف الخارجية للمؤسسة الأمنية، حكومية كانت أو خاصة من أجل تحقيق المصالح المشتركة وفق نظام مفتوح لتحيق الجودة والتميز في الأداء، سعيا لتحقيق الأهداف التشغيلية والسير المُمنهج لبلوغ أهداف الإستراتيجية الأمنية المرسومة[1].
- ✓ كما أنها مجموعة المبادئ والإجراءات الرامية إلى تنظيم وإدارة التطلعات الأمنية، بقدر عال من الكفاءة والاحترافية، وفق أسس الشفافية والمساواة لتحقيق الأمن والاستقرار وحماية حقوق المواطنين وضمان سيادة الدولة، في محيط تنافسي متسارع التغيرات.

2. خصائص الحوكمة الأمنية[2]

- ✓ **الانضباط:** يمثل الطاعة التلقائية عبر السلم الهرمي والتصاعدي لضوابط وقوانين المؤسسة الأمنية.
- ✓ **الشفافية:** الكشف والإفصاح عن المعلومات الأمنية المطلوبة بوضوح بلا تأويل أو غموض ملحوظ.
- ✓ **المسائلة:** إخضاع المسؤولين للرقابة والمتابعة لتأكد من مدى أداء الوظائف والمسؤوليات المسندة لهم.
- ✓ **المسؤولية:** القدرة والشجاعة على تحمل نتائج الأفعال وتابعياتها وتجنب التذمر ولوم الغير والتملص.
- ✓ **المساواة:** إتاحة الفرص والامتيازات لجميع الموظفين بقدر كفاءاتهم لرفع معنوياتهم وتحقيق الرفاهية.
- ✓ **الكفـــــاءة:** القدرة على تلبية الاحتياجات المهنية والسرعة في بلوغ الأهداف المسطرة للمؤسسة الأمنية
- ✓ **المشاركة:**إتاحة الفرصة للأفراد والفاعلين في إتخاذ القرار بما يساهم في تعزيز روح الانتماء الوظيفي.
- ✓ **الرقابـــــة:** فرض اللوائح التنظيمية والضوابط القانونية بما يساهم في تقييم الأداء وتقويم النقائص.

---

[1] *إيهاب الحجاوي، **الحوكمة الأمنية ودورها في جودة الأداء المؤسسي**، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، جامعة مدينة السادات، مصر المقالة33، المجلد 10 العدد3، 2024، ص 2089*

[2] *إيهاب الحجاوي، المرجع السابق، ص 2075.*

كنت هذه العناصر بمثابة ركائز الحوكمة الأمنية بمديرية الأمن العمومي، لَمسناها على مستوى نشاطاتها خاصة على منافذ الاتصال الأمني التفاعلي مع المحيط الخارجي وفق ما تملية التحديات الأمنية الراهنة، غير أننا نتحفظ على عامل "الشفافية" الذي نراه مُغيب حينا ومحدود لحد ما اعتبارا لخصوصية وحساسية بعض القضايا الأمنية التي تتطلب التحفظ والتريث نظرا لخصوصيتها والظروف الاستثنائية التي تصاحب هذه الأحداث، التي قد تمس بحفظ النظام العام وتأجج الرأي العام.

من خلال التوجه نحو بوادر حوكمة قطاع الأمن الوطني، نحن نتجاوز حدود النماذج التقليدية للاتصال الأمني، صوب تصور جديد ينتقد النهج الاتصالي القائم على الحجب والتكتم، يقترح تصورًا بديلاً قائمًا على المشاركة، الشفافية النسبية والتفاعل الذكي مع الأحداث والمواقف، ما يتطلب إعادة هندسة النظام الاتصالي بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الأمنية، انطلاقا من توسيع دائرة الفاعلين في حلقة الاتصال لتشمل خبراء حقل الإعلام وتحليل البيانات لملامسة ركائز الحوكمة الأمنية.

الشكل رقم (42): ركائز الحوكمة الأمنية.

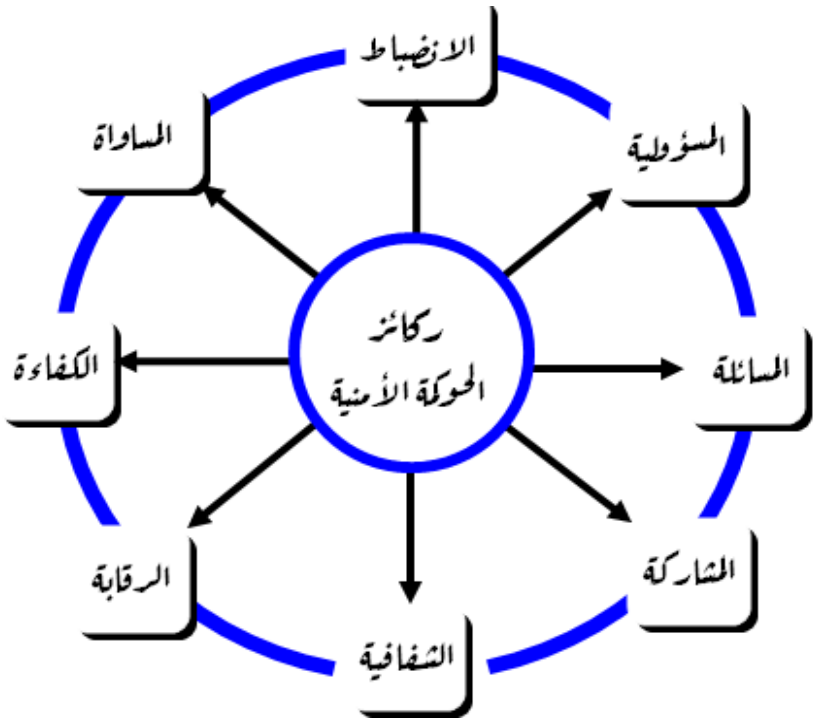

المرجع: من إعداد الباحث، بناءً على، إيهاب الحجاوي الحوكمة الأمنية ودورها في جودة الأداء المؤسسي ، مرجع سابق بتصرف.

المبحث الثاني: واقع ممارسة الاستعلام الاقتصادي بمديرية الدراسة

تعتمد المديرية في ممارساتها على دورة استعلامية، تقوم على جمع المعلومات ومعالجتها وتوزيعها، لكنها تعاني من محدودية واضحة في تبني أدوات الاستعلام الاقتصادي المتقدمة، التي يمكن أن ترفع من دقة التوقعات وسرعة الاستجابة، فنقص آليات تحليل متغيرات المحيط بشكل منهجي، أو استخدام النماذج التنبؤية لرصد التهديدات والفرص المحتملة، يجعل قدرتها على استشراف التحولات في المحيط الأمني والاقتصادي أقل فعالية مقارنة بالمعايير الدولية، كما أن عدم الاستثمار في أدوات تحليل البيانات الضخمة والتحليلات السياقية وأنظمة دعم القرار، يقلل من فرص تعزيز جاهزيتها الإستراتيجية.

المطلب الأول: خصوصية المعلومة الأمنية وصحة معالجتها[1]

يُسلّط هذا المطلب الضوء على جانب مهم من الدراسة الميدانية، يخص نهج التعامل مع المعلومة الأمنية التي تتميز بطابع مغاير عن باقي المعلومات في القطاعات الأخرى، نظرا لخصوصيتها وطبيعة المحيط الأمني الشديد الحساسية، مما يجعلها معلومة رمادية تميل للسواد أحيانا، خاصة أثناء معالجة ظروف الأزمات والحالات الطارئة، على غرار تجربة الحراك الشعبي وأزمة كورنا، حيث تصبح المعلومة سلاح الواجهة والمواجهة، ما يتطلب التقيد بكل أبعاد اليقظة الأمنية وآليات التأمين،التحفظ وأحيانا السرية التامة في الحصول عليها قبل معالجتها، مع التركيز على التحديات المتعلقة بالخصوصية وسرية المعلومات، أمر يتطلب طرق أمنية خاصة في معالجتها من خلال العرض الآتي:

1. مميزات التشكيل الأمني لجمع المعلومة الأمنية

يكون ذلك من خلال اختيار أفراد مؤهلين لهم من التجربة والخبرة الميدانية، القدرة على التضحية من أجل تحقيق الأهداف الأمنية الإستباقية للبحث واقتناص المعلومة الإستراتيجية المطلوبة، حسب ميادين الاهتمام والمجالات المفخخة، على أن يتميز هذا التشكيل الأمني بجملة من المميزات نذكر منها:

- ✓ الكفاءة والمهارة المهنية وسرعة الاتصال المفتوح بين أعضاء التشكيل الأمني.
- ✓ الانسجام الوظيفي والانضباطي الدائم والمتواصل بين أعضاء التشكيل الأمني.
- ✓ التحلي بدرجة عالية من التفاعل والفعالية في التعاطي من الأحداث المسجلة.
- ✓ السرية التامة في معالجة المعلومات المطلوبة بما يحقق الأهداف المسطرة.

تجدر الإشارة أنه نميز ثلاث أنوع من هذا التشكيل الأمني الاستعلامي حسب طبيعة المهمة:

[1] محمد فاروق عبد الحميد، ***المعلومة الأمنية***، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للنشر بالرياض ، السعودية، 1999، ص 65، بتصرف

- ✓ **التشكيل التكتيكي:** يسهر على متابعة وجمع المعلومات التي تسهل تنفيذ مهمة ما محددة مسبقا.
- ✓ **التشكيل العملياتي:** يُعنى بالمعلومات التي تضبط الأهداف الوسطية نحو تحقيق الأهداف المسطرة.
- ✓ **التشكيل الإستراتيجي:** يُعني بالمعلومات الضرورية لتجسيد الإستراتيجيات على المستوى الوطني.

2. طرق استقاء وجمع المعلومة الأمنية العملياتية

بعد انتقاء التشكيل الأمني المطلوب وتحديد الأهداف المسطرة، مع التأكيد على تحديد البدائل المتاحة قبل مباشرة الترصد في بعده القبلي الإستباقي لجمع المعلومات المطلوبة دون لفت الانتباه، لتبقى طرق جمع المعلومات العملياتية حسب الطرق التالية:

- ✓ **البحث التلقائي:** فضول أمني من خلال جمع المعلومات بطريقة عفوية دون تعمد أم خلفية سابقة.
- ✓ **البحث والتحري:** نشاط مقصود خطط له مسبقا يستهدف البحث عن معلومة خاصة بحدث معين.
- ✓ **انتقاء المعلومات:** اختيار وفرز المعلومات المهمة القابلة للاستغلال ذات القيمة الأمنية المضافة.

3. تقنيات تحليل ومعالجة المعلومة الأمنية[1]

غالبا ما يتم اكتشاف المعلومة المطلوبة على شكل إشارات ضعيفة، تكون مبهمة، غامضة ومبعثرة تتطلب تقنيات خاصة لتجميعها وتحليلها لتحويلها إلى معلومة قابلة للتوظيف الأمني، هنا نميز أسلوبين هامين، هما التحليل الكمي والكيفي للمعلومة المستقاة من طرف التشكيل الأمني المختص.

- ✓ **التحليل الكمي:** معرفة مدى خطورة الأحداث، تطورها وبقعة إنتشاره تهديداتها وأنجع أساليب مواجهتها.
- ✓ **التحليل الكيفي:** ضبط المشكلة، استغلال رصيد المعلومات المتوفرة للتنبؤ ورسم سبل مواجهة الأحداث.

4. تلخيص، نشر وتبليغ المعلومة

تعتبر الحلقة الأهم والأخيرة في عملية الدورة الاستعلامية، يتم الحكم فيها على قيمة المعلومة صحة تدرج المعالجة واستغلالها قبل توظيفها في إتخاذ القرارات الصائبة، لتبقى عملية التلخيص ليست تجميع للمعلومات بل تقديم توضيحات أدق وتفصيل لمدلولها على أن تكون ذات قيمة مضافة للعمل الأمني الإستباقي والإستشرافي، تكون معلومات مثيرة للاهتمام، واضحة ودقيقة، أنية وفورية، لا تتجاوز زمنها ومقنعة برؤية أكثر واقعية قادرة على تصويب القرارات الإستراتيجية، تدفع للتميز والإبداع الأمني.

[1] محمد فاروق عبد الحميد، ***المعلومة الأمنية***، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للنشر بالرياض ، السعودية، 1999، ص 95، بتصرف

المطلب الثاني: ممارسات الاستعلام الاقتصادي في سياق الاتصال الأمني

نقف عند تشخيص الوضع القائم للتباينات بين الموجود والمنشود، من خلال رصد محاولات اعتماد مبادئ الاستعلام الاقتصادي على نحو محدود، مقابل الفرص الكامنة لتفعيل هذا النموذج بطريقة مُمنهجة، خاصة لتحليل التوقعي واليقظة المعلوماتية، نحو اعتماد مقاربة تدريجية لدمج أدوات الاستعلام ضمن برامج التدريب الأمني وتحيين البرامج الوظيفية، نتوجه إلى تشخيص مدى اقتراب المؤسسة من النموذج المثالي للاستعلام الاقتصادي، يقظةً، تأميناً وتأثيراً لتوظيفه في حلقات الاتصال الأمني.

1. اليقظة الأمنية، ركيزة صلبة في حلقة الاتصال الأمني

بالرجوع إلى الطيات السابقة لمتن الدراسة، نستخلص أن اليقظة الأمنية تعتبر من أشمل جميع أنوع اليقظة الإستراتيجية كقاعدة صلبة وقوة دفاعية في منظومة الإستعلام الأمني، بجميع أنواعها حسب نشاط كل مؤسسة باعتبارها كقاعدة أولى لمنظومة الاستعلام الاقتصادي، تترصد المعلومات الإستباقية تراقب المحيط الخارجي بحذر لمواجهة التهديدات واقتناص الفرص لتغذية القرار المناسب وخلق ميزة تنافسية قادرة على ضمان البقاء ودعم الاستمرارية بما يحقق الأمن الإقتصادي.

عند العودة للخصوصية الأمنية لمؤسسة الدراسة، نجد أن اليقظة الأمنية ثقافة راسخة في ممارسات الاتصال الأمني، فضلا على أنها أكثر شمولية، اعتبارً لكون القضايا الأمنية الحديثة أضحت تُعنى بجميع القطاعات وتشمل جل المجالات، خاصة المجال الإقتصادي بمفهومه الوطني الشامل تماشياً مع التغيرات العميقة في زمن حرب اقتصادية مترامية الأبعاد، ما يجعل من اليقظة الأمنية رهان قوي في قاموس المؤسسات الأمنية، تحت لواء الاتصال الأمني الهادف والمدروس.

2. أمـن المعلومة، ثقافة راسخة في الاتصال الأمني

عندما نتحدث عن الأمن في حلقة الإستعلام الإقتصادي، نحن نتحدث عن أمن المعلومة وحمايتها باعتبارها موضوع الدراسة وسلاح الأمم المتقدمة في العصر الحال، لكن عندما نتكلم عن الأمن في مفهوم الاتصال الأمني، نحن نطرق باب الأمن الشامل بجميع أبعاده بما في ذلك أمن المعلومة وحمايتها وصولا إلى حماية كيان الدولة والمجتمع من كل التهديدات القائمة على جميع المستويات، خاصة الأمن الإقتصادي كونه صمام أمان لتفادي التابعيات والضغوطات الدولية.

ليبقى الأمن الإقتصادي البعد الجوهري المنشود، تصور استراتيجي ينبع من الحماية الحيوية الأساسية للدولة والمجتمع من التهديدات القائمة على جميع الأصعدة، الاقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

تلكم هي المهام الجوهرية لمديرية الأمن العمومي إنطلاقا من أمن المعلومة خاصة الأمن السيبراني، ما يؤكد أن أمن المعلومة بمفهومه الشامل ثقافة متجذرة وراسخة في دواليب الاتصال الأمني من منطلق أننا لا نقول كل ما نعرف، لكن نعرف ما نقول.

3. قـوة التأثير، الحلقة الصعبة والبعد المنشود للاتصال الأمني

كل ما قمنا به وما نقوم به وما نسعى لتحقيقه إن على مستوى أبعاد الإستعلام الإقتصادي ومحاولة إسقاطه على ممارسات الاتصال الأمني، مرهون بقوة التأثير والنجاح في إصال الرسالة الأمنية، التي نحن بصد ترويجها لإقناع الأطراف الأخرى بها، باعتبار أن التأثير الحلقة المفصلية في نجاح سياسة الإستعلام الإقتصادي لاستقطاب الرأي العام عبر آليات النفوذ في المجتمع والتوغل في أفكاره لبعث فكر مجتمعي لمواجهة أولئك الذين يواجهوننا، في محيط مضطرب ومعقد يصعب التحكم فيه عن طريق أساليب وقوى الضغط المتاحة، فضلا عن تقنيات وأساليب الاتصال المغرية والمقنعة لاستقطاب الأطراف المعادية لتوجهات المؤسسة بما يضمن بقائها ويحقق أهدافها.

في حقيقة الأمر عندما نتكلم عن التأثير، فنحن أما حرب معلومات بجميع أبعادها وتصادمات مع متغيرات المحيط الخارجي، من خلال القوى الضاغطة وصلابة توجهات الأطراف الأخرى، التي غالبا ترفض التغيير، تتمسك بأفكارها، تجعلنا في صراع أفكار وتوجهات مناقضة لأهدافها ومجابهة صراعات وتصادمات مع فكر ثقافي منافي تماما لتوجهاتنا وأهدافها، مما يتطلب قوة الإقناع والأدلة الدامغة ومراقبة الذين يراقبوننا في حرب اقتصادية، إن كنت أنت لا تبحث عنها في تبحث عنك.

لتبقى قِوى الاتصال الإستراتيجي، قوة هجومية وحجز زاوية التأثير المنشود، مفتاح فك الحلقة المغلقة في محيط عدائي، إذ يضطلع الاتصال الأمني بدور هجومي استراتيجي، يكمن عبر الحملات الموجهة للتأثير في قرارات الخصوم، بناء تحالفات وحشد الدعم بما يتكامل مع أدوات الضغط المطلوبة و"القوة الناعمة" التي يوظفها الاستعلام الاقتصادي لتحقيق أهداف المؤسسة، أبعاد لا تزال صعبة المنال على غرار مديرية الأمن العمومي موضوع الدراسة.

4. تكنولوجيا المعلومات والإتصال القـوة الحاضرة

أصبح التحكم وتوظيف تكنولوجيا المعلومة والإتصال، مقياس المؤسسات المتقدمة والمتحكمة في توجهاتها القادرة على التأقلم مع ثورة المعلومات المترامية من كل الجبهات، ضرورة فرضها منطق الكونية والشمولية في زمن اللاحوددية، اللازمنية واللامركزية، ما يستدعي إلزاماً التوجه نحو رقمنة الاتصال الأمني، ذلك ما لمسناه في ممارسات مديرية الأمن العمومي من خلال التوجهات الرقمية التالية:

1) **الموقع الإلكتروني للأمن الوطني:** في سياق الإدارة الإلكترونية على مستوى مصالح الأمن الوطني تواكب مديرية الأمن العمومي هذا البعد الإستراتيجي، عبر بوابة الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للأمن الوطني لتقديم خدماتها إلكترونا عبر قنوات وشبكات الاتصال الرقمية المعتمدة (الملحق4)

2) **شبكات التواصل الاجتماعي للمؤسسة:** مسايرة لتطورات تكنولوجيا المعلومات والإتصال توظيف مديرية الأمن العمومي تقنيات الاتصال الحديث، عبر شبكة الشبكات "الانترنت *INTERNET* الأنترانت *INT-RANET* والإكسترانت *EXT-RANET*"، لتصل لتوظيف الشبكات الإجتماعية للمؤسسة تماشيا مع التفاعل الرقمي المتجدد، لسد كل الفجوات الممكنة وضمان منافذ الثقة والتلاحم الاجتماعي (الملحق5).

3) **التطبيقة الرقمية ألو"*ALLO*" شرطة:** تطبيق رقمي أمني فعال، يعزز توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال عبر الهواتف الذكية، يهدف إلى تقوية منافذ الاتصال والتواصل المفتوح مع المواطنين للتبليغ عن الجرائم والتجاوزات في حينها، ما يضمن سرعة ونجاعة التدخل الأمني الآني والفوري لاستباق المخاطر وتعظيم منابع الثقة والتآزر في مواجهة الجريمة وحفظ النظام العام (الملحق5).

4) **المنتديات والتحاضر عن بعد:** سياسة التقارب بالتباعد، توجه حديث ظهر بقوة بعد جائحة كورنا 2019، ضرورة رقمية فرضتها الظروف وتحديات المعلوماتية من خلال إلزامية الاتصال والتواصل دون مخاطر وأتعاب، مقاربة رقمية تطوي المسافات وتسابق الزمن نحو إدارة الوقت وتقليص التكاليف.

5) **الكاميرات الذكية لمراقبة المرور:** تحديث ورقمنة مراقبة الحركة المرورية، بما فيها المراقبة الجوية عبر شبكة الطرقات للتوثيق والمتابعة الرقمية الآنية لمخالفي قواعد السير ومسببي حوادث المرور لضمان ديمومة متابعة الحركة المرورية، تحت أنظار العين الثالثة لمصالح الأمن الوطني.

6) **مقاربة الدفع الإلكتروني للغرامات الجزافية:** مقاربة رقمية ترقى لتكريس رقمنة المراقبة المرورية على مستوى محاور وشبكة الطرقات، لتخفيف العبء والتكاليف على أصحاب المسافات الطويلة والتنقلات المستعجلة، مع تسهيل وتسريع تحصيل الغرامات الجزافية المرتكبة من طرف المخالفين.

7) **المنصة الرقمية للاستقبال والتوجيه:** جاءت مسايرة للتوجه نحو الإدارة الإلكترونية في إطار رقمنة وعصرنة العمل الأمني، لتقديم خدمة أمنية ترقى لتطلعات المواطنين، تعزز التقارب وتذوب العراقيل لضمان إستجابة سريعة لانشغالات المواطنين وتعزز منافذ الاتصال الرقمي المنشود (الملحق2- 3).

5. أنظمة المعلومات المجسدة بمديرية الأمن العمومي

سبق وأن تم التأكيد على أن أنظمة المعلومات تهدف إلى مساعدة الأفراد في إنجاز الوظائف التنفيذية والإدارية، لمتابعة أنشطة المديرية والمساعدة على إتخاذ القرارات المناسبة لحل المشكلات القائمة، انطلاقا من التحكم في تدفق المعلومات من أنظمة المعلومات الواردة من داخل وخارج المؤسسة للوقوف عند انشغالات المواطنين وتبسيط الإجراءات المهنية والتقنية المستعملة، لغرض إضفاء المزيد من الفعالية والعصرنة في توظيف الأنظمة المعلوماتية للأمن العمومي، التي نذكر منها ما يلي:

1) **نظـــام الوقايـة والأمـن المروري (SPSR)**[1]: يهدف لتعزيز سبل النجاعة الآنية والآلية في معالجة المعلومات والإحصائيات المرورية لعصرنة المراقبة والمتابعة للوقاية من حوادث المرور، جمع تحيين معلومات المرورية آنيا وآليا، تحليل وتشخيص مختلف الظروف وأسباب الحوادث، إنشاء قاعدة بيانات وطنية رقمية متاحة لمتابعة حركة المرور و إعداد الدراسات لإتخاذ القرارات المناسبة.

2) **نظام معلومات مراقبة اضطرابات النظام العام (SISTOP)**[2]: نظام معلومات حديث التوظيف يوفر قاعدة معطيات مركزية متكاملة تستغل للتنسيق بين جميع الوحدات العملياتية والقيادية على المستوى الوطني والمحلي، في إطار الحفاظ على النظام العام وإعادة استتبابه عند الضرورة، خاصة أثناء تأمين التظاهرات الرياضية والإقتصادية الكبرى، على غرار توظيفه في معالجة إشكالية العنف في الملاعب.

3) **نظام معلومات حمايةأمين المنشآت العم المنشآت العمومية (SISEP)**[3]: نظام معلومات حديث وفق رؤية رقمية شمولية، يوفر قواعد بيانات مركزية تُثرى وتستغل عبر الشبكة الوطنية لنقل المعلومات نظام يُعنى بالمتابعة اليومية والآنية لنشاطات وأحداث تأمين المنشآت الدبلوماسية، العمومية والحساسة ليتسنى الإستغلال الفوري للمعلومات المتدفقة، تقييم الأخطار واتخاذ القرارات الأمنية اللازمة.

4) **نظام معلومات سجل اليد الجارية (SIRMC)**[4]: تندرج ضمن إطار رقمنة وعصرنة المهام الأمنية في سياق ترشيد النفقات والتوجه صوب السجلات الرقمية الموجه للمواطنين، للوقوف عند رفع انشغالاتهم وتظلماتهم بكل أريحية، ما يوفر صور التكافل المجتمعي وتعزيز قيم الحوكمة الأمنية، لتقديم خدمات أمنية بناءً على تطلعات المواطنين، وفق نسق تفاعلي عبر شبكات رقمية مستمرة ومتوفرة.

---

[1] ***SPSR*** */ Système de prévention et de sécurité routière*
[2] ***SISTOP*** */ Système d'information sur la surveillance des troubles à l'ordre public*
[3] ***SISEP*** */ Système d'information sur la sécurité des équipements publics*
[4] ***SIRMC*** */ Système d'information du registre de la Main courante*

كان هذا المبحث جوهر مباحث الدراسة، لوقوفه عند التوجه نحو توظيف ممارسات الإستعلام الإقتصادي عبر منافذ الاتصال الأمني، من خلال التشريح الدقيق والتشخيص المعمق من منطلق واقع الممارسة وحتمية المسايرة، إذ سجلنا بروز قوي لبعض المكوّنات على غرار أمن المعلومة ومحدودية البعض منها كصعوبة التأثير، غير أنه نؤكد أن الاتصال الأمني يتوفر على كل الظروف المواتية لتجسيد قواعد الإستعلام الإقتصادي بمفهومه الموسّع، مع دعمه بتوظيف الأنظمة المعلوماتية المناسبة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال باعتبارها صلب الإستعلام الإقتصادي، هذا التكامل والتناغم النظامي ما يوضّحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (43) نجمة الإستعلام الإقتصادي الموسع

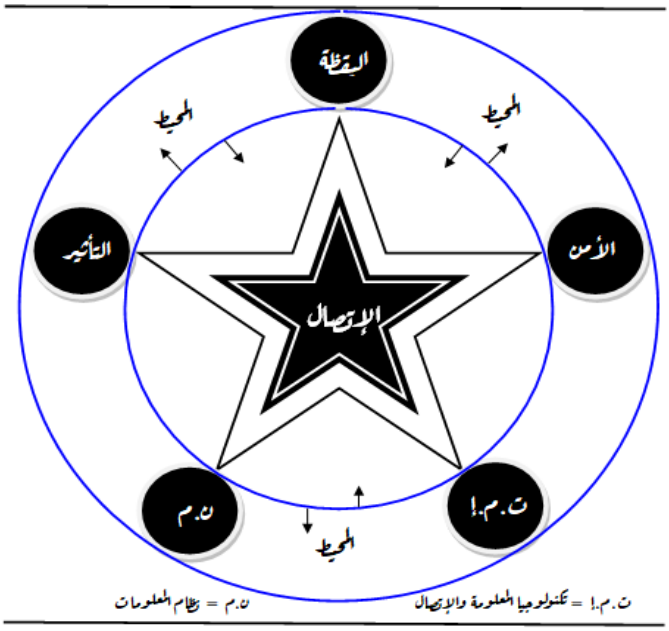

المصدر: *من إعداد وتصور الباحث.*

المطلب الثالث: العراقيل المرتبطة بتوظيف الإستعلام الإقتصادي بالمديرية

يسمح هذا المطلب بتحليل محدودية استخدام أدوات التحليل الكمي والنوعي، قلة التنسيق بين المصالح المكلفة بجمع المعلومات وتلك المسؤولة عن التحليل، كما يتم التعرض لنقص الموارد البشرية المؤهلة، محدودية البنية التحتية الرقمية، حداثة الأنظمة المعلوماتية وتأخر بناء نظام موحد لتقاسم البيانات بين المصالح الأمنية المختلفة، فضلا عن طبيعة المهام الأمنية الموجه مسبقا وكثافتها ما يؤثر على فعالية الاستعلام الإقتصادي بها.

من جملة العراقيل التي تواجه إمكانية توظيف معالم الإستعلام الإقتصادي على مستوى الممارسات الأمنية، نجدها متعددة المستويات تتجلى في التحديات البنيوية والوظيفية التي قد تواجه هذه المؤسسة على مستويات متعددة نجزها في النقاط التالية:

1) **تنظيمياً:** رغم توفر أنظمة معلومات خاصة، غير أن تشتت تدفق المعلومات بين الوحدات المختلفة وعدم وجود آليات ربط فوري أو قواعد بيانات مركزية قابلة للتحديث اللحظي.
2) **منهجياً:**غياب إطار عمل مُوحد يحدد ويضبط المعايير الإحصائية المتقدمة، الخطوات والإجراءات القياسية لتنفيذ مقاييس الاستعلام الاقتصادي في الحقل الأمني.
3) **ثقافياً:** باعتبار ثقافة المؤسسة مرجعية فكرية تعمل على ضبط السلوك الوظيفي، الذي غالبا ما يميل إلى المحافظة على الاستقرار وتجنب تيارات التغيير المفروضة، في سياق التوجه نحو الثقافة المرنة التشابكية للمؤسسات، التي تتطلب قدر كاف من التكوين والتأطير المعرفي.
4) **مهارياً:** محدودية الخبرات في التحليل الاستراتيجي للاستعلام الإقتصادي، خاصة في المجالات التي تتطلب دمج المعارف الأمنية مع أدوات التحليل الكمي والنوعي المتقدمة، إضافة إلى نقص الكفاءات العلمية القادرة على تفسير المخرجات التنبؤية وتحويلها إلى خطط قابلة للتنفيذ.
5) **علمياً**: محدودية الفكر الأكاديمي المتخصص، اعتباراً لطبيعة المهام الأمنية العملياتية التي تتميز بالتوجيه المسبق والزامية التقيد بالضوابط المهنية، فضلا عن كثافة التحديات الأمنية.
6) **نظامياً:** صعوبة التكيف مع التحول من التفكير التنظيمي الكلاسيكي المبني على المكونات التي قد تكون معزولة حتى فيما بينها، إلى ضرورة التوجه نحو الفكر النظامي المرن المبني على العلاقات والارتباطات بين مكونات النظام، من خلال توظيف تقنيات تكنولوجيا المعلومات والإتصال بما يسمح للمؤسسة مسايرة متغيرات ما حولها.
7) **ضخامة المؤسسة وحساسية مهامها:** ينجم عن حجم المؤسسة توسع الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية وتشعب مهامها، ما يعتبر عائقا أمام الاتصال بما فيه الداخلي بين وحدات المؤسسة والخارجي خاصة في الحالات الطارئة والسريعة، ما يعيق فعالية الاتصال من تأخر وصول المعلومات والإنقاص من محتواها، ما يحد من قوة التأثير في محيطها الخارجي.

غير أن هذه الصعوبات والعراقيل يمكن تجاوزها، إنطلاقا من قناعة التوجه الإلزامي نحو الإدارة الإلكترونية في ظل تنامي ظاهرة العولمة والاضمحلال التدريجي للإدارة التقليدية الآيلة للزوال، نحو مسايرة ركب العصرنة القائم على تكنولوجيا المعلومات والإتصال، كثروة معرفية وقيمة مضافة يمكن تجسيدها إنطلاقا من فكرة التحكم التكنولوجي قبل التحول التكنولوجي.

المبحث الثالث: نحو توظيف متكامل للاستعلام الاقتصادي

إن تحقيق توظيف متكامل وفعّال للاستعلام الاقتصادي يتطلب تبني مقاربة بحثية ومنهجية متقدمة، تتبنى رؤية نسقية شاملة تجمع بوعي نقدي بين الأبعاد التقنية، الوظيفية والتنظيمية، في إطار استراتيجي متكامل يضمن التوافق والانسجام بين مختلف بُنى المؤسسة، تقوم هذه الرؤية على دمج الأدوات التكنولوجية المتطورة، إعادة تصميم المهام وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة، مع تفعيل قنوات الاتصال، التواصل والتحليل العميق لإنتاج معرفة معمقة، ذات أثر استراتيجي في دعم القرار.

يعرض هذا المبحث تصورًا عمليًا لتفعيل منظومة استعلام اقتصادي داخل المديرية، مستندًا إلى المعطيات المستخلصة من المبحثين السابقين، إذ يركز على الشروط التقنية والمؤسساتية الضرورية بالإضافة إلى ضرورة إحداث تغيير ثقافي وتنظيمي، يضمن اندماج الاستعلام ضمن النسق الاتصالي للمؤسسة، كما يقدم تصورًا استراتيجيًا لدمج المعلومة الأمنية ضمن مناهج الاتصال الشبكي مع المحيط.

المطلب الأول: متطلبات البناء البشري والتقني المؤسساتي لمنظومة الاستعلام

الحاجة إلى بنية تحتية معلوماتية مؤمنة ومرنة، ضرورة ملحة توفر أدوات ذكاء اصطناعي وتحليلات استباقية، بالإضافة إلى برمجيات تدعم التفاعل اللحظي مع الأحداث، كما يتم التأكيد على ضرورة توفر إطار نظامي مرن يسمح بتكامل وشمولية التحكم ونشر المعلومة الأمنية بين الوحدات المختلفة، تكوين قاعدة بيانات ديناميكية تخدم المستويات العملياتية قبل المستويات القيادية.

1. البناء التقني

يتطلب الأمر بناء منصات ذكية موحدة تحاكي الواقع، ذات قدرات تحليلية متقدمة قادرة على استيعاب البيانات المتدفقة من المصادر الداخلية والخارجية، لمعالجتها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، التعلم الآلي ونماذج التحليل التنبؤي المعتمدة على البيانات الضخمة، على أن توفر هذه المنصة بيئة تفاعلية تمكّن مختلف مستويات الإدارة من الوصول الفوري إلى مؤشرات الأداء، إجراء تحليلات مقارنة لتحرير تقارير معمقة تساهم في قرارات استباقية دقيقة وموثوقة.

2. البناء الوظيفي

يستلزم الأمر إعادة هندسة شاملة للمهام والمسؤوليات، مع ربطها بشكل منهجي بالأهداف الإستراتيجية، بما يضمن تدفقًا سلسًا وفعّالًا للمعلومات بين الوحدات الإدارية، يشمل ذلك وضع آليات حوكمة معلوماتية، تطوير بيئة عمل تعاونية قائمة على تبادل الخبرات والمعرفة بين خبراء الأمن السيبراني، الاتصال الأمني والتحليل الاقتصادي، مع تعزيز الرأس المال البشري من خلال برامج تدريب متقدمة تواكب التحولات التقنية والتكنولوجية السريعة.

3. البناء التنظيمي

لامناص من مسايرة مستجدات تكنولوجيا المعلومات والإتصال، كما نوصى بإنشاء خلية يقظة إستراتيجية دائمة، مرنة، تضم خبراء وباحثين في مجالات الأمن، الاتصال والاستعلام الاقتصادي، تتولى عمليات الرصد المستمر للمحيط الداخلي والخارجي، تحليل الظواهر والاتجاهات الناشئة لرصد التهديدات والفرص في سياق ديناميكي، ترفع الخلية تقارير تحليلية واستشرافية دورية، تُرفع إلى القيادة العليا لدعم القرارات الكبرى، صياغة سياسات قائمة على الأدلة لإستدامة القدرة التنافسية في محيط متغير ومعقد.

4. البناء البشري

التوجه نحو التكوين المتخصص وتشجيع الكفاءات المؤهلة من خلال إعادة هندسة المورد البشري حسب الاحتياجات المطلوبة، مع دعم الدورات التكوينية المدروسة محليا ودوليا لصقل المهارات والاستفادة من الخبرات والتجارب، لضمان مسايرة مع التطورات التكنولوجية والتقنية المذهلة، من منطلق إلزامية التحكم التكنولوجي قبل التحكم التكنولوجي لتفادي التبعية والقيود الاقتصادية، فضرب من العبث التكلم عن أي تنمية ما لم تكون هناك تنمية بشرية.

هي متطلبات لامناص منها لمواكبة تحديات تعرف توجهًا عالميًا ومحليًا نحو رقمنة الخدمات الأمنية وحوكمة الاتصال، بهدف تعزيز الإنفتاح والشراكة الأمنية، تحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة العمليات، ما يتطلب أطرًا تنظيمية واضحة، استثمارًا في تكنولوجيا المعلومات وبرامج تدريبية متخصصة.

المطلب الثاني: بناء خلية يقظة إستراتيجية متعددة الوظائف

1. ضرورة استحداث خلية يقظة إستراتيجية

هنا محطة في غاية الأهمية بين ثنايا بحثنا هذا، فعندما نتكلم عن اليقظة الإستراتيجية فنحن نستبق الحاضر ونستشرف المستقبل بما يسمح تخفيف قوة صدمات المجهول القادم، لأننا حتما متوجهون نحوه، من هذا المنطلق تكمن الأهمية البالغة لقوة اليقظة الإستراتيجية في نظام الإستعلام الإقتصادي واليقظة الأمنية عند إسقاطها في حقل الاتصال الأمني للمؤسسات الأمنية المترامية الأبعاد والأهداف.

نحن أمام تحديات أمنية ببعدها الاقتصادي، تتطلب سيرورة مرنة لتصورات يقظة إستراتجية قادرة على مواجهة التهديدات واقتناص الفرص، لإتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب في زمن يسابق نفسه، أمر يستدعي بناء نظام يقظة استراتيجي بأبعاده الثلاث (بشري، تقني، تنظيمي) يساير حركية ممارسات اليقظة الإستراتجية الثلاث (الملاحظة، الإستغلال، الإستعمال).

هي تحديات إستراتيجية معقدة يصعب تجسيدها ما لم يكون هناك تنسيق شمولي مستمر بين كل هذه المتغيرات والعوامل، بُعد لا يتجلى إلاّ من خلال بناء **خلية يقظة إستراتيجية** تنسق وتجمع بين كل المتغيرات والممارسات السابقة، تدمج ضمن الهيكل التنظيمي لمديرية الدراسة.

في هذا السياق، نقترح ونلح على ضرورة إنشاء خلية يقظة، أمنية الوظيفة إستراتيجية الأبعاد داخل مديرية الدراسة، تُعنى بتحليل تهديدات المحيط، تتجنب الفرص الضائعة، ترصد المؤشرات الاجتماعية وتقديم تقارير استباقية لصناع القرار الأمني، تجمع بين خبرات أمنية، تحليلية واتصالية لتطوير منصات التعاون والتنسيق، تسمح بتقاسم الرؤى وتنمي روح الانتماء والرضا الوظيفي.

2. التمركز الهيكلي لخلية اليقظة الإستراتيجية

هذا التصور النظامي الحديث، يلزم أن تكون المؤسسة على دراية بمنفعته وإدراك موظفيها بأهميته البالغة، من خلال رسم أولوية الأهداف، لحماية المؤسسة من التهديدات وتقديم ابتكارات تعزز التموقع وفرض ميزة تنافسية، تقدم خدمة أمنية ذات جودة شاملة ترقى للتطلعات المرسومة، فضلا عن تمركز خلية اليقظة الإستراتيجية في هرم الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفق إرادة إستراتيجية، على أن تؤكل وتترك مهمة تسييرها لبيوت الخبرة، الدراسات والتحاليل وكفاءة التحكم في تكنولوجيا المعلومة والإتصال للسيطرة على تدفق المعلومات والقدرة على معالجتها بما يضمن ديمومة ونجاعة هذا النظام[1] .

لتجسيد هذا المسعى على مستوى الهيكل التنظيمي لمديرية الأمن العمومي، نقترح تمركز خلية اليقظة الإستراتيجية على مستوى المكاتب المركزية النظامية، لاسيما مكتبي الاتصال والعلاقات العامة ومكتب الإعلام الآلي، لخلق نظام معلومات متكامل قادر على إتخاذ القرارات وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (44): تمركز خلية اليقظة الإستراتيجية بالهيكل التنظيمي

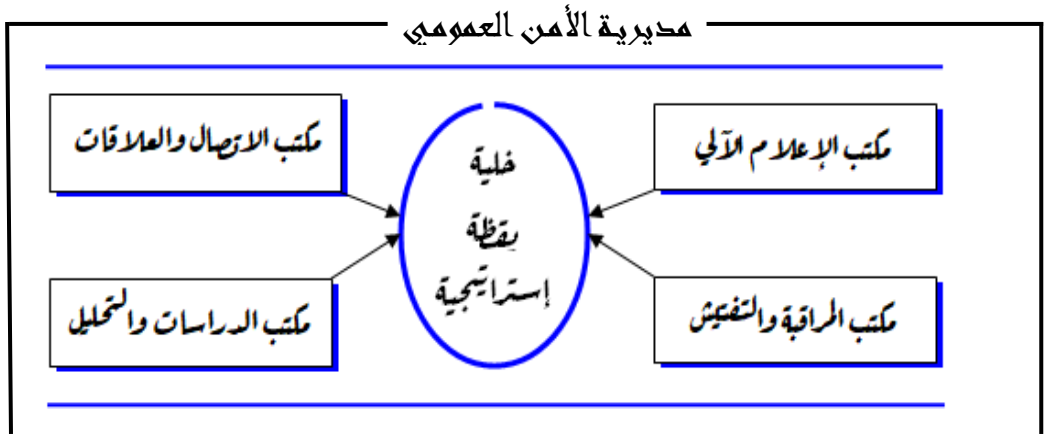

***المصدر**: من إعداد وتصور الباحث.*

[1] منصف بن خديجة، ***اليقظة الإستراتيجية***، مرجع سابق، ص173.

المطلب الثالث: تكريس ثقافة استعلامية تُسهم في تفعيل الاتصال الأمني

نستطرق باب أهمية التحول الثقافي داخل المؤسسة، من خلال ترسيخ وتكريس قناعة النضال من أجل "المعلومة الإستراتيجية" لدى العاملين وتعزيز فكرة التشاركية والتحليل الجماعي، بما يجعل من الاتصال الأمني أداة تأثير وضغط لاستباق الذين يسابقوننا، لا مجرد قناة لنقل الأوامر أو التصريحات الإعلامية، كما يُقترح إدراج قواعد الإستعلام الإقتصادي ضمن الخطاب التنظيمي والتكوين المستمر لمنتسبي الحقل الأمني.

كما أن نجاح هذا النظام مرهون بترسيخ ثقافة استعلامية تشجع المبادرة في البحث عن المعلومات، تقدّر التحليل، تفتح قنوات المشاركة وتتماشى مع ضروريات التغيير، ليصبح كل فرد في المؤسسة عنصرًا فاعلًا متشبعا بثقافة تتبع المعلومات والمساهمة في أمنها، قادرا على دعم منافذ التأثير المطلوب في الوسط الخارجي، بما يساهم في تحقيق الخريطة الأمنية للمؤسسة الحديثة.

1. مفهوم ووظائف ثقافة المؤسسة

تعرف ثقافة المؤسسة على "نظام متكامل من القيم المشتركة، يجمع أساليب التفكير، الشعور والتصرفات المشتركة بين أفراد المؤسسة، تمثل إطار تفكير ونظام القيم والضوابط المشتركة بين كافة الفاعلين فيها، كما تشمل القيم المعتقدات، المواقف والمعايير المشتركة بين جميع أفرادها"[1].

كما يمكن تعريف ثقافة المؤسسة، مجموعة القيم، المعتقدات، التقاليد والممارسات المشتركة التي توجه سلوك الموظفين، تشكل جوهر وشخصية المؤسسة تؤثر على تفاعلات الموظفين لتكون قوة تأثير في المحيط الخارجي بعثا عن التميز.

2. أهمية ومراحل ثقافة المؤسسة

نظرا لكون ثقافة المؤسسة تمثل شخصيتها المتكاملة، فهي ذات أهمية بالغة في ضمان وجودها واستمرارية نشاطها في محيط متسارع التغيرات، نوجز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ تعميق روح الانتماء المؤسساتي والرضا الوظيفي ما يعزز الشعور بالاندماج وتشاركية تحقيق الأهداف
- ✓ بعث قيم التضامن والالتزام بأهداف المؤسسة وتغليب المصلحة العامة عن المصالحة الخاصة للعمال.
- ✓ مرجعية فكرية بين أعضاء المؤسسة، تعمل على ضبط السلوك الوظيفي وتقسم المهام والمسؤوليات.

[1] *Olivier Meier et al,* ***Management interculturel, stratégie organisation,*** *performance, DUNOD, paris 2014, p8.*

- ✓ تعبر عن خصوصية وشخصية المؤسسة بين باقي المؤسسات ما يدفع فكر الإبداع، الريادة والتميز.
- ✓ تعتبر ثقافة المؤسسة ميزة تنافسية تدعم وتؤكد السلوكيات الأخلاقية كالإخلاص والتفاني في العمل.
- ✓ مسايرة ثقافة التغيير والتطور التراكمي تماشيا مع معالم الرقمنة، التجديد والفكر النظامي للمؤسسات.
- ✓ تكرس قيم الحوكمة من خلال التبادل بين الأعضاء والمشاركة في اتخذ القرارات وتطوير العمل والتنسيق بين الإدارات المختلفة، جماعات وأفراد[1].

الشكل رقم (45): مراحل تطور ثقافة المؤسسة

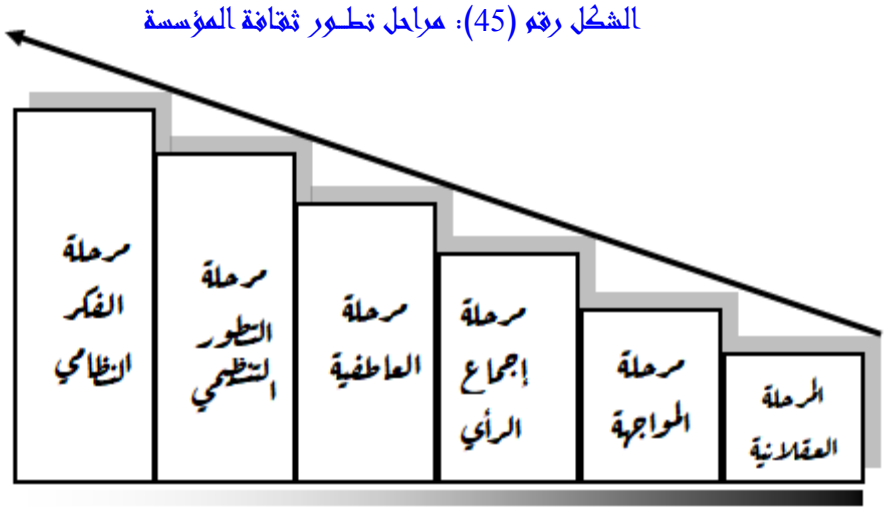

المصدر: *إيهاب فاروق مصباح العاجز، دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة تطبيقية بوزارة التربية والتعليم العالي محافظة غزة، درجة الماجستير، قسم غدارة الأعمال بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين،2011،ص26.*

3. ثقافة الإستعلام الإقتصادي ظاهرة صحية للمؤسسة

تعتبر ثقافة الإستعلام الإقتصادي، من التوجهات الحديثة والمطلوبة لدى المؤسسات الأمنية لتكريس ثقافة الرقمية وبعث منهج حوكمة الأفكار قبل المؤسسات، من خلال تبني نظام يقظة استباقي استشرافي، يساهم في دعم قوى التأثير نحو التموقع بين التجاذبات والصراعات الأمنية والإقتصادية.

هو توجه ثقافي جدير بالاهتمام، من خلال الارتقاء بنظام الإستعلام الإقتصادي نحو سياسة ثقافية، أمنية إستراتيجية مرغوبة من قبل المسيرين وجميع أفراد المؤسسة، لتكريس ثقافة تشاركية وتفاعلية راسخة تعتمد على الارتباطات والتشابكات، تستند على قناعة ثقافة المعلومات لدى الفاعلين في مجال الإستعلام الإقتصادي للنضال والدفاع عن أهداف المؤسسة عن طريق اتصال أمني هادف[2].

---

[1] *عبد العالي خبار وقودة عزيز، **دور ثقافة المؤسسة في تحسين الأداء الوظيفي للمورد البشري**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 04 العدد 14، 2022، ص 46.*

[2] *إسحاق زكريا حاجي، مرجع سابق، ص 83.*

4. أساليب ترسيــخ ثقافة الإستعلام بالمؤسسة

عندما نسعى لتكريس ثقافة الاستعلام الاقتصادي في أبجديات الاتصال الأمني، نحن هنا نواجه تيار التحول الثقافي داخل مؤسسة أمنية، قد نصطدم بمحدودية الدراية ونقص التكوين المتخصص لهذا المشروع الفكري الذي نحن بصدد تكريس معالمه، هي متغيرات تتطلب جملة من الأساليب والأسلحة المعرفية التي يجب أن تتماشي مع متغيرات التأقلم والتكيف مع ثقافات الآخر نوجزها في النقاط التالية:

1) **صقل إدارة الـموارد البشرية:** التنمية البشرية هي صمام أمان نجاح ثقافة المؤسسة من خلال انتقاء الأفراد المؤهلين الذين تتوافق قيمهم وأفكارهم واعتقاداتهم مع قيم وأبعاد المؤسسة لبلوغ الفعالية والاحترافية عن طريق التكوين والتدريب لتطوير مهارات الأداء بما يتماشى والأهداف المسطرة[1].

2) **تعزيـز ثقافـة العمـل الجمـاعي:** العمل الجماعي في سياق نظام الإستعلام الإقتصادي، يرقى إلى تطوير وتفاعل المعارف نحو توفير قاعدة تفكير صلبة قادرة على إتخاذ القرار المناسب والفعال ورفع التنافسية، من خلال توظيف تقنيات الاتصال التشاركي بين مزيج من الثقافة والأخلاق المهنية[2].

3) **تبني ثقافة المثلث الذهبي للاستعلام الإقتصادي:** التوجه نحو ثقافة التشبع والإيمان بضرورة توظيف ركائز الإستعلام الإقتصادي (اليقظة، الأمن، التأثير) كونها منهج وقوة اقتصادية أمنية قادرة على إحداث التغيير نحو الأفضل بما يحق أهداف المؤسسة ويعزز مركزها التنافسي في محيط متغير.

4) **مواكبة ثقافة التغيير بالمؤسسة:** يعد البعد الجوهري لثقافة المؤسسة التي لم تعد منغلقة على عاداتها وتقاليدها، بل تتطلب التكيف مع متطلبات التجديد من أجل الاندماج في حلقة التغيير، انطلاقا من تعديل السلوك، بناءً على التشخيص والتعدد الثقافي للمؤسسة، تماشيا مع آليات التنافس وفق ذهنيات وأفكار جديدة، تؤمن بضرورة التكيف مع ديناميكية وحركية ضغط المحيط الخارجي الذي يدفع إلى إحداث تغيير ثقافي في المؤسسة، التي نوجز دوافعها وأسبابها في العوامل التالية[3]:

- ✓ التغيير في قادة المؤسسة البارزين الذين لا يسايرون المستجدات ما يبعث المؤسسة نحو الخمول.
- ✓ مراحل دورة حياة المؤسسة من فترة النمو والتوسع نحو الانكماش والاندثار حتمية قوية لثقافة التغيير
- ✓ العولمة الاقتصادية نحو حرب اقتصادية البقاء فيها للأجدر والأكثر تأقلما مع التحديات المفروضة.
- ✓ تسارع تكنولوجيا المعلومة والإتصال من خلال التوجه نحو التوظيف الرقمي في عصر المعلومات.
- ✓ بروز اقتصاد المعرفة القائم على تغيير واضح في مدلول التنافسية الذي أصبح مبنى على الكفاءات.

---

[1] حسين محمد حريم، ***إدارة المنظمات، منظور كلي***، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص264.
[2] إسحاق زكريا حاجي، مرجع سابق، ص85.
[3] بهاء الدين العسكري وانعام الحيالي، ***إدارة التغيير في منظمات الأعمال***، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن،2015، ص97.

خاتمة الفصل الثالث

كشفت دراسة الحالة في فصلها هذا عن عمق العلاقة بين الاستعلام الاقتصادي والاتصال الأمني، حيث تُظهر أن تحديث البنية الاتصالية وحدها لا تكفي ما لم يُرافقه إدماج فعلي للاستعلام الاقتصادي في النسق العملياتي للمؤسسة الأمنية، كما يؤكد هذا الفصل أن نجاح هذا التحول يتطلب رؤية شاملة، من خلال الوقوف عن الواقع الموجود والتموقع المنشود، تبدأ من تأهيل البنية الرقمية لتمر عبر تطوير المهارات التحليلية، تنتهي بتكريس ثقافة تنظيمية استشرافية نحو توظيف معالم الإستعلام الإقتصادي في ممارسات الاتصال الأمني بمديرية الأمن العمومي.

في هذا المسعى العلمي، نؤكد أن تفعيل منظومة استعلام اقتصادي داخل مديرية الأمن العمومي يمثل خطوة إستراتيجية نحو رفع فعالية الأداء الأمني وفق المتغيرات الأمنية ذات البعد الإقتصادي وبناء علاقة ثقة مستدامة مع الرأي العام، في بيئة تزداد تعقيدًا وتشابكًا يوما بعد يوم، حيث يُعد هذا التحول فرصة لبناء أمن معلوماتي استراتيجي يقوي من قدرة المؤسسة على الاستجابة الفورية للمخاطر والتحديات، مما يعزز كفاءة وفعالية المواجهة إن على مستوى الوحدات العملياتية أو عبر منافذ الاتصال الأمني المدروس لتحيق البعد الجوهري للأمن الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام نحو تحقيق أمن اقتصادي شامل.

لأجل ذلك، انتهجنا التنقل من باب التأصيل النظري لهذه الدراسة، لما يجب أن يكون وكشف الحقائق، لما هو موجود وماذا عن العراقيل التي تحول دون توظيف الإستعلام الإقتصادي في ممارسات الاتصال الأمني على مستوى دواليب ونشاطات مديرية الأمن العمومي، من خلال تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة نحو رؤية واقعية متكاملة الزوايا، من باب واقع الممارسة وحتمية المسايرة بين الواقع الموجود والمتوقع المنشود، لنعرج عند تقديم الحلول الممكنة للربط بين متغيرات الدراسة في نهاية صفحات هذا المولود العلمي، على أمل أن تكون نتائجه نافذة أفكار أخرى لتجسيد شامل وموسع للاستعلام الاقتصادي بالمؤسسات والقطاعات الجزائرية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في ظل الرهانات الاقتصادية والتداعيات الأمنية في محيط أضحى أكثر تعقيداً واضطراباً، بعد تنامي متطلبات الرقمنة وبروز بوادر الشمولية في زمن انفجار تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتوجه نحو مجتمع المعلومات تحكمه الحروب الاقتصادية، التي باتت فيها المعلومة سلاح العصر يطفو بقوة مفهوم الاستعلام الاقتصادي كقاعدة صلبة لمسايرة هذه المتغيرات، إنطلاقا من التحكم في المعلومة والسيطرة على متغيرات المحيط، وفق ما تم التطرق إليه بين طيات فصول هذه الدراسة.

في هذا السياق، لم يعد الاستعلام الاقتصادي يخص المؤسسات الاقتصادية فحسب، بل أصبح منهجا رئيسا، تتسارع نحوه كل المؤسسات والقطاعات الطموحة على تعد أشكالها، لتبقى المؤسسات الأمنية من أبرز الهيئات المهتمة به، نظرا لنجاعته في المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة والمساهمة الرشيدة في اتخاذ القرارات الصائبة، تماشيا مع متغيرات الأوضاع وخصوصيات الأحداث، لاسيما عند إدارة الأزمات والظروف الحرجة، من خلال تفعيل أسس الاتصال الأمني كحلقة قوية في التوجه نحو الانفتاح وتبني مرافع الحوكمة الأمنية، فضلا على كونه من أهم قوى التأثير والضغط وفق تحولات المحيط الأمني والاقتصادي في السنوات الأخيرة.

هي تحولات عميقة تتسم بالتسارع والتعقيد نتيجة التطور التكنولوجي المذهل والتحول الرقمي المفروض، تنامي التهديدات غير التقليدية، بروز الطلب المجتمعي المتزايد على الشفافية والمعلومة، فلم تعد المفاهيم الأمنية محصورة فقط في الأبعاد التقليدية التي تركز على الحماية والردع، بل أصبحت اليوم ترتكز أيضًا على البعد المعلوماتي الذي يفرض نفسه بقوة كمحور استراتيجي في صنع القرار الأمني ضمن هذا السياق، تصبح الحاجة ملحة إلى أدوات تحليل واستشراف فعالة، تتجاوز منطق التسيير التقليدي، لتُفضي إلى إدارة ذكية للمعلومة الأمنية، قادرة على استباق المخاطر وناجعة في قوة التأثير.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتربط بين متغيرين نراهم في غاية الأهمية والانسجام، من خلال طرح إشكالية محورية تتمثل في الكيفية التي من خلالها **يمكن للاستعلام الاقتصادي أن يساهم في تعزيز الاتصال الأمني وتحويله إلى قوة محركة للتأثير في الرأي العام**، عبر تحليل ميداني دقيق للبنية الوظيفية والتنظيمية لمديرية الدراسة، تقييم واقع الاتصال الأمني بها، دراسة مدى جاهزيتها لاعتماد نظام استعلام اقتصادي تكاملي، انطلاقا من تقديم قراءة معمقة لا تقتصر على التشخيص، لتمتد إلى تقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ، في ضوء الإمكانات المتاحة والتحديات المفروضة، فضلا عن تقديم مقترحات نراها تُمكن من دمج المقاربات الاتصالية المعلوماتية بشكل متناغم ضمن منطق شمولي للتسيير الأمني، بما يضمن فعالية الأداء، يعزز الثقة مع الرأي العام ويسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الأمنية.

مع التركيز على آليات التفاعل بين الاتصال الأمني ومنطق الاستعلام الاقتصادي، رغبة في الاقتراب من التطبيق العملي للاستعلام الاقتصادي كأداة وظيفية يمكن تكييفها داخل منظومة أمنية ذات طبيعة حساسة، حيث تم التوصل إلى جملة من القراءات نراها كفيلة للإجابة عن تساؤلات الإشكالية المطروحة من خلال النتائج التالية:

- **النتائج النظرية**

- ✓ الاستعلام الاقتصادي قوة اقتصادية، تصون أصول المؤسسة وتضمن مكانتها، إنطلاقا من التحكم في المعلومة والسيطرة على متغيرات المحيط عبر منافذ اليقظة، الحماية والتأثير لاتخاذ القرار الإستراتيجية وبعث ميزة تنافسية تضمن الاستمرارية، ترقى إلى التميز وخلق فرص الإبداع.
- ✓ الاستعلام الاقتصادي، لم يعد محصوراً في المستوى المؤسساتي الضيق فحسب، بل أضحى قوة ذات بعد وطني، إقليمي شمولي، تتخطى أبعاده البعد الاقتصادي وتلامس كل الأبعاد الأخرى على غرار البعد الأمني، نظرا لنجاعته في تحقيق أهداف المؤسسة والتأقلم مع التحديدات المفروضة.
- ✓ يعتبر الاتصال الأمني حجز زاوية المؤسسة الأمنية باعتباره حلقة نقل المعلومات وصلة وصل بين المؤسسة الأمنية ومحيطها الخارجي، بما يساهم في تحقيق رسالتها وأهدافها، فضلا أنه قوة تأثير لتعديل الفكر الإستراتيجي الأمني، نحو بناء نظام استعلام اقتصادي شمولي موسع.
- ✓ تبقى اليقظة الإستراتيجية ببعدها الأمني، القاعدة الصلبة في بناء نظام استعلام اقتصادي قادر اقتناص الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات المتوقعة من خلال المراقبة المنظمة للمحيط للحصول على المعلومة واكتشاف الإشارات الضعيفة وتحويلها لقوة محركة للمؤسسة لتغذية القرار المناسب.
- ✓ نجاح الإستعلام الإقتصادي للمؤسسة مرهون بتكامل وترابط عناصره الثلاثة، اليقظة الإستراتجية صيانة منظومة حماية أمن المعلومة والقدرة على قوة التأثير وفعالية الاتصال الأمني مع المحيط الخارجي وفق ما يضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية المسطرة.
- ✓ يلعب نظام المعلومات دورا جوهريا في دعم الإستعلام الإقتصادي من خلال قدرته على متابعة نشاط المؤسسة الأمنية وفعالية في المساعدة على إتخاذ القرارات الحاسمة والمناسبة نحو بناء نظام معلومات إستراتيجي كبصيرة إستراتيجية وشريان حيوي لسيرورة الاستعلام الاقتصادي.
- ✓ تعتبر تكنولوجيا المعلومات والإتصال صلب الإستعلام الإقتصادي والمتغير الحاسم في تسهيل توظيف قواعده في ممارسات الاتصال الأمني باعتبارها أهم القواعد الرقمية في حقل الإستعلام الإقتصادي الهادفة لتسهيل نقل وإيصال المعلومة عن طريق الربط الشبكي بين المؤسسة ومحيطها.

- **النتائج الميدانية**

لغرض التوصل إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة لموضوع الدراسة، كنا قد وضعنا بعض الإجابات المؤقتة والمسبقة من خلال الفرضيات المقترحة، حيث نقف عند اختبار صحة هذه الفرضيات التي نثبت صحة جلها ونتحفظ على بعضها من خلال النتائج الميدانية التالية:

- ✓ **تأكيد صحة الفرضية الأولى:** يعتبر الاستعلام الاقتصادي قوة محركة لتحقيق أهداف الاتصال الأمني، حيث استنتجنا تواجد ترابط وثيق وتناسق وظيفي كبير بين الاستعلام الاقتصادي باعتباره المتغير المستقل للدراسة والإتصال الأمني باعتباره المتغير التابع للدراسة مرور بالمتغيرات الوسطية المتمثلة في نظام المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والإتصال كدعائم قوية مساعدة في توظيف الإستعلام الاقتصادي في ممارسات الاتصال الأمني اعتبار لتوافق المتغيرات وتقارب الأهداف نحو اتخاذ القرارات المناسبة وخلق ميزة تنافسية قادرة على التأثير في المحيط الخارجي.

- ✓ **تأكيد صحة الفرضية الثانية:** تعد اليقظة الإستراتيجية ركيزة صلبة لتعزيز للاتصال الأمني بمديرية الدراسة، حيث تساهم اليقظة الإستراتيجية بجمع عناصره كبعد دفاعي للمؤسسة في تفعيل الاتصال الأمني عبر منافذ اليقظة الأمنية لاستباق المخاطر الأمنية واستشراف النتائج في ممارسات نشاطات الاتصال الأمني، من خلال تحويل الإشارات الضعيفة إلى قوة محركة نحو التأثير في الرأي العام بما يحقق أهداف واستراتيجيات مديرية الدراسة.

- ✓ **تأكيد صحة الفرضية الثالثة**: يعتبر أمن المعلومة ثقافة راسخة في ممارسات الاتصال الأمني بمديرية الدراسة، فَرضية تَفرض صحتها بقوة كون الاتصال الأمني أساسه الأمن الشامل بما فيه أمن المعلومات وصيانتها لاسيما الأمنية منها، كبعد إستراتيجي الذي يتجاوز معالجة ونقل المعلومات فحسب ليشمل بناء أواصر الثقة مع المواطن، تعزيز شرعية المؤسسة الأمنية، اعتبارً لحساسية المعلومة الأمنية وضرورة الموازنة بين متطلبات السرية والشفافية وارتباطها المباشر بسيادة الدولة وشرعيتها، تماشيا مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال، خاصة فرض متطلبات الأمن السيبراني.

- ✓ **التحفظ على الفرضية الرابعة:** تعمل المديرية على تعزيز قوى التأثير كبعد جوهري لإنجاح الاتصال الأمني، رغم قوة وجوهر هذه الفرضية وإدراك أهمية التأثير في المعادلة الأمنية، غير أنه سجلنا محدودية تجسيدها في ممارسة الاتصال الأمني، مما يتطلب تعزيز منافذ التأثير وصقل برامج التكوين تماشيا مع متغيرات المحيط الإقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية للمجتمع للبعث عن المنافذ والفرص المتاحة وتفادي التهديدات المتوقعة.

ليبقى التأثير قناعة قبل الإقناع لتقليص فجوة بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، حيث يعتبر الحلقة الصعبة والفقرة المحورية في نجاح توظيف نظام الاستعلام الاقتصادي في المؤسسات الأمنية، كونها منهجية عمل ومرجعية فكر أمني لتطوير وتفعيل الاتصال الأمني وفق ما تمليه التحديات والمواجهات الراهنة.

- **التوصيات والاقتراحات**

- ✓ العمل على استحداث خلية مركزية لليقظة الإستراتيجية ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية وفق بعد نظامي في إطار التوجه نحو بناء نظام استعلام اقتصادي يساهم في تعزيز قوى تأثير الاتصال الأمني مع المحيط الخارجي للمؤسسة ونشر ثقافة الاستعلام الاقتصادي في الوسط الأمني.
- ✓ بعث مؤسسة سيادية مستقلة تسهر على تطوير، تفعيل وتشجيع توظيف الاستعلام الاقتصادي على مستوى المؤسسات الاقتصادية والأمنية تتولى استغلال بنوك المعلومات وتوظيفها بما يحقق أهدافها ويرسم استراتيجياتها الوطنية وأبعادها الإقليمية وفق ما تمليه مستجدات التنافسية.
- ✓ التركيز على التحكم التكنولوجي قبل التحول التكنولوجي، تماشيا مع توجهات الرقمنة وتوظيف الإدارة الإلكترونية في ممارسات الاتصال الأمني لاسيما الاتصال الرقمي وفق ما تفرضه تطورات وجديد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال المعارف الأمنية.
- ✓ التحول من التفكير التنظيمي المرتبط بالمكونات الوظيفية فحسب، إلى الفكر النظامي المفتوح على محيط المؤسسة بالارتباطات فالتشابكات، تماشيا مع مستجدات تكنولوجيات المعلومة والإتصال كقوة محركة للاتصال الأمني.
- ✓ تعزيز الدورات التكوينية والملتقيات العلمية ذات الصلة بواقع ممارسة الاستعلام الاقتصادي ومدى توظيفه في الممارسات الأمنية على غرار تفعيل الاتصال الأمني وانفتاحه مع الوسط الخارجي لصقل المهارات المكتسبة وتطوير الكفاءات القادرة على الإبداع والابتكار الوظيفي.
- ✓ استحداث مؤسسات للتكوين في الاتصال الأمني، تكيف التخصصات الجامعية مع تحديات برمجيات الذكاء الاصطناعي وتثمين البحوث والدراسات المتعلقة بالاستعلام الاقتصادي لنشر الفكر العلمي الأكاديمي في الوسط المهني لاكتساب المقومات الوظيفية والمهارات المطلوبة.
- ✓ الاستمرارية، المداومة والمهنية في الاستغلال الأمثل مختلف تقنيات تكنولوجيا المعلومة الاتصال الممكنة لبعث التميز وقوة الإقناع والتأثير في المحيط بما يتماشى وأهداف المؤسسة.
- ✓ دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة والهيئات الفاعلة في مجال الاستعلام الاقتصادي و تقنيات الاتصال الأمني ذات البعد الإستراتيجي على غرار مؤسسة صناعة الغد، المجلس الأعلى للشباب والحاضنات الجامعية لأفكار الإبداع والابتكار وريادة الأعمال.

- **أفــاق الدراسة**

عالجت هذه الدراسة الإشكالية المطروحة في سياق التقيد العلمي بموضوع ومجال الدراسة، دون الانسياق نحو متغيرات أخرى تفرض نفسها بقوة في مجال الاستعلام الاقتصادي، باعتباره موضوع خصب ومفتوح على أكثر من صعيد، هي متغيرات نراها أفاق للدراسة من خلال المواضيع التالية:

- ✓ مساهمة الاستعلام الاقتصادي في مواجهة ظاهـرة العنف في الملاعب الجزائريـة
- ✓ توظيف ركائز الاستعلام الاقتصادي في معالجة إشكالية تنامي ظاهرة حوادث المرور
- ✓ دور اليقظة الإستراتيجية في التصدي للجرائم السيبرانية في الوسط المدرسي.
- ✓ الاتصال الأمني ودوره في مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية الجديدة.

على أمل أن تكون نتائج هذه الدراسة والدراسات المقترحة، نافذة لأفكار جديدة أخرى لتجسيد شامل وموسع للاستعلام الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية بما يساهم في انتعاشها وتطويرها نحو القدرة على التنافس الاقتصادي وخلق ميزة تنافسية قادرة على التموقع بما يحقق أهدافها ويجسد أبعادها وطموحاتها الإستراتيجية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I – الكتب

1) إبراهيم إمام، الإعلام والإتصال بالجماهير، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1997.

2) إسماعيل محمود حسن، **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**، دار العالمية للنشر والتوزيع، 2003.

3) الجازي علي سويلم، **"نظم المعلومات الإستراتيجية ودورها في تحسين جودة الخدمات الحكومية"** الطبعة 1، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2021.

4) الصرفي محمد، **نظم المعلومات الإدارية**، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2005.

5) العمري غسان، السامرائي سلوى، **"نظم المعلومات الإستراتيجية: مدخل إستراتيجي معاصر"**، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 2010.

6) بسام عبد الرحمان المشاقبة، **الإعلام الأمني بين الواقع والطموح**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

7) بهاء الدين العسكري وإنعام الحيالي، **إدارة التغيير في منظمات الأعمال**، مركز الكتاب الأكاديمي عمان، الأردن، 2015.

8) حساين عجلان حسين، **إستراتيجيات إدارة المعرفة في منظمات الأعمال**، إثراء لنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، 2008.

9) حسن علي الزغبي، **نظم المعلومات الإستراتيجية، مدخل استراتيجي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1 الأردن، 2005.

10) حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الإجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، 1999.

11) حسين علي الزعبي، **"نظم المعلومات الإستراتيجية (مدخل استراتيجي)"**، دار وائل، عمّان، الأردن 2005.

12) حسين محمد حريم: **إدارة المنظمات، منظور كلي**، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010.

13) خضر مصباح الطيطي، **"إدارة تكنولوجيا المعلومات"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

14) راوية حسن، **السلوك في المنظمات**، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2002.

15) ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعلومات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، دار صفاء للنشر الأردن 2010.

16) رحيم حسين، **إستراتيجية المؤسسة**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.

17) رياض فاضل محمد الغيلي، "**الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز الأمن الوطني العراقي**"، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، ط1، 2021.

18) زرزار العياشي، غياد كريمة، "**استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية**" دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.

19) سحر أم الرتم، **مدخل إلى وسائل الإعلام**، دار إيلياء للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الجزائر الطبعة1، 2024.

20) صالح خليل أبو أصبع، **الاتصال الجماهيري**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 1999.

21) صلاح الدين الكبيسي، **إدارة المعرفة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

22) عامر عبد الرؤوف الناصر، "**إدارة المعرفة في إطار نظم ذكاء الأعمال**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

23) عصمت عدلي، **مهارات الاتصال الأمني بين الفهم والتحليل**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، 2018.

24) عمر خالد المسفري، **الاتصال الجماهيري والإعلام الأمني**، دار أسامة للنشر والتوزيع بعمان، الأردن ط1، 2013

25) عيشوش فريد، **الاتصال في إدارة الأزمات**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

26) فريد كورتل، خالد الخطيب "**نظام المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات**"، ط1، دار الرضوان للنشر الأردن، 2024.

27) فاطمة الزهراء بن يمينة، خيرة بن يمينة، **الاتصال وتكنولوجيا المعلومات**، دار أجيال الرقمي للطباعة، النشر والتوزيع، الجزائر، 2023.

28) فهد بن عبد الرحمان الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام، مكتبة الملك فهد بالرياض، السعودية، 2010.

29) محمد فاروق عبد الحميد، **المعلومة الأمنية**، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للنشر بالرياض السعودية 1999.

30) محمد دباس الحميد، ماركو إبراهيم نينو، "**حماية أنظمة المعلومات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن، 2007.

31) محمد عبد الحليم صابر، "**نظم المعلومات الإدارية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

32) محمد عبد الحميد، **الاتصال في مجالات الإبداع الفني الجماهيري**، عالم الكتب القاهرة، مصر، 1993.

33) محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**وظائف منظمات الأعمال**"، دار قنديل للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2013.

34) محمد قاسم القريوتي، **نظرية المنظمة والتنظيم**، دار وائل، الأردن، 2008.

35) مزهر شعبان وآخرون، "**ذكاء الأعمال وتكنولوجيا المعلومات**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2012.

36) مصطفى يوسف كافي، "**الذكاء الاصطناعي**"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن؛ الدار الجزائرية الجزائر، ط1، 2020.

37) منال هلال المزاهرة، **نظريات الاتصال**، دار الميسرة بعمان، الأردن، ط2، 2018.

38) منصف بن خديجة، "**اليقظة الإستراتيجية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2018.

39) ياسر عبد الله، **العلاقات العامة والإعلام الأمني في عصر الوسائط المعلوماتية**، دار الراية، عمان الأردن، ط1، 2020.

II – الرسائل الجامعية

40) أحمد بخوش، **دور اليقظة وطرح المنتجات الجديدة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة "Décathlon"** مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2007

41) إسحاق زكرياء حاجي، "**مساهمة الاستعلام الاقتصادي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة الجزائرية – دراسة حالة مجمع "صيدال"**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3 2019.

42) أمزيان أنيسة، "**دور الذكاء الاقتصادي في الاستجابة لانعكاسات وتحديات العولمة – دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.

43) إيهاب فاروق مصباح العاجز، **دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية**، دراسة تطبيقية بوزارة التربية والتعليم العالي، محافظة غزة، درجة الماجستير، قسم غدارة الأعمال بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011.

44) بتغة صونية، "**الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسات تنافسية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

45) بلحاج آمنة، "**واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" ، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

46) بن دنيدنية سعيد، "**دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال (دراسة ميدانية)**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.

47) جداي يوسف، **تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية**"، مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2015.

48) رتيبة نحاسية، "**أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة – دراسة حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2003.

49) رماضنية عبد العزيز، "**دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات دعم الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.

50) سارة كنزة بوحسان، "**دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة – دراسة مقارنة**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2020.

51) سكر فاطمة سكر، "**دور الذكاء الاقتصادي في تدعيم رضا العميل – دراسة حالة أوراسكوم تيلكوم الجزائر**" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013.

52) سيواني عبد الوهاب، **نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية جامعة الجزائر 3 ، 2015.

53) عفيف هناء، "**دور الذكاء الاقتصادي كرؤية لترقب الأزمات المالية**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، 2016.

54) عقيلة أقنيني، **أثر رأس المال الفكري على خلق القيمة في ظل إقتصاد** المعرفة، أطروحة دكتورة قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

55) عـلاوي نصيرة، "**اليقظة الإستراتيجية كعامل للتغيير في المؤسسة – دراسة حالة مؤسسة موبيليس**"، مذكرة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

56) علمي لزهر، "**أهمية الذكاء الاقتصادي في فهم بيئة المؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017.

57) فيلالي أسماء، "**الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI رويبة**"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

58) كاريش صليحة، "**اليقظة الإستراتيجية نظام إنذار المبكر والذكاء الجماعي في المؤسسة: تحويل الإشارات الضعيفة إلى قوة محركة – دراسة حالة مؤسسة نفطال**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

59) مازن سليمان الحوش، الاتصال وتأثيره على تنظيم المؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2006.

60) محمد رقامي: "**أثر اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية– دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة عنابة، 2015.

61) مقاويب منصف، "**الذكاء الاقتصادي ودور أنظمة المعلومات في اتخاذ القرار**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، 2011.

62) نقاز مختار، "**نظم المعلومات الإستراتيجية وأثرها على أداء المنظمة – دراسة حالة**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022.

63) وسام داي، "**الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم – حالة الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016.

III- التقارير والمداخلات

64) أبو بكر عيد أحمد، **دور نظام المعلومات الإستراتيجية في دعم وتحقيق الميزة التنافسية لشركات التأمين المصرية**، المؤتمر العلمي السنوي الـ 11، ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 23 أفريل، 2012.

65) خليفي عيسى، مغمولي نسرين، "**حتمية تبني المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لآليات الذكاء الاقتصادي لدعم التنافسية في ظل الأعمال المعاصرة**"، الملتقى الوطني الرابع حول نظام المعلومات اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين حتمية التفاعل أو الزوال، جامعة أم البواقي، يومي 17-18 مارس 2014.

66) رواش يمينة، **اليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة تيزي وزو، الجزائر، جوان، 2003.

67) شنونة محمد، "**أهمية نظم المعلومات في دعم الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة**"، الملتقى الدولي السادس – الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة –، جامعة حسيبة بن بوعلي، 6-7 نوفمبر 2012.

IV- المجلات والدوريات

68) حمداني محمد، "**أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 02، 2013.

69) إيهاب الحجاوي، **الحوكمة الأمنية ودورها في جودة الأداء المؤسسي**، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، جامعة مدينة السادات، مصر، المقالة 33، المجلد 10، العدد 3، 2024.

70) عبد العالي خبار وقودة عزيز، **دور ثقافة المؤسسة في تحسين الأداء الوظيفي للمورد البشري** مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 04، العدد 14، 2022.

71) زكريا بن صغير، **الإستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها في إدارة الأزمة** مجلة مصداقية، العدد 2، 2020.

72) الرجى المنصور، ملكاوي نازم، "**دور نظام المعلومات الإستراتيجي في التخطيط الإستراتيجي – دراسة ميدانية في البنوك الأردنية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012.

73) بوروبي مصطفى، حديد نوفيل، **الدبلوماسية والاستعلام الاقتصادي، روافع إستراتيجية لتعزيز السيادة الاقتصادية للجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، المجلد 61 العدد 04، 2024.

74) نبار ربيحة، "**تكنولوجيا المعلومات والاتصال-الخصائص والتأثيرات**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2018.

75) منصف بن خديجة، أولاد زاوي عبد الرحمن، "**دراسة تحليلية لممارسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، أم البواقي، الجزائر، العدد السابع، جوان 2017.

76) ناصري سمية، **نموذج مقترح تطبيق عناصر الذكاء الاقتصادي، دراسة حالة لبعض لمؤسسات الجزائرية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد، المركز الجامعي بريكة بباتنة، المجلد 04، العدد 01، مارس 2019.

77) سمية ناصري، شافية حجاج "**نموذج مقترح لواقع تطبيق عناصر الذكاء الاقتصادي – دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة المسيلة الجزائر، المجلد 04، العدد 01، مارس 2019.

78) أحمد ميلي سمية، "**واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 02، 2020.

79) بن نذير نصر الدين، غردي محمد، "**من اليقظة إلى الذكاء الاقتصادي وسائل للإبداع في منظمات الأعمال**"، مجلة الإبداع، الجزائر، المجلد 4، العدد 4، 2014.

80) بوفلفل سهام، شريف غياط، "**دور الذكاء الاقتصادي في إدارة الأزمات في منظمات الأعمال الصغيرة**"، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد 49، ديسمبر 2016.

81) خلفاوي شمس ضيات، **الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة**، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة . الجزائر، العدد 10، 2013.

82) زرزار العياشي، مداحي محمد، "**واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإمكانية دمجه في البرامج التعليمية**"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، 2017.

83) شريف محمد أبو شعشع، "**الذكاء الاقتصادي ودوره في تنمية المؤسسات الاقتصادية**"، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، جامعة بنها، مصر، العدد 09، 2019.

84) نسرين صالح محمد صلاح الدين، "**ممارسات اليقظة الإستراتيجية بجامعة السلطان قابوس – دراسة ميدانية**"، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، العدد 114، 2020.

85) بسام عبد الرحمن يوسف وربيع علي زكر، "**ذكاء الأعمال ودوره في فعالية التجارة الإلكترونية معمارية مقترحة لشركة الحكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في محافظة نينوى**"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 113، العراق، 2013.

86) حمداني محمد، "**أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد، العدد 02، 2013.

V- المراجع الأجنبية

87) *Alice Guilhom, Nicolas Moinet, "**Intelligence économique**", publié par Pearson, France, 2016.*

88) *Antonio Lopes Dasilva, "**L'information et l'entreprise: des savoirs à partager et à capitaliser**" «**méthodes, outils et applications à la veille**», thèse doctorat, université de droit, d'économique et des sciences d'ais-Marseille, Aix-Marseille 3, 2002.*

89) *Armand Dayan et autres, **Manuel de gestion**, volume 1, édition ellipses, Paris, 1999.*

90) *BEGIN (L) & al., **Une approche interdisciplinaire de l'intelligence économique**, Cahiers de la Haute Ecole de Gestion de Genève (CRAG : Centre de recherche appliquée en gestion), 2007.*

91) *Bernard Dousset, IRIT/UPS, Cristelle roux -GFI- **veille et intelligence économique**.*

92) *Bloch Alain, **L'intelligence économique**, Editions Economico, Paris, 1996.*

93) *Bosquet, Robert. **Fondement de la performance humaine dans l'entreprise** (Paris: Edition d'organisation, 1989).*

94) *Bouaka (N),* ***Développement d'un modèle pour l'explicitation d'un problème décisionnel: un outil d'aide à la décision dans un contexte d'intelligence économique****, Thèse de doctorat, Université Nancy 2, Ecole doctorale Langages, Temps & Sociétés, Spécialité : Sciences de l'Information et de la Communication, Laboratoire LORIA, Soutenue le 13 décembre 2004.*

95) *Boudjema Karim,* ***"Intelligence économique, concept, définition et mode opératoire"*** *séminaire des sensibilisations a l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger Hôtel el Aurassi, le 23 décembre 2008.*

96) *Christophe Deschamps, Nicolas Moinet,* ***"L'intelligence économique"****, édition Dunod, Paris, France.*

97) *DOU (H),* ***La veille technologique et compétitivité****: L'intelligence économique au service du développement industriel, Editions Dunod, Paris, 1995.*

98) *François Jackobiak,* ***L'intelligence économique en pratique avec l'apport d'interne et des NTIC : comment bâtir son propre système d'intelligence économique****, 2ème édition d'organisation, Paris, 2001.*

99) *François Jackobiak,* ***"L'intelligence économique, la comprendre, l'implanter, l'utiliser"*** *éditions d'organisation, 2004.*

100) *François Jackobiak ,* ***L'intelligence Economique (la comprendre, L'implanter, l'utiliser)*** *éditions d'organisation Deuxième tirage 2006, Paris, France.*

101) *Gerry Johnson, Kevan Scholes, Richard Whittington, Frédéric Fréry* ***"Stratégique"*** *Pearson Education, 8ème édition, Paris, France, 2008.*

102) *Henri Martre,* ***"Intelligence économique et stratégie des entreprises"****, rapport du commissariat au plan, la Documentation Française, 1994.*

103) *Jean Louis Monina,* ***"Marché et organisations"****, l'Harmattan, Paris, France, 2013.*

104) *Jean-Marc Décaudin, Jacques Lgalens, "**La communication interne: stratégies et techniques**", 3ème édition, Dunod, Paris, France, 2013.*

105) *Kamel Rouibah, "**Veille stratégique: vers un outil d'aide au traitement des informations fragmentaires et incertaines**", thèse de Doctorat, université Pierre Mendes, France, 1998.*

106) *Laurent Hennel, "**Maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique**" édition Afnor, 2ème édition, France, 2007.*

107) *Michel Clamen,"**Manuel de lobbying**", Dunod, Paris, France, 2005.*

108) *Michel Kalika, management et tic, liaisons, Paris, 2006.*

109) *Mohamed Abed Hussein Altaee, "**The role of strategic information systems in building strategic alliances: Application to Al-Hikma pharmaceuticals company**", Academy of strategic management journal, Zarqa University, Jordan, volume 19, Issue 2, 2020.*

110) *Madinier Hélène, (2007): **Quelle veille stratégique pour les PME de Suisse romande** ? documentaliste- dciences de l'Information (volume° 44, 4ième trimestre), p 300.*

111) *Nabila Sahnoune, **Introduction à la démarche d'intelligence économique dans l'entreprise**, Séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger, Hôtel_ El Aurassi, Algérie, le 23/12/2008.*

112) *Olivier Meier et al, **Management interculturel, stratégie organisation, performance** DUNOD, Paris 2014.*

113) *Philippe Clerc, **la veille stratégique institutionnelle**, (2013) Association Internationale Francophone d'intelligence économique ; CCI, France.*

114) *Solange Ghernaouti, "**Sécurité informatique et réseaux**", 4e édition, Dunod, Paris, 2013.*

115) *Thierry Libaert,"**La communication de crise**", 4ème édition, Dunod, Paris, France, 2015.*

116) *Umbert lesca, SYLVIE blanco,* ***Contribution à la capacité d'anticipation des entreprises par la sensibilisation aux signaux faibles*** *,6ème congrès international francophone sur la PME, HEC, Montréal, Canada, 2002.*

117) *YING BAI,* ***l'intelligence économique dans le cadre de la mondialisation****, thèse de Doctorat, faculté des sciences et techniques, université Paul Cézanne, Aix Marseille 3 France, 2006*

V- المواقع الإلكترونية

118) *www.cigref.fr.*

119) *http://communicationorganisation.revues.org.*

120) *https://bakkah.com/ar/knowledge-centre/information-technology-itil-business-processes.*

121) *https://www.ejaba.com/question.*

122) *ISAAC Henri, Utilisation d'internent pour la veille stratégique : Facteurs déterminant des pratiques des entreprises françaises. http://www.dauphine.fr/crêpa/Article cahier recherche/ Articles/ Mars 2005.*

123) *Boizard, "**Veille ou intelligence: faut il choisir ?** Marseille, article publié sur: https:// www.isdm.univ-tln.fr/Pdf/isdm 21.pdf.*

124) *http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00077978/document, Philippe Pinczone du sel Philippe Dumas et Eric Boutin, L'intelligence du tic en intelligence économique : le revers de la médaille.*

125) *VERNA Gérard :* ***La veille technologique,*** *université Laval http://www.fsa.ulaval.ca/personnel/vernag/pub/veille.html.2003*

الملاحق

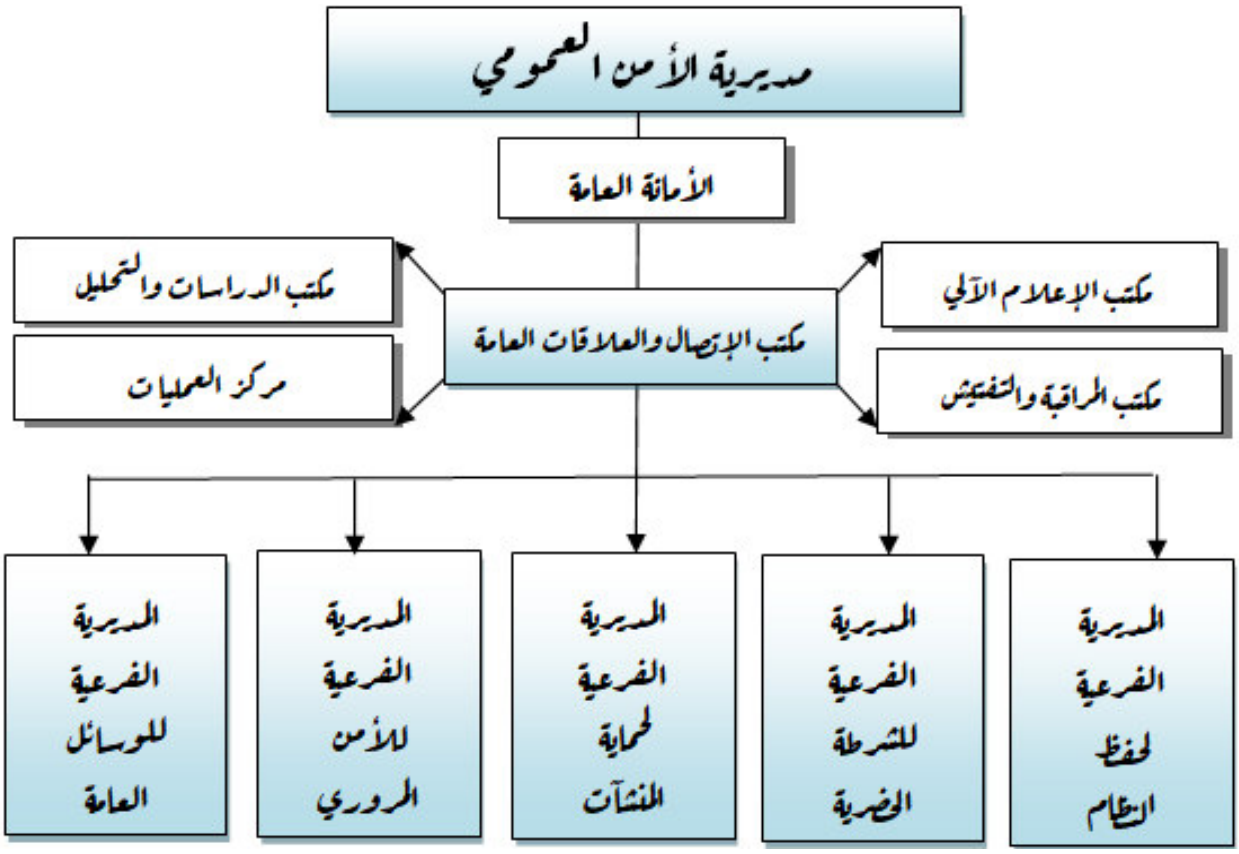

تموقع خلية اليقظة الإستراتيجية

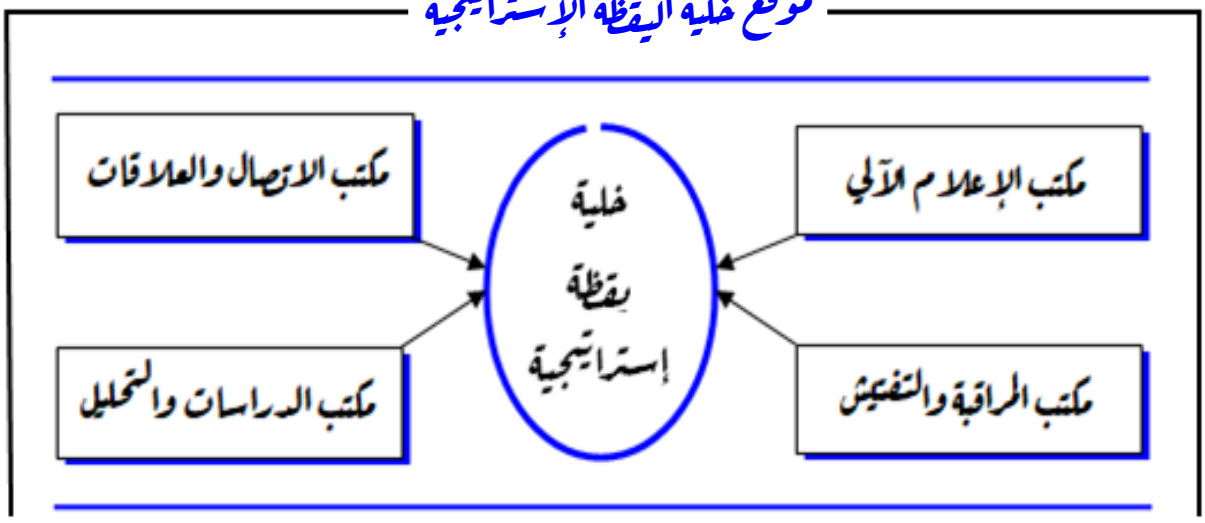

- تاريخ التقدم إلى المصلحة : ..... - ساعة الدخول:..... - ساعة المغادرة:	- الجنس ذكر : ☐ أنثى: ☐

مدة الإنتظار	
- معقولة	: ☐
- متوسطة	: ☐
- طويلة	: ☐
- جد طويلة	: ☐

موضوع الزيارة		نوعية الإستقبال	
- تقديم شكوى	: ☐	- ممتازة	: ☐
- طلب تدخل	: ☐	- جيدة	: ☐
- إستعلام	: ☐	- حسنة	: ☐
- إستجابة لإستدعاء	: ☐	- متوسطة	: ☐
- للتبليغ عن حادثة	: ☐	- سيئة	: ☐
- زيارة مجاملة	: ☐		
- أخرى:.....	: ☐		

تقييم فعالية التكفل بكم على مستوى المصلحة

أسلوب المعاملة		التكفل بإنشغالكم	
- جد راقي	: ☐	- كلي	: ☐
- راقي	: ☐	- جزئي	: ☐
- متوسط	: ☐	- منعدم	: ☐
- دون المتوسط	: ☐	- ليس من صلاحيات المصلحة	: ☐
- سيئ	: ☐		

تقييم عام لمقر المصلحة وإقتراحات

		إقتراحات لتحسين ظروف الإستقبال والتكفل الأنجع بإنشغالاتكم :
- ملائم ومريح	: ☐	.....
- ذو تصميم غير ملائم	: ☐	.....
- نقص في التجهيز ووسائل الإستقبال	: ☐	.....
- نقص في شروط النظافة	: ☐	.....
- أخرى:	....	.....
		.....

إنشغال خاص و ملاحظات أخرى

.....
.....
.....
.....
.....
.....

- Date of presence at the service level : .....
- Entry time:.....
- Exit time: .....

- SEX M : ☐ F : ☐

Waiting Time	
- Reasonable	: ☐
- Average	: ☐
- Long	: ☐
- Too long	: ☐

Object of Visit	
- Filing a complaint	: ☐
- Request for intervention	: ☐
- Get Informed	: ☐
- Respond to convocation	: ☐
- Inform about a fact	: ☐
- Courtesy visit	: ☐
- Other:.....	

Reception quality	
- Excellent	: ☐
- Very good	: ☐
- Good	: ☐
- Below average	: ☐
- Bad	: ☐

Evaluation of effectiveness of services provided in the Police structures

Way of treatment	
- Very courteous	: ☐
- Courteous	: ☐
- Average	: ☐
- Below average	: ☐
- Bad	: ☐

Addressing your concern	
- Total	: ☐
- Partial	: ☐
- None	: ☐
- it is not service's prerogatives	: ☐

Overall evaluation of the service headquartersand suggestions

- Convenient and comfortable	: ☐
- Inappropriatearchitecture	: ☐
- Lack of reception facilities	: ☐
- Insufficient hygienic conditions	: ☐
- Other:.....	

Suggestions for improving reception conditions and taking care of your concerns:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Special concern and other remarks

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الشرطة الجزائرية
English Français
المديرية العامة للأمن الوطني
التوظيف و التكوين
سمعي بصري
مستجدات
نشاطات
دليلك
بيانات صحفية
إصدارات
عروض و صفقات
www.algeriepolice.dz
توقيع إتفاقية تعاون بين المديرية العامة للأمن الوطني وخلية معالجة الإستعلام المالي
تم صبيحة اليوم الإثنين الموافق لـ 22 سبتمبر 2025، بمقر المديرية العامة للأمن الوطني، التوقيع على إتفاقية تعاون بين المديرية العامة للأمن الوطني وخلية معالجة الإستعلام المالي.
في عمليتين متتاليتين: المصلحة المركزية لمكافحة الإتجار غير المشروع (...)
بتنسيق عملياتي محكم مع مصالح أمن ولايتي معسكر و سيدي بلعباس: المصلحة (...)
مجلة الشرطة
كل الأخبار
حصيلة مصالح شرطة الحدود
خلال الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى جويلية 2025

المديرية العامة للأمن الوطني
التوظيف و التكوين
سمعي بصري
مستجدات
نشاطات
دليلك
بيانات صحفية
إصدارات
عروض و صفقات
كل الآخبار
مجلة الشرطة
العدد 162/ جويلية 2025
تحميل
شرطة الشلف تضبط أزيد من 1.8 مليون يورو مزورة
الأمن الوطني يحيي ذكرى يوم المجاهد 20 أوت 1955-1956
تجد أكثر
تطبيق ألو شرطة
الشرطي الصغير
نشاطات و توعية
الفضاء الإذاعي
مكتبة الفيديو
بيانات صحفية
كلمات مفتاحية

Allo
شرطة

Allo
شرطة
سرعة التبليغ عن طريق الاتصال الهاتفي 24/24 7/7
معرفة الأماكن عن طريق نظام تحديد المواقع (GPS)
تصوير الأحداث في وقتها و إرسالها مرفوقة برسالة
سرية وحفظ البيانات و المعلومات بواسطة برنامج مطور
يمكنكم تحميله على Google Play

تابعونا على
WHATSAPP
الشرطة الجزائرية@
تابعونا على
TIKTOK
الشرطة الجزائرية@

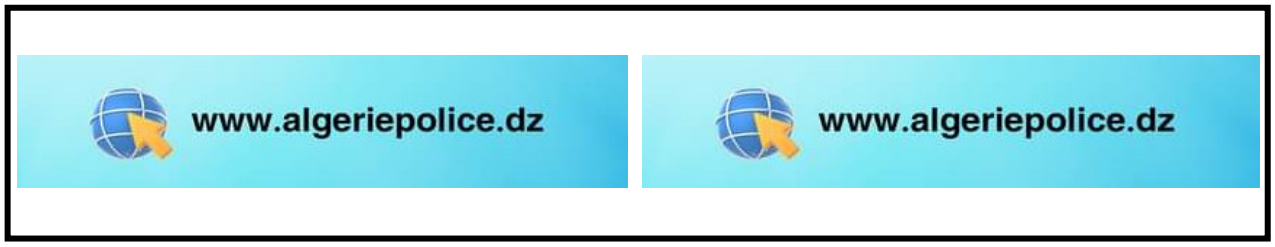
www.algeriepolice.dz
www.algeriepolice.dz

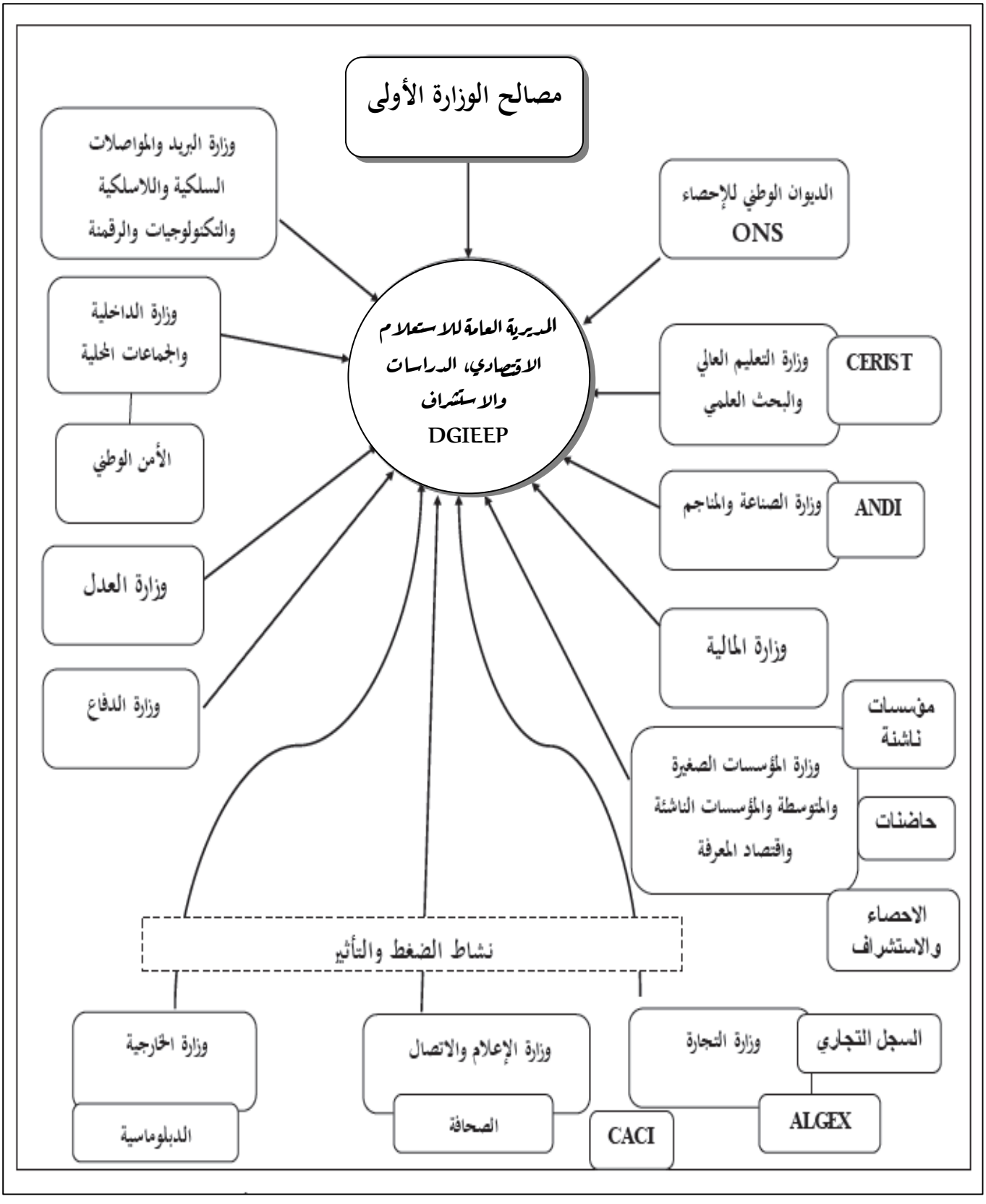

المصدر: بن دنينة سعيد، دور الذكاء الإقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص166.

ملاحق عامة

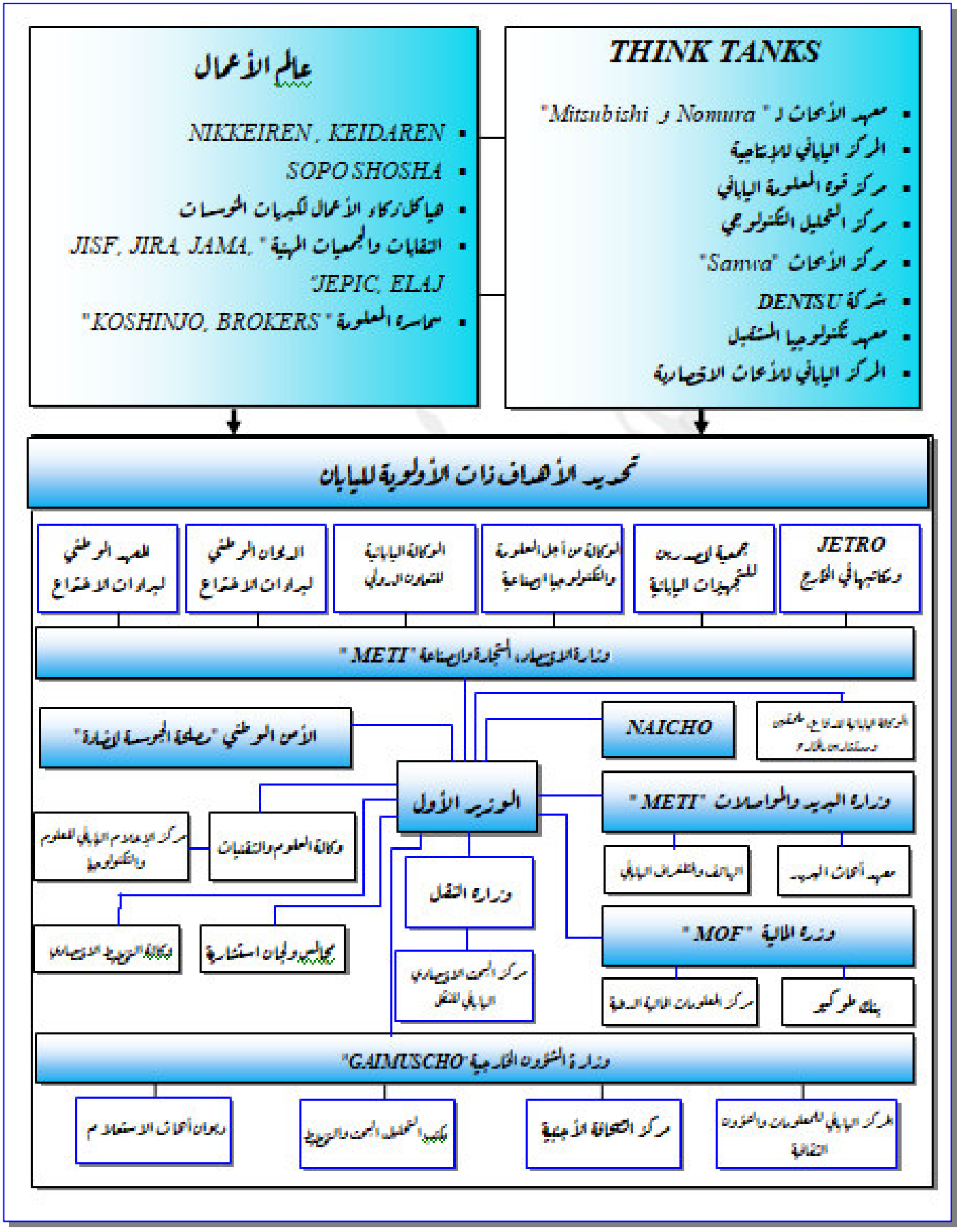
عالم الأعمال
NIKKEIREN , KEIDAREN
SOPO SHOSHA
هياكل رؤساء الأعمال للكبريات الموسسات
النقابات والجمعيات المهنية " JISF, JIRA, JAMA, JEPIC, ELAJ"
سماسرة المعلومة " KOSHINJO, BROKERS"
THINK TANKS
معهد الأبحاث لـ " Nomura و Mitsubishi"
المركز الياباني للإستماعية
مركز قوة المعلومة الياباني
مركز التحليل التكنولوجي
مركز الأبحاث "Sanwa"
شركة DENTSU
معهد تكنولوجيا المستقبل
المركز الياباني للأبحاث الاقتصادية
تحديد الأهداف ذات الأولوية لليابان
JETRO ومكاتبها في الخارج
تجمعية لرجال الأعمال للتجهيزات اليابانية
الوكالة من أجل المعلومة والتكنولوجيا الصناعية
الوكالة اليابانية للتجارة الدولي
الديوان الوطني لبراءات الاختراع
المعهد الوطني لبراءات الاختراع
وزارة الاقتصاد، التجارة والصناعة " METI"
الأمن الوطني "رئاسة الحكومة الوزارة"
NAICHO
الوزير الأول
وزارة البريد والمواصلات " METI"
مركز الإعلام اليابان للعلوم والتكنولوجيا
وكالة العلوم والتقنيات
وزارة النقل
معهد أبحاث البريد
الهاتف والتلغراف الياباني
وكالة التوجيه الاقتصادي
مجالس ولجان استشارية
مركز البحث الاقتصادي الياباني للنقل
وزارة المالية " MOF"
بنك طوكيو
مركز المعلومات المالية الدولية
وزارة الشؤون الخارجية "GAIMUSCHO"
ديوان أبحاث الاستعلام
مكتب التحليل البحث والتوثيق
مركز التبادلات الأجنبية
المركز الياباني للمعلومات والشؤون الثقافية

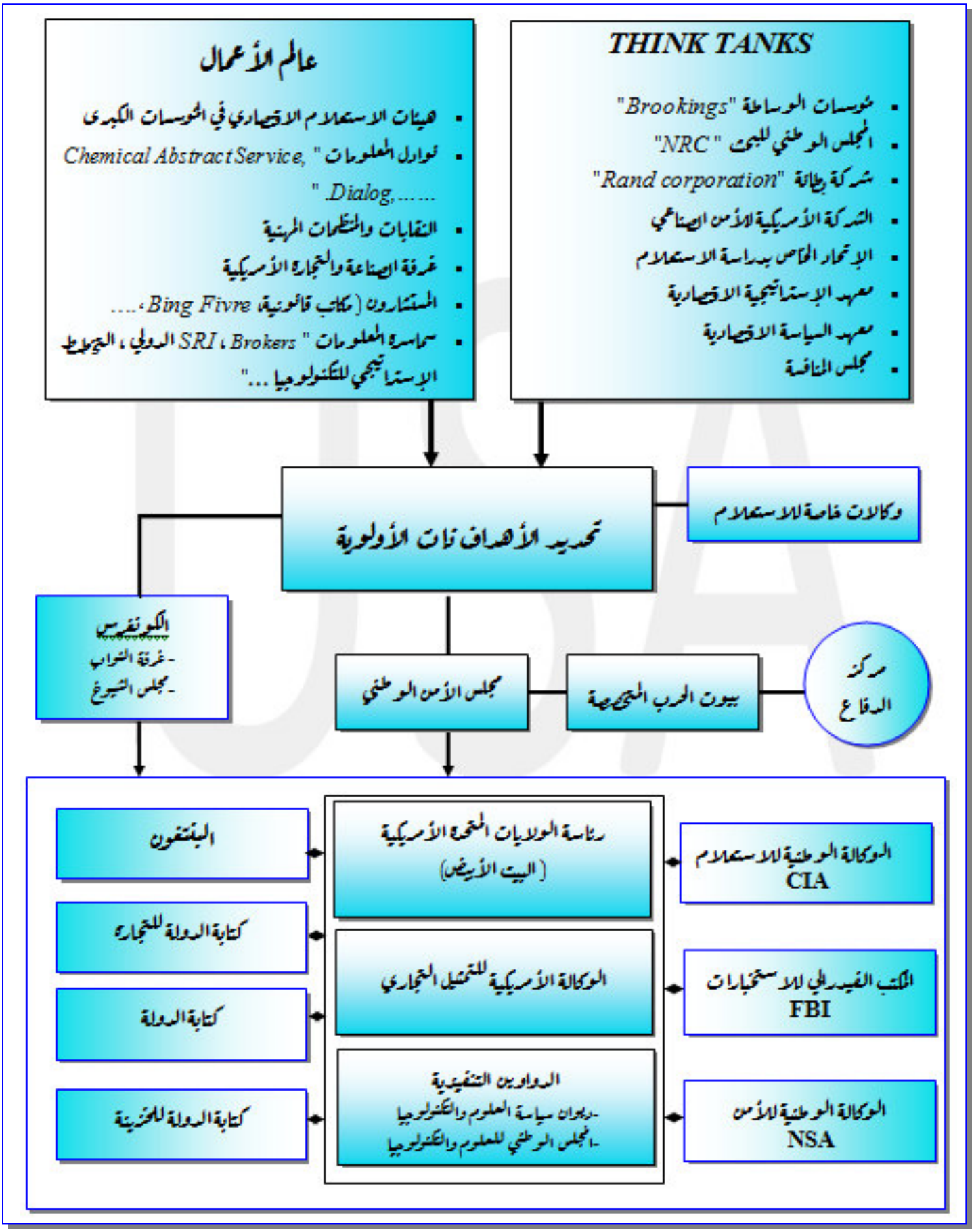
THINK TANKS
مؤسسات الوساطة "Brookings"
المجلس الوطني للبحث "NRC"
شركة بريطانية "Rand corporation"
الشركة الأمريكية للأمن الصناعي
الإتحاد الخاص بدراسة الاستعلام
معهد الإستراتيجية الاقتصادية
معهد السياسة الاقتصادية
مجلس المنافسة
عالم الأعمال
هيئات الاستعلام الاقتصادي في المؤسسات الكبرى
نوادل المعلومات " Chemical Abstract Service, Dialog,....."
النقابات والمنظمات المهنية
غرفة الصناعة والتجارة الأمريكية
المستشارون (مكاتب قانونية، Bing Fivre،....
سماسرة المعلومات " Brokers ، SRI الدولي ، المخطط الإستراتيجي للتكنولوجيا ..."
تحديد الأهداف ذات الأولوية
وكالات خاصة للاستعلام
الكونغرس
- غرفة النواب
- مجلس الشيوخ
مجلس الأمن الوطني
بيوت الحرب المتخصصة
مركز الدفاع
البنتاغون
كتابة الدولة للتجارة
كتابة الدولة
كتابة الدولة للخزينة
رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية (البيت الأبيض)
الوكالة الأمريكية للتمثيل التجاري
الدواوين التنفيذية
- ديوان سياسة العلوم والتكنولوجيا
- المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا
الوكالة الوطنية للاستعلام CIA
المكتب الفيدرالي للاستخبارات FBI
الوكالة الوطنية للأمن NSA

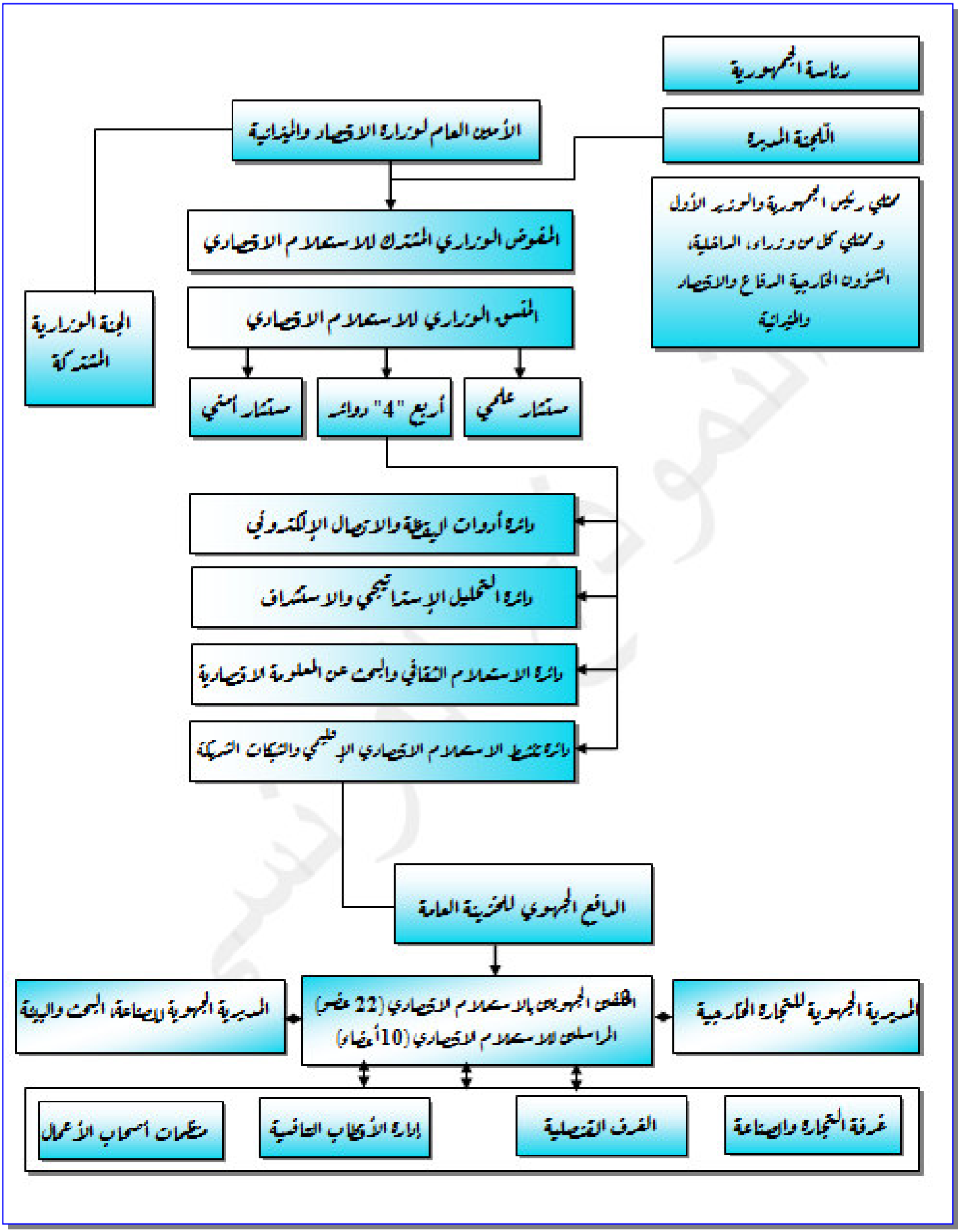
رئاسة الجمهورية
الأمين العام لوزارة الاقتصاد والميزانية
اللجنة الوزيرة
ممثلي رئيس الجمهورية والوزير الأول وممثلي كل من وزراء الداخلية، الشؤون الخارجية الدفاع والاقتصاد والميزانية
المفوض الوزاري المشترك للاستعلام الاقتصادي
الجنة الوزارية المشتركة
المنسق الوزاري للاستعلام الاقتصادي
مستشار أمني
أربع "4" دوائر
مستشار علمي
دائرة أدوات اليقظة والاتصال الإلكتروني
دائرة التحليل الإستراتيجي والاستشراف
دائرة الاستعلام الثقافي والبحث عن المعلومة الاقتصادية
دائرة تنشيط الاستعلام الاقتصادي الإقليمي والشبكات التمثيلية
الدافع الجهوي للخزينة العامة
المديرية الجهوية للصناعة، البحث والبيئة
الفاعلون الجهويون بالاستعلام الاقتصادي (22 عضو) الراسلون للاستعلام الاقتصادي (10 أعضاء)
المديرية الجهوية للتجارة الخارجية
مكاتب أصحاب الأعمال
إدارة الأقطاب التنافسية
الغرف القنصلية
غرفة التجارة والصناعة

الإطار المؤسساتي والتنظيمي

- 2008 إنشاء المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات والتحاليل بوزارة الصناعة وترقية الاستثمار
- 2011 المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية، الدراسات الاقتصادية والإحصائيات.
- 2010 استحداث وزارة الاستشراف والإحصائيات ليتم حلها في التعديل الوزاري سنة 2014
- الوكالة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية ANSSI
- المديرية العامة للأمن الوطني DGSN
- النظام الوطني للمعلومات SNI
- مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية CERIST
- الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي ANDRU
- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ANVRRDT
- المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني CNRST
- المجلس الوطني الاقتصادي CNE
- الديوان الوطني للإحصاء ONS

النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية SNIE

- النظام الوطني للمعلومات الإحصائية SNIS
- المركز الوطني للمعلومة الإحصائية CNIS
- الديوان الوطني للإحصاء ONS
- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية ALGEX
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI
- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI

نظام المعلومات العلمية والوثائقية SNIS

- ✓ مركز البحث عن المعلومة العلمة والتقنية CERIST
- ✓ المركز الوطني للمعلومة والوثائق الاقتصادية CNIDE